الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة فرحات عباس – سطيف –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة.

دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

(دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)

إعداد الطالب:

مشري محمد الناصر

تحت إشراف

الدكتور: بورغدة حسين

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: بوهزة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
الدكتور: بـــــورغدة حسين	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا
الدكتور: ساعد بن فرحات	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا
الدكتور: فوزي عبد الرزاق	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا

2011-2008

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم علمني أن أحب الناس كلهم كما
أحب نفسي و علمني أن أحاسب نفسي قبل
أن أحاسب الناس.

اللهم علمني أن التسامح هو أكبر مراتب
القوة و أن الانتقام هو أول مراتب الضعف
يا رب إني أعوذ بك من الغرور إذا نجحت
وأعوذ بك من اليأس إذا أخفقت بل
ذكرني أن اليأس هو تجربة تسبق النجاح.

يا رب أعطني التواضع فلا تأخذ اعتزازي
بكرامتي و إذا أسأت إلى الناس فامنحني
شجاعة الاعتذار و إذا أسأت إلى نفسي
فامنحني شجاعة التوبة.

الطالب: مشـــري محمد الناصر

شكرات

قبل كل شئ الحمـــــــــــــــــد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمـــــــــــل، والذي كان له الفضل الأول والأخير في هذا التوفيق.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

[مـــــن لم يشكـــر الناس لم يشكر الله] "حديث صحيح".

أتوجه بالشكر الجزيل إلي:

الوالدين الكريمين اللذين كان لهما الفضل الكبير في إنجاز هـــذا العمل والي أختي العزيزة والي ابن خالتي.

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قـــم للمعلـــم وفيه التبجيـــل.....كاد المعلم أن يكون رســـولا.

أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على هذا العمل وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور: صالح صالحي، كما أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان الخاص إلي الأستاذ المشرف:

" الدكتور: بورغدة حسيـــــن" الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي ولم يبخـــــــل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الثرية، كما لا يسعني إلا شكر أستاذي العزيز: طارق فارس على كل مساعداته المادية والمعنوية التي لا يمكنني حتى وصفها، والأستاذ: عبد الكريم شوكال، والى كل موظفي مديريات ولاية تبسة على حسن استقبالهم وتوجيههم، كما لا أنسى كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

الطالب: شـــوي محمد الناصر

الإهـــــــــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي والديا العزيزين اللذين وفّرا لي جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا المستوى ولإنجاز هذا العمل.

كما أهدي عملي هذا إلى أختي الغالية على قلبي أمينة والي ابن خالتي آدم.

والي كل الأساتذة والزملاء وعلى وجه الخصوص الأستاذة: بوضياف منيرة، والي روح والدها وأختها رحمهم الله وأسكنهم جنته.

والي كل الأصدقاء والأقارب قريب كان أو بعيد وعلى الخصوص خالي إسماعيل وعمتي الدكتورة: حياة والي كل من الناصر،عمر،نبيل،عمار...الخ

والي كل من كان في قلبه ذرة إيمان.

فهـــرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بلدان جنوب شرق آسيا.	07
02	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي.	08
03	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اليابان.	09
04	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية.	10
05	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	11
06	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل.	15
07	المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة.	70
08	المؤشرات الاقتصادية قياس التنمية المستدامة.	71
09	المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة.	72
10	تطور العمالة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة خلال (2003-2009).	126
11	مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال المدة (2003 – 2007)	127
12	مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة (2003 –2007)	128
13	مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية خارج المحروقات (2004–2008)	129
14	التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة سنة 2009.	137
15	حصيلة الإنتاج الزراعي لولاية تبسة سنة 2009.	138
16	عدد المواشي في ولاية تبسة لسنة (2008-2009).	139
17	الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة سنة 2009.	140
18	الإنتاج الفلاحي ومستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي في ولاية تبسة لسنة 2009.	141
19	الكميات المستخرجة والمصنعة من الموارد الطبيعية في ولاية تبسة خلال سنة 2005.	142
20	توزيع السكان حسب الجنس والفئة العمرية في ولاية تبسة في 2009.	143
21	توزيع السكان حسب الدوائر في ولاية تبسة لسنة 2009.	144
22	هياكل الإيواء السياحي الموجودة في ولاية تبسة.	149
23	الوكالات السياحية الموجودة في ولاية تبسة.	150

24	إمكانيات ولاية تبسة في مجال خدمات البريد والاتصالات لسنة 2009.	154
25	حركة النقل البري للسلع بولاية تبسة لسنة 2009.	155
26	حركة النقل البري للمسافرين بولاية تبسة لسنة 2009.	156
27	حركة النقل بالسكك الحديدية في ولاية تبسة لسنة 2009.	156
28	حركة النقل في مطار تبسة لسنة 2009.	156
29	توزيع المتمدرسين والهياكل التربوية والمدرسين حسب أطوار التعليم في ولاية تبسة للسنة الدراسة 2010/2009.	157
30	أهم الهياكل الثقافية بولاية تبسة خلال سنة 2009.	159
31	تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية (PCD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008).	163
32	تطور تمويل البرنامج القطاعي الغير الممركز (PSD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008).	165
33	تطور تمويل البرنامج القطاعي الممركز خلال الفترة (1999-2007).	167
34	تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007).	169
35	تطور توزيع الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007).	172
36	تطور التشغيل في ولاية تبسة في الفترة (2005-2009).	175
37	توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب البلديات في ولاية تبسة لسنة 2009.	184
38	توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب النشاط في ولاية تبسة لسنة 2008.	186
39	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب الحجم في ولاية تبسة خلال 2009.	187
40	تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة (2005–2009).	188
41	تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة للفترة (2005-2008)	189
42	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لولاية تبسة في الفترة (2005-2008).	189
43	تطورات الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية تبسة للفترة (2006-2008)	192
44	توزيع المشاريع الممولة من وكالة تبسة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) على قطاعات النشاط حتى 2009.	202
45	عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك في إطار التعامل مع الوكالة بولاية تبسة حتى 2009.	203

46	توزيع المشاريع الممولة من وكالة تبسة لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على قطاعات النشاط وعلى البنوك خلال (2004-2009).	204
47	توزيع المشاريع الممولة لشراء المواد الأولية من طرف لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على قطاعات النشاط حتى2009	205
48	عدد المشاريع المقبولة من الصندوق والممولة من البنوك خلال 2008 في ولاية تبسة	207
49	توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)على النشاطات لسنة 2008 في ولاية تبسة	208
50	حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)بولاية تبسة خلال 2007.	209
51	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية تبسة لسنة 2007	209
52	توزيع الملفات المقبولة من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIRF) حسب النشاط خلال سنة 2007	211

فهـــرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.	49
02	أبعاد التنمية المستدامة.	53
03	برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة	106
04	أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	108
05	مخطط عمل آليات عمل برنامج التأهيل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	111
06	خطوات ومراحل عملية الـــتأهيل.	112
07	مجال اهتمام البرنامج الخماسي (2010-2014) بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	114
08	تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية (PCD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008)	163
09	تطور تمويل البرنامج القطاعي الغير ممركز (PSD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008).	165
10	تطور تمويل البرنامج القطاعي الممركز خلال الفترة (1999-2007).	167
11	تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007)	170
12	تطور توزيع الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007)	173
13	تطور التشغيل ولاية تبسة خلال (2005-2009).	173
14	تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة (2005-2009).	188

15	تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة خلال (2005-2009).	190
16	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لولاية تبسة في الفترة (2005-2008).	190
17	تطور الإيرادات الجبائية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة خلال (2005-2008).	193
18	توزيع المشاريع الممولة من وكالة تبسة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) على قطاعات النشاط حتى 2009.	202
19	عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك في ولاية تبسة حتى 2009.	204
20	توزيع المشاريع الممولة لشراء المواد الأولية من طرف لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على قطاعات النشاط حتى 2009.	206

قائمة المحتويـــات

التشكـــــــــــــرات.	
الإهـــــــــــــداء.	
فهـــــــــــرس الجداول.	III - I
فهـــــــــــرس الأشكال.	V - IV
قائمـــــة المحتويـــــات.	IX - VI
المقـــدمة العامـــــــة.	أ–ز
الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	1
مقدمة الفصل الأول.	1
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	2
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	3
المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	12
المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	18
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها.	21
المطلب الأول: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية.	21
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة	23
المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	26
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.	32
المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	37
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	41

الفصل الثاني: مدخل نظري حول التنمية المحلية المستدامة.	45
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.	46
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.	47
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.	53
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.	58
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة.	60
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.	60
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.	65
المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة.	74
المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	77
المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	77
المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	80
المطلب الثالث: البرنامج المحلى للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.	84
الفصل الثالث: الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كآلية لدعم التنمية المحلية المستدامة.	89
المبحث الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.	90
المطلب الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.	91
المطلب الثاني: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي.	93
المطلب الثالث: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي.	95

المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.	96
المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	97
المطلب الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	104
المطلب الثالث: معوقات ومشاكل إنشاء وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	121
المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة في الجزائر.	125
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل.	125
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.	127
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية.	129
المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجانب البيئي.	130
الفصل الرابع :تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.	134
المبحث الأول: تقديم الإمكانيات العامة لولاية تبسة.	135
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية لولاية تبسة.	135
المطلب الثاني: الإمكانيات السياحية لولاية تبسة.	145
المطلب الثالث: الإمكانيات الصناعية لولاية تبسة.	151
المطلب الرابع: المنشآت القاعدية والهياكل التربوية والثقافية في ولاية تبسة.	153
المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	160
المطلب الأول: برامج ومخططات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	160
المطلب الثاني: حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تبسة.	168

المطلب الثالث: نتائج ومعوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	174
المبحث الثالث: واقع ودور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة.	183
المطلب الأول: واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة.	183
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.	189
المطلب الثالث: عراقيل وسبل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة	197
الخاتمـــة العامـــــــــــــــة.	220-214
قائمـــــــــة المراجـــــــــع.	238-221
الفهـــــــــرس العـــــــــام.	249-239
المـــلاحـــــــــــــــــــق.	
الملـــــــــــــــــــخص	

المقدمة العامة

تمهيـــــــــــــــــــــــد:

تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التشوهات البيئية، جهدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية وأهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية، وخاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية والغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معني الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية وعلى جميع الأصعدة المحلية والوطنية...الخ، ولقد شددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي-الاجتماعي والبيئي محليا، والذي يعتمد على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المحلية وصولا إلي الوطنية ومنها إلي العالمية، ومن هذا باتت التنمية المحلية المستدامة تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة والموافقة لشروط الاستدامة إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف الناطق، وفي مقدمتها تنفيذ مشروعات البني الأساسية إلي جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المدرة للدخل والمحافظة على البيئة.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلي دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلي ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بذلك النوع من المؤسسات- المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة - وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات (تمويل، منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقات دولية...)، ولكوننا لايمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلي مجموعة الخصائص التي تميز وتؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية المستدامة وذلك من خلال تبني إستراتيجية تهدف من خلالها إلي دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لمحاربة جميع اخلالاتها الهيكلية التي تواجهها مختلف مناطقها الجغرافية وقطاعاتها الإقليمية والاقتداء ببرنامج القرن الصادر عن مؤتمر **ريو ديجانيرو** والذي سمي بأجندة القرن 21، وباعتبار أن ولاية تبسة من المناطق التي تسعي فيها الجزائر إلي دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلي اللحاق بالركب الذي تهدف الجزائر إلي الوصول إليه آلا وهو التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة بين مختلف مناطقها الجغرافية.

1- إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة علي المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت الجزائر إلي القيام به من خلال تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلي ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وباعتبار أن ولاية تبسة جزء من التنمية الوطنية الشاملة المستدامة التي تسعي الجزائر إلي خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات، وانطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

- ✓ **ماهو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وما مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسه؟**

وفي هذا المنحي، وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي العوامل التي تدفع إلي الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ؟

✓ ماهي أبعاد ومحددات التنمية المحلية المستدامة؟

✓ ماهي معالم الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟ وما هو مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر؟

✓ إلي أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والاستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة؟

✓ ماهي السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة؟

2- فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

✓ للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله علي تحقيق الأهداف المرجوة منها؛

✓ التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية؛

✓ تتبني الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد فيها علي جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلي ترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية المستدامة؛

✓ لا تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولا الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية تبسة بأي شكل من الأشكال في التنمية المحلية المستدامة.

✓ ليست هناك أي سبل من أجل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة على اعتبار أنها مؤسسات مهملة في الاقتصاد المحلى للولاية؟

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

✓ إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وبالتنمية المحلية المستدامة على حد سواء؛

✓ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية؛

✓لكون التنمية المحلية المستدامة أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة؛

✓الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث عموما إلي:

✓نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة علي حد سواء.

✓إبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة.

✓محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية تبسة من الاستراتجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات.

5- دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)** يعود إلي مجموعة من الأسباب:

✓الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلي محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية والنظرية.

✓لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله المنظومة المؤسساتية بأحد أهم مرتكزات تطبيق التنمية المستدامة آلا وهي التنمية المحلية المستدامة.

✓الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة خلال الآونة الأخيرة؛

✓المشاكل المتعددة التي عرفتها المنطقة محل الدراسة والتي نشئت عنها آفات اجتماعية واختلالات هيكلية لم تكن موجود في السابق والتي تستوجب إيجاد حلول لجذور هذه المشاكل من خلال الاهتمام بموضوع

المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودراسة تقيمية للإستراتيجية الوطنية لترقية هذا النوع من المؤسسات والاستفادة من الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات للارتقاء بالتنمية المحلية المستدامة في الولاية.

6- حدود الدراسة: تدور الدراسة حول:

- **الحدود النظرية:** تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي المحلي المستدام.
- **الحدود المكانية:** تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية تبسة.
- **الحدود الزمانية:** لقد ركزنا في الدراسة تطور مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر علي المدة الزمنية الممتدة (من 2003 إلي السداسي الأول من 2009)، أما الدراسة الميدانية في ولاية تبسة ستمتد من 2005 إلي 2009 وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة إما بسبب غياب المعلومات أو لأساب أخري.

7- صعوبات البحث: تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

✓ صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية المستدامة وندرتها باللغة العربية والأجنبية، الشكل الذي كلفنا وقتا كبيرا لتوفير المعلومات النظرية حول هذا الجزء من الموضوع؛

✓ صعوبة القيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك بهدف استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع ولاية تبسة؛

✓ امتناع بعض الإطارات عن منحها المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وتخوفهم من طبيعة الدراسة الميدانية التي نحن في صدد دراستها، هذا الذي أدى بنا في معظم الأحيان إلي محاولة الحصول على المعلومات والبيانات بطرق غير رسمية؛

✓ صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لعدم قدرة أفراد المديريات المتاحة على مستوى الولاية على فهم متطلباتنا المعلوماتية والبيانية بالرغم من محاولاتنا لتبسيط الفكرة إلي أقصي حد ممكن بغية الإجابة على أسئلتنا.

✓ الغياب الفادح للإحصائيات والدراسات التي تربط بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة، وعلاقة هذه الأخيرة–التنمية المحلية المستدامة– بالإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الناحية التطبيقية.

8- منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومضمون التنمية المحلية المستدامة ارتأينا الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة.

ولإسقاط الدراسة النظرية على واقع ولاية تبسة، فاعتمدنا علي **المنهج الاستقرائي** لدراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الولاية.

9- أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

تتمثل الأدوات المستعملة لإجراء هذه الدراسة، وكذا مصادر البيانات فيما يلي:

- ✓ المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع العربية والأجنبية وعلى مختلف الدراسات والأبحاث السابقة، والانترنت والمجلات والمقالات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع البحث؛
- ✓ بعض الوثائق التي تحصلنا عليها بشكل رسمي من المديريات والمفتشيات المتخصص والتابعة لموضوع بحثنا؛
- ✓ المقابلات الشخصية الرسمية والغير رسمية لغرض تجميع البيانات والمعلومات التي تساعدنا على الحصول على توضيحات؛

10- محتويات البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلي أربعة فصول أساسية، تناولنا في الفصل الأول أسس نظرية حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث قسم الفصل إلي ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وفي المبحث الثاني أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومصادر وأساليب تمويل ثم المبحث الثالث الذي نعالج من خلاله مختلف المشاكل التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.

وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي يخص موضوع التنمية المحلية المستدامة تحت عنوان مفاهيم عامة حول التنمية المحلية المستدامة، وقسم هذا الفصل أيضا إلي ثلاثة مباحث أساسية، الأول يعالج مفهوم التنمية المستدامة والثاني يتمحور حول التنمية المحلية المستدامة من خلال عرض مختلف تعاريفها، أبعادها ومؤشرات قياسها وأهدافها وكمبحث الثالث تناولنا مقومات ومعوقات التنمية المحلية المستدامة وماهية برنامج القرن 21.

وقمنا في الفصل الثالث تطرقنا إلي الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة باعتبارها آلية لدفع التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، وتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، تناول الأول الدور الذي

تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، وفي المبحث الثاني ناقشنا معالم الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الجزائر لترقية منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، أما في المبحث الثالث فتعرضنا إلي مدى تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وأخيرا الفصل الرابع الذي تناولنا فيه الدراسة التطبيقية والتي تخص واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة ودوره في تحقيق تفعيل عملية التنمية المحلية المستدامة في الولاية، واعتمدنا إلي تقسيم الفصل إلي ثلاثة مباحث الأول يتمحور حول مختلف الإمكانيات المتاحة في ولاية تبسة، أما المبحث الثاني يعالج واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة، وتطرقنا في المبحث الثالث إلي دراسة مدى فعالية الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وسبل تفعيل دورها في الولاية.

الفصل الأول

الأسس النظرية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

مقدمة الفصل:

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو علي المستوى العالمي.

ولقد استطاعت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل نموها وتوسعها وفي ظل التحديات التي تقف أماما، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو والإمكانيات المتوفرة لديها وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم النظرية التي تعالج موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهو مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟
- فيما تتمثل أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟ وماهي مصادر وأساليب تمويلها؟
- ماهي المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟ وماهي أساليب دعمها وأدوات تنميتها؟ وماهي التحديات المستقبلية التي تواجهها؟

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لاتزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ماهو متعلق بتعريفها، ومنها مايتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا مايترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

وقد ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلي:

- **المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**
- **المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**
- **المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا مادفع بكل دولة إلي تبني تعريف خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانيتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

أولا: معايير تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات، وهما[1]: الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين:

1- الاتجاه الكمي:

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها:

1-1- معيار حجم العمال: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار[2]:

- البساطة في التطبيق؛
- السهولة في المقارنة؛
- الثبات النسبي؛

---

[1]- سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص: 41.

[2]- لرقط فريدة، وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص: 02.

- توافر البيانات مقارنتا بالمعايير الأخرى.

إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة اعتمادا على معيار حجم العمال ويرجع هذا إلي الغموض الذي يكتنف هذا المعيار والذي يطرحنا إلي طرح مجموعة من التساؤلات مثل:

- هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة؟

- وهل المؤسستان اللتين يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟ مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟

- ولهذا يتطلب هذا المعيار معايير أخري مكملة تغطي التناقض والإشكال الذي يطرحه هذا التعريف.

1-2- معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار: يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى[1].

1-3- معيار كمية الإنتاج : تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والإنتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات ولايصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

1-4- معيار قيمة المبيعات: يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهو صالح للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية، إنتاجية، خدماتية) وهذا

[1]- نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2006، ص: 30.

بالرغم من الصعوبة في الحصول علي المعلومات والبيانات الدقيقة، ويبقي في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم[1].

1-5- معيار القيمة المضافة: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلي جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعايير الاتجاه الكمي إلا أنها تبقي الأكثر وضوحا بالمقارنة مع معايير الاتجاه النوعي، وبالرغم من سهولته وبساطته في القياس وهذا ظاهريا فقط فانه يبقي معقد عمليا و لم يمكن من خلق وإيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

2- الاتجاه النوعي: وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالي[2]:

2-1- الاستقلالية والمسؤولية: بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل[3].

2-2- الملكية: يعتبر معيار الملكية إحدى أهم المعايير المتعامل بها في ميدان التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلي القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

2-3- الحصة السوقية: تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلي المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب

---

[1] – صالحي سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص: 06.

[2] – جمال الدين سلامة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009، ص: 03. المحملة من الموقع www.ULUM.NL، تاريخ التحميل: 2010/04/25.

[3] – دومي سمراء، عبد القادر عطوي، **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص: 04.

تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

2-4- التكنولوجيا: تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلة في رأس المال[1].

ثانيا: تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ولاضهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف قدمت من خلالها بعض الهيئات والدول مفهومها لهذا النوع من المؤسسات.

1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها مابين 10 إلي 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلي 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة[2].

2- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلي[3]:

- **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
- **المؤسسات الصغيرة:** الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء و لايتجاوز رقم أعمالها السنوي لايتجاوز 7ملايين أورو، أو لاتتعدي ميزانيتها 5ملايين أورو سنويا.
- **المؤسسة المتوسطة:** توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لايتجاوز 40ملايين أورو، أو لاتتعدي ميزانيتها 27ملايين أورو سنويا.

---

[1]- محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس2004، ص: 5.

[2]- ايت عيسي عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص: 273.

[3]- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008، ص: 03.

3- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن " المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلي 14عامل، أما الصغيرة فمن 15 إلي 19عامل، والمتوسطة من 20 إلي 99عامل، وتبقي الكبير فهي تشغل أكثر من 100عامل"[1].

4- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: في دراسة قام بها اتحاد شعوب بلدان جنوب شرق آسيا **(ASEAN)** اعتمد كل من **بروش وهيمتز** على معيار حجم العمال في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي عرفاها كمايلي:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بلدان جنوب شرق آسيا.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
المؤسسات المصغرة	من 1 إلي 09
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلي 49
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلي 99
المؤسسات الكبيرة	100 فأكثر

المصدر: من إعداد الطالب.

5- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها وهذا مايوضحه الجدول التالي:

[1]- عطاالله ياسين، **دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص: 93.

جدول رقم (02): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي.

المعيار / الصنف	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	7	5
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27

المصدر: حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر 2004، ص: 211.

6- التعريف البريطاني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بريطانيا كمايلي[1]:

- **المؤسسات المصغرة**: من 1 إلي 9 أجير.
- **المؤسسات الصغيرة**: من 10 إلي 49 أجير.
- **المؤسسات المتوسطة**: من 50 إلي 249 أجير

7- التعريف الهندي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: تعتمد الهند في تعريفها للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيار رأس المال المستخدم وذلك منذ 1978 ويقدر بـ75 مليون روبية، وتعتبر كذلك كل المؤسسات التي تستخدم أقل من مليون روبية مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وكذلك عدد العمال لايتجاوز 50 عامل[2].

8- تعريف اليابان للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963 وذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عدل في 1999 علي أساس معيار عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1]- Abdelkader chachi, Abul hassan و**Financing Small and medium businesses : The British experiment**, intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003, P 04.

[2]- Ammar salemmi , **Petite et moyenne industrie et le développement**, OPE, Alger, 1998, P36.

جدول رقم (03): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اليابان.

طبيعة النشاط	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	**300 عامل أو أقل**	**100 أو أقل**
مؤسسات التجارة الجملة	**100 عامل أو أقل**	**30 أو أقل**
مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات	**50 عامل أو أقل**	**10 أو أقل**

المصدر: جاسر عبد الرزاق النسور، **المنشات الصغيرة: الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 04.

9- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق مايلي[1]:

- **مؤسسة الخدمات والتجزئة:** من 1 إلي 5مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **مؤسسة التجارة بالجملة:** من 5 إلي 15مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **المؤسسات الصناعية:** عدد العمال 250 عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت كمايلي[2]:

[1]- يوسف تبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 05.

[2]- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص: 04.

جدول رقم (04): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلي 09
مؤسسة صغيرة	من 10 إلي 199
مؤسسة متوسطة	من 200 إلي 499
مؤسسة كبيرة	500 فأكثر

المصدر: من إعداد الطالب.

10- تعريف الجزائر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تحديد تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف ب:

- تشغل من 1 إلي 250 عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دح وايرادها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لايمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري بمقدار يساوي أو يزيد عن 25٪.

- وقد صنفت كل من المواد 7.6.5 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدي وهذا ماسيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلي 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلي 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلي 250	من 200 إلي 2000	من 100 إلي 500

المصدر: من إعداد الطالب بناء علي المواد 7.6.5 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 بتاريخ 2001/12/12.

ثالثا: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

مهما تعددت التعاريف المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فان تحديد تعريف محدد وموحد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية وذلك من أجل[1]:

- إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مع المؤسسات الأخرى وعقد مقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة؛

- إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع من خلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع، وللحد والتقليل من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

- إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم؛

- تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية و المؤسسات المالية العالمية المعنيـــة بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

[1]- محمد عبد الحميد بصل، مقالة بعنوان: **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات التمويلية**، المحملة من الموقع: http://www.megaupload.com/?d=YDVCTPL6، تاريخ التحميل: 2010/04/12.

رابعا: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ويمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تواجه تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصـــغرة في العناصر التالية[1]:

1- التباين في المعايير: على الرغم من أن مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحكمه عدة معايير أساسية أهمها حجم العمالة، ورأس المال، ونوعية التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية، وكذلك الخصـــائص المميزة لهذه المؤسسات فان هناك تفاوت ملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وحتى المتقدمة فيمـــا بينـــها في حدود ومحتويات هذه المعايير وهذا مايزيد من صعوبة تحديد تعريف موحد فيما بينها.

2- التباين في درجة النمو الاقتصادي: إن التباين أو الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي بين البلدان، يقسم العالم إلي دول متخلفة وأخرى متقدمة، وهذا ماينعكس على المستوى التكنولوجي لهذه الدول، فنجد أن الدول المتقدمة تتمتع بدرجة نمو عالية ومستوى تكنولوجي متقدم على غرار الدول النامية التي تكـــون فيهـــا الوضعية الاقتصادية متدهورة ومعدلات النمو منخفضة ومستوى التقدم التكنولوجي جد متخلف وهذا مايجعل طبيعة هذه المؤسسات تختلف من دولة لأخرى.

3- التباين في طبيعة النشاط الاقتصادي: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تجعل موضوع إعطاء تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بين مختلف الدول والهيئات عملية جد معقدة في جوهرهـــا لكـــون التمايز الموجود بين النشاطات تجعل ماهو صغير في قطاع أو نشاط اقتصادي هو كبير في قطاع ونشاط آخـــر، فمثلا مايعد صغيرا في قطاع المحروقات ليس بالضرورة من نفس الحجم في قطاع الخدمات[2].

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تنقسم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الي عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فيمايلي:

---

[1]- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معاجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2000، ص ص: 34-35.

[2]- عبد الكريم الطيف، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 04.

أولا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس توجهها.

تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على حسب توجهها الي[1]:

1- المؤسسات العائلية (المترلية): ويكون مكان اقامتها أو نشأتها المترل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

2- المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في انتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة علي الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك -المؤسسة التقليدية- باستقلاليتها عن المترل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

3- المؤسسة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الانتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المتنجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس طبيعة الإنتاج.

يمكن لنا أن نصف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال هذا المعيار إلي[2]:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع:

- المنتجات الغذائية؛
- تحويل المنتجات الفلاحية؛
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

---

[1]- نصر الدين بن نذير، **الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 24.

[2]- كليفورد.م.بومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998، ص: 60.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات:

- تحويل المعادن؛
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛
- صناعة مواد البناء؛
- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة في مايتعلق بمواد البناء.

3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم مايميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلي الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولا على خصائصها وإمكانياتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل.

سوف نقوم بتوضيح هذا التصنيف الخاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المترلية		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المترل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المترل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Source: ESTALEY, R.MORSE, **La petite industrie moderne el le développement**. Paris, 2000, T1,p23.

1- المؤسسات الغير المصنعة: وهي ممثلة في الفئات (**3.2.1**) أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير[1].

2- المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هده المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز على الصنف الأول- المؤسسات الغير مصنعه- من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.

3- المؤسسات المقاولة: ويعبر عنها في الجدول السابق بنظام المترلية و الورشات المتفرقة (**5.4**) وهي نوع من الترابط بين الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة وعادة ماتكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها صغيرة[2].

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن المقاولة من الباطن تعتبر من أهم أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجسد التعاون أين يلجأ أحد معين الذي يسمي **المقاول** إلي شخص آخر يسمي **المقاول من الباطن** لانجاز المشروع أو جزء منه وذلك من خلال إما التعاون المباشر أو التعاون الغير مباشر[3].

[1]- عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص: 21.

[2]- زين العابد بن أسامة، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 69.

[3]- أنور طلبة، **العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص: 294.

رابعا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني.

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي[1]:

1- التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2- المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوى على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

3- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.

3-1- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلي شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة...الخ

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقي هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

3-2- مؤسسات الشراكة: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانوني المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشراكة إلي ثلاثة أنواع وهي:

---

[1]- شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، 2000، ص: 32.

3-2-1- شركات الأشخاص: هذا النوع من الشركات يقوم على أساس على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضم ثلاثة أنواع:

3-2-1-1- شركة التضامن: شركة التضامن PARTENERSHIP هي شركة أشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمي بشركة تضامن لأن **الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونون شخصا واحدا** لمجابهة التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الأكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفر رأس المال وفرص الاقتراض، هذا بالإضافة إلي توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية[1] ومن ابرز عيوب هذا النوع من الشركات نجد المسؤولية الغير محدودة للشركاء بالتالي لا تقيد المسؤولية بين الشركاء، والطابع الشخصي الذي يحكم بين علاقات العمل وهذا إلي جانب العمر القصير للعمل.

3-2-1-2- شركة المحاصة: تعتمد في إنشاءها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة، فان شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها[2] أنها تعتبر شركة مستترة ليست لها حقوق وليس عليها واجبات وليس لها رأس المال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية كما تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية الموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية، وصناعة الأفلام والمسرحيات...

3-2-1-3- التوصية البسيطة: هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لايسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لايجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق لهم الحصول على أرباح ثابتة متن الشركة سواء حققت الشركة ربحا أو لا[3].

3-2-2- شركة ذات المسؤولية المحدودة: يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركة بكون أن الشراكة لا تكون الا بين الأشخاص الطبيعيين وتحدد مسؤولية الشريك على حسب مساهمته في

---

[1]- سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغير: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 125.

[2]- شوقي ناجي جواد، كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص: 32.

[3]- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، القاهرة، 2002، ص: 50.

الشركة ويوزع رأس مال الشركة علي شكل حصص ويحق للشريك شراء الحصص الأخرى كما يحق له بيع حصصه وتكون مسؤولية الإدارة في هذه النوع من الشركات في يد شريك أو أكثر أو يتحمل مسؤولية الإدارة طرف شريك خارجي.

3-2-3- شركات الأموال: وتمثلها شركة المساهمة، التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شئ باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة مساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها وللأسهم قيمتان: قيمة اسمية ومدونة، وقيمة سوقية أو حقيقية تتوقف على مدى نجاح الشرك في نشاطاتها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح تتوزع بصفة دورية على المساهمين[1].

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها في[2]:

أولا: الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها[3] وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

ثانيا: سهولة التأسيس: يتجلي ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لانشاءها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

---

[1]- سعاد نائف البرنوطي، **مرجع سابق**، ص: 128.

[2]- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 67.

[3]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص: 66.

ثالثا: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

رابعا: أنماط الملكية: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشئ الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها[1].

خامسا: التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح[2].

سادسا: تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا مايجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي

سابعا: الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلي تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني أن الاتجاه إلي الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا وصعبا، وذلك بسبب[3]:

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة؛

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 29.

[2]- بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 01.

[3]- قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001، ص: 20.

- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

ثامنا: إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة وهو مايلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسئولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

كما نجد إن المؤسسات المتوسطة والغيرة والمصغرة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون أن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلي استيراد التكنولوجيا العالية مثل: صناعة النسيج وتفصيل الملابس.

تاسعا: إحداث التوازن بين المناطق: تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص[1] مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها.

[1] – محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999، ص: 133.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها.

لقد اكتسبت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة عبر مر السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلي التنمية المتوازنة والشاملة بين أقاليم الوطن الواحد، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل والسبل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور، ولقد قمنا في هذا المبحث بالتطرق إلي:

- **المطلب الأول: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اقتصاديات بعض البلدان المتقدمة والنامية.**
- **المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**
- **المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**

المطلب الأول: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعى غالبية الدول إلي التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلي المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، ففي الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ومردودية أكبر...الخ

أما في الدول النامية فنجد أن مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات توافر عوامل الإنتاج، وكذا التوزيع المكاني للسكان، و النشاط الاقتصادي ولاشك أن لمؤسسات هذا القطاع دورا كبيرا ورئيسا في توسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل للشباب وتوسيع دائرة الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية والمستدامة والتوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق، وسوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلي أهمية هذه المؤسسات في بعض الدول النامية والمتقدمة وهذا على سبيل المثال:

أولا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الأمريكي: تعطي التجربة الأمريكية في مجال تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دروسا مهمة، وتعتبر مرجعا راقيا لكثير من الدول فبالرغم من أنها تجسد شخصية أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخلى عن مساندة ودعم هذه المؤسسات حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت التنظيمات الكبيرة في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي سمح للمؤسسات بمزاولة نشاطاتها وتوفير ما يقارب 60% [1] من إجمالي مناصب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلى الإجمالي بـــ43% [2] في نفس البلد.

ثانيا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الياباني: لقد مر الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية بمجموعة من المراحل، فكانت الفترة ما بين 1945-1955 عبارة عن مرحلة إعادة الاعمار، أما الفترة التي تلت مرحلة الاعمار والتي امتدت من 1955-1970 تعتبر الفترة الذهبية بالنسبة للاقتصاد الياباني حيث كان ينمو بمعدل يصل إلي 10% سنويا[3]، ثم الفترة الممتدة من 1970-1975 والتي اعتبرت مرحلة التأقلم بعد التغير الكبير الذي عرفه سعر البترول، ثم المرحلة من 1975 إلي الآن.

لقد اعتمد اليابان على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كأسلوب ومنهج استراتيجي للارتقاء بوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت هذه المؤسسات تعبر عن 99,7% من إجمالي عدد المؤسسات، بالإضافة إلي أنها تشغل أكثر من 70% من اليد العاملة، إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة تعبر في

---

[1]- هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 264.

[2]- ماجد عبد الله القصبي، **أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة عمل الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، السعودية، 2008، ص: 05، المحملة من الموقع www.ssic2008.comassetsfilesPDF51-100100.pdf تاريخ التحميل: 2010/06/10.

[3]- إبراهيم بن صالح القرناس، **عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذ من التقرير المختصر حول البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنظمة الشرق الأوسط، طوكيو، 25/21 جانفي 2002، ص: 03.

اليابان عن قاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية لكونها تساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الإنتاج وتحقيق المشاركة بين الأفراد والأقاليم من أجل الوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة.

ثالثا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد السعودي: لقد أصبحت الأعمال الخاصة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يعتبر خيارا يمكن به حل مشاكل الملايين من الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد والذين يجدون صعوبة في الحصول على منصب العمل الموافق لإمكانياتهم ومستوياتهم[1].

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تمثل العمود الفقري في الاقتصاد السعودي والسمة المميزة له، والشئ الذي يؤكد هذا الكلام هو أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل حوالي 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع لخاص، وإدراكا للأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد الوطني السعودي خصصت لهذا القطاع اهتماما خاصة لهذا القطاع[2].

رابعا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولمصغرة في الاقتصاد الهندي: تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر كان لهذه الصناعات دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند التي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير ومن حيث كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير، فنجد أن عدد هذه المؤسسات 95% وتساهم بحوالي 30% من الناتج المحلى الإجمالي وتشغل حوالي 18 مليون عامل[3].

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل مفتاحاً مهماً لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

---

[1]- البنك الإسلامي للتنمية، **دور مجموعة البنك الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 25/54 شوال 1426، ص: 03.

[2]- مركز تطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة، **دراسة مشروع إنشاء هيئة عامة لدعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة في المملكة**، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 25/54 شوال 1426، ص: 02.

[3]- محمد راتول، بن داودية وهيبة، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدروس المستفادة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 04.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في[1]:

أولا: التمويل من المصادر الداخلية: تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1- رأس المال (الأموال الشخصية): ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلي مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية[2].

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال(الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي –التمويل الذاتي– فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات.

---

[1] – لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008، ص ص: 5-6.

[2]- Institut du développement Marseille, **Le financement de la petite entreprise en Afrique**, L'Hamattan Edition, Paris, 1995,P : 35.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي[1]:

1- الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين و بالتالي فانه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2- الائتمان المصرفي: و هو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة[2] حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4- التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلي الجمعيات المهنية التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات

---

[1]- عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص ص: 13-14.

[2]- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 04.

المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

5- عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية و التي تتراوح مدتها بين 30-120 يوم، و الهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تعتبر مشكلة التمويل أهم و ابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقـــــر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور الماليـــــــة، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية و المستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل:

1- التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل:

يكون التمويل طويل الأجل موجه إلي تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلـــب أمـــوال وذلك من أجل توسيع المؤسسة(المشروع) أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويـــل الطويـــل الأجـــل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقاريـــة التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنـــوك الصـــناعية والزراعية[1]، أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و5 سنوات، وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى التمويل المتوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل) بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على وبجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل **قروض المدة**، تتراوح مدة هذا القروض بين 3 و 5 سنوات الأمـــر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول علـــى مثـــل هـــذه

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص: 185-186.

القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا **قروض التجهيـــزات** وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتمول الجهـــة المقرضة ما بين 70% إلى 80 % من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والســـيارات، والباقي يبقى كهامش أمان للممول.[1]

2- التمويل القصير الأجل :

نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعـــرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على **السلفات البنكية** حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيـــث تضـــمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع[2].

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على **الائتمان والشراء بالآجل**، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبني والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخـــام والأولية "برسم البيع" أي يعطى البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعـــد التصـــرف فيهـــا(بيعهـــا لصالحها)، بالإضافة إلي **الاقتراض من السوق الغير الرسمي** أي عن طريق القنوات التي تعمل خـــارج إطـــار القانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا.

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي سبق التعرض، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

1- التمويل التجاري التأجيري: ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه: عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد

[1]- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 294.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص: 57.

على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلي ثلاثة أنواع[1]، فالنوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل مكن العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن أمثلة ذلك: تأجير السيارات، الحاسبات الالكترونية، معدات البناء.....الخ ويسمي **بالتأجير التشغيلي**، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا ومقارنتا بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي...الخ ويسمي **بالتأجير التمويلي**، أما النوع الثالث فهو **البيع وإعادة التأجير** هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلي مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلي المؤسسة التي باعته إياها.

إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف[2]:

- **المؤجر**: أي مؤسسة القرض الايجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.
- **المستأجر**: المستأجر هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة...الخ، وهو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.
- **المورد**: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

فقد يكون صاحب المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة في حاجة إلي تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلي عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار...الخ هنا يقع في مشكلة؟ ولكن التمويل التأجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ من المال شهريا أو سنويا (حسب طبيعة الاتفاق) يضمن له الاستفادة من الشئ المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

---

[1]- بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص: 06.

[2]- بن عاتق حنان، صاري زهيرة، **التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16/15 مارس 2005، ص: 07.

2- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية: هناك صيغ تمويل متعدد تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وسوف سنركز على بعضها[1]:

2-1- المشاركة: وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين:

2-1-1- المشاركة الدائمة: تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقبل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة.

2-1-2- المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءا من التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع نهائيا.

2-2- المضاربة: في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ يقصد بها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى بـ"صاحب المال"، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد بـ" المضارب" [2]وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما، ويحق للمؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وإمكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية، ففي حالة الخسارة فان المؤسسة الممولة تتحمل الخسارة في رأس المال التي تساهم به كما يخسر شريكها رأس ماله الذي يجسده جهده، فكل منهما يخسر من جنس ماقدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) فأما أن يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب العمل تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده، والمحافظة على سمعته، وبذلك تقدم المضاربة إمكانية ضخمة لزرع روح المسؤولية والرشادة في الاختيار واتخاذ

---

[1]- بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي :فرص وتحديات**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 02.

[2]- رشيد حميدان، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص: 159.

القرار في أصحاب المؤسسات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وهذا هو ما تحتاجه الدول النامية لخلق استثمار محلي مشترك بناء يهدف إلي الرقي ليس العكس.

2-3- المرابحة: المرابحة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعًا لقوله تعالى ﴿***وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا***﴾ *(البقرة:من الآية ٢٧)* وهي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+مصروفات الشراء) هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعًا :بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحًا معلومًا يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانًا تجاريًا يمنحه البائع للمشترى الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعًا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء (للأجل حظ في الثمن) والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة[1].

2-4- البيع الآجل: صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط يحث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا، أما الاختلاف بين الفقهاء فكان بخصوص البيع من حفظ الملكية حتى يتم سداد بقية الأقساط، ويري فريق من الفقهاء أن حذر نقل الملكية إلي المشتري الآخر يعتبر من قبيل ضمان سداد الأقساط ومن باب تجنب الشبهات يجب أن يكون البيع كاملا وتأخذ الضمانات بشكل آخر[2].

إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المشروع الفرصة في تعويض النقص المادي الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وإنما يعتبر قيمة مضافة من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا العقار...الخ من شخص آخر وبعها لصاحب المشروع بالتقسيط.

---

[1]- محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: **أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 09.

[2]- حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: **صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية:(الجائز والمنهي عنه شرعا)**، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 07، المحملة من الموقع، egyptmortgagehome.comfiles.phpfile=islamic_finance_884272448.pdf. ، تاريخ التحميل: 2010/03/25.

2-5- السلـــــم: هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقـــة ومعلومـــة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفى موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه ويتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشترى كمية من سلعة يتفق عليها، بدليل ***قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أسلف أو أسلم في شئ فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم).*** ويعرف الفقهاء البيع بالسلم بأنه "بيع اجل بعاجل" الأجل فيه هو السلعة وهـــي مضـــبوطة أي محددة المواصفات والعاجل فيه هو النقد أو الثمن ومع إن هذا البيع ينطوي على الغرر باعتباره بيع لمعـــدوم، إلا أن الشرع رخص به للناس على أساس الضرورة[1].

2-6- الاستصناع: وهو صيغة من صيغ البيوع ويعرف لغة بأنه: طلب الصنعة، واصطلاحًا :أن يطلب مـــن الصانع أن يصنع شيئًا بثمن معلوم، علمًا بأن مادة الصنع والعمل من الصانع، وبالتالي هو عقد بموجبه يكلـــف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والقدر والصفة، ويتم الاتفاق على الإستصناع خلال أجل معـــين، كما يجوز عدم تحديد الأجل، والفرق بين السلم والاستصناع في أن السلم "يتم فيه دفع رأس المـــال مقـــدما والاستصناع ليس كذلك ولعل السبب راجع إلي أن السلم فيه عملية السلف من ناحية تقديم الـــثمن وذلـــك مقابل الاسترخاص في الأسعار، أما الاستصناع فليس فيه استرخاص بل فيه مساومة، والصانع الـــذي يقـــوم بالعمل المستصنع لا يرضي إلا بما يحقق له ربحا مناسبا في الغالب"[2].

ويشترط في عقد الاستصناع بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه بكل وضوح، لأنه يشترط في المبيع أن يكون معلوماً في سائر عقود المعارضات لئلا تفضي الجهالة إلى المنازعة، غير أن اشتراط الضبط في المصنوع لا يعني شرط كونه مثليا، أي يوجد مثله في الأسواق، بل يمكن أن يكون قيميا، أي طلب شيء بمواصفات خاصة لا مثيل له في السوق، كما يشترط أيضا تعيين أجل تسليم المبيع منذ البداية، وذلك أيضا منعاً للجهالة، ويشترط أيضاً تحديد مكان التسليم، خاصة إذا كان ذلك تترتب عنه مصاريف نقل المبيع إلى مكان بعيد عن مكان الصنع، ويتميز عقد الاستصناع بخاصيتين أساسيتين[3]:

---

[1]- سلطاني محمد الرشيد، حسين رحيم، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والاستصناع**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006،ص: 13.

[2]- صالح صالحي، **مصادرو أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 12.

[3]- حسين رحيم، **الاستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007، ص: 03.

– أنه يقع على شيء غير موجود في الحال يراد صنعه، أي فيه مواد وتحويلات يتم إدخالها في المنتج، فلا يتم في مواد طبيعية كالحبوب والبقول مثلا، وهذه المواد (أو المدخلات)، فضلا عن العمل، تكون من الصانع وليس من المستصنع، وإلا أصبح العقد إجارة، كما إن الاتفاق على صنع سلعة ما في إطار عقد الاستصناع يتضمن افتراض العدم في هذه السلعة عند العقد، وبالتالي فهو يندرج ضمن شراء المعدوم، وهو بهذه الصفة كالسلم مستثنى من بيع غير المقبوض المنهي عنه؛

–لا يشترط فيه تقديم الثمن، أي لا يشترط فيه تقديم تمويل مسبق للصانع عند العقد، كما هو الحال في بيع السلم.

وهذه الخاصية الأخيرة، أي جواز كون الثمن ائتمانيا لا يجب تعجيله، تجعل الاستصناع يحظى باهتمام أكبر من قبل المقاولين، لاسيما بالنسبة لأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، التي تفتقد في كثير من الأحيان إلى موارد مالية جاهزة.

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكانيتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، بالإضافة إلي مجموعة من التحديات المستقبلية التي ظهرت نتيجة التطورات الدولية والإقليمية التي تقف بينها وبين دورها التنموي، وسوف نقوم من خلال هذا المبحث بإبراز:

- **المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**
- **المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**
- **المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد[1]:

أولا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلي صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص[2]، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فنجد مثلا أن قطعة أرض التي يتحصل عليها صاحب المشروع تكون بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البني التحتية مما يحملها نفقات ومصاريف إضافية وتفتقر إلي مصادر البني التحتية كالمجاري المائية والمياه النظيفة وبعض الطرقات والطاقات اللازمة لممارسة النشاط وقد يعمل أصحابها على توفير ذلك بطرق خاصة وأحيانا غير رسمية مما يرفع من تكلفتها.

ثانيا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق: هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يفع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلي التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية

---

[1]- بيان هاني حرب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 02.

[2]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 22/18 جانفي 2004، ص: 189.

ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة، وضعف القدرة على الدخول إلي أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المنشأة عن أسواقها[1].

ثالثا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي: إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

1- صعوبة التمويل: يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لاتستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فان ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلي القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لايستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات (المؤسسات) المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية[2] مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من فبل البنك أي الصعوبة في إعداد دراسات الجدوى، بالإضافة إلي ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلي البنوك للحصول على التمويل، وكذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية[3].

كما يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضا تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في

---

[1]- علي محمد قابوسة، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13 أكتوبر 2009، ص: 16.

[2]- Ludovic Vigneron, **Condition de financement de la PME et relation bancair**es, mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008, P36.

[3]- سيد الكاسب، جمال كمال الدين،**المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات** ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص: 19، المحملة من الموقع :ww.pathways.cu.edu.egsubpagestraining...SME-PDF...2-Chapter-1.pdf ، تاريخ التحميل: 2010/06/06.

الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب.

2- الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع (وسيطي) في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتوج وسيطي في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة أن يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث أنه يمكن أن يعتبر منتوج موجه في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها، وبالتالي تتحمل عبء جمركي أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلي صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك.

3- الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضرائبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار ومن خلال عدم معاملتها بنفس الطريقة الضريبية التي توظيفها للتعامل مع المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الكبيرة والعمومية بل يجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص يأخذ بعين الاعتبار المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج، وكذا تشجيعها على المساهمة في رفع معدلات التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما[1]، كما نجد أن غياب الدفاتر والسجلات في هذه المؤسسات يجعلها عرضها للتقديرات الجزافية وهذا ما يعرض صاحب المؤسسة إلي الإفلاس بسبب عدم قدرته على تحمل المبلغ الضريبي المفروض عليه، ونجد أن غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات والجزاءات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب التماطل في التأمين على العمال أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم من مستحقات.

رابعا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من

[1]- شبايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8- 9 أفريل2002، ص: 04.

العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلي محدودية مجالات التدريب[1].

خامسا: المشاكل والمعوقات المتعلق بالإدارة والتنظيم: تعتبر الإدارة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة وهي تقوم على مزيجٍ من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميّز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصّص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا مايؤدي إلي عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخّله في كافة شئون المؤسسة وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماماً عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصّص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة[2]، أما على المستوى البيئة الخارجية فنجد أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وظاهر الفساد التي تتمثل في البيروقراطية والرشوة والمحسوبية...الخ، وأيضا صعوبة حصولها شكل الرسمي بسبب تعدد الأشكال التي يمكن أن تظهر عليها هذه المؤسسات كما نلمس غياب التنسيق بين الجهات المسؤوله عن هذا القطاع[3].

سادسا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكّنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكّنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

---

[1]- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها:** حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 67.

[2]- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 20.

[3]- محمد هيكل، **مرجع سابق**، ص: 221.

المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم وترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

أولا: أساليب دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ويتجلي دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال:

1- الدعم الحكومي: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وأن تكون واضحة وموجه في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية...الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلي توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات... لتسهيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية[1]، والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكل مايتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة...الخ، وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق....الخ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

---

[1]- على السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشات الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص: 16.

2- تسهيل التمويل: تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية[1].

3- الإدارة الرشيدة: يتوقف نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الاعتراف بدور وقيمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وباعتماد آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات، ونسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة[2]، ومن أجل توفر الإدارة الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة[3]:

- وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- توفر الشفافية الكاملة في العمل؛
- توفر عنصر التخطيط؛
- توفر الاختيارات التنظيمية الملائمة.

---

[1]- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 28/26 ماي 2003، ص: 08.

[2]- **إعلان مراكش حول الإدارة الرشيدة والاستثمار**، المؤتمر الوزاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري ، مراكش، المملكة المغربية، 23 نوفمبر2009، ص: 04، المحمل من الموقع:
http://www.oecd.orgdataoecd221844143614.pdf تاريخ التحميل: 2010/06/11.

[3]- أبو بكر مصطفي بعيره، أنس أبو بكر بعيره، **لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة**، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا، دون ذكر السنة، المحمل من الموقع:
http://unpan1.un.orgintradocgroupspublicdocumentsunpanunpan038762.pdf تاريخ التحميل: 2010/05/28.

4- التكوين والبحث والتطوير: يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

5- إتقان الإنتاج وحسن تسويقه: يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولتدعيمهما يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلي الأسواق الخارجية.

6- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: إن التكنولوجيا لايمكن الاستغناء عليها لكونها أصبحت الوسيلة الجد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح الغايات المراد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.

ثانيا: سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تتجلي سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في[1]:

1- وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: إن أهمية وضع إطار قانون يحكم معاملات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى حيث أنه يجب سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني وخاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص وذلك من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجبات مثل توفير المراسيم قوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية، وتطبيق أساليب ضمانات حديثة، القوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن

[1]- محمد هيكل، **مرجع سابق**، ص: 226

السداد، قوانين التأسيس والعمل وقوانين الضرائب والتأمينات...الخ وأيضا إزالة كل القوانين الغير ضرورية والتي تعيق نمو القطاع الخاص والتي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة[1].

2- توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: حيث أن وجود المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتهديدات في بيئة أعمالها ومعلومات عن بيئة عملها[2] تستدعي ضرورة عقد الملتقيات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة بهذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة وتكون هذه الملتقيات بصفة دورية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات.

3- تبني خطة إستراتيجية: بحيث يجب أن تهدف هذه الخطة الإستراتيجية إلي العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات العملاقة والكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للمواد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يتبني تشجيع وتحفيز أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناجحة في السوق.

4- في مجال التسويق وتنمية الصادرات: وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، وبالإضافة إلي القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كمل يجب إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كقنوات توزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات والعمل على تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة.

---

[1]- مقالة بعنوان: **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة)**، دون ذكر بلد النشر، 7 أفريل 2008، ص: 08، المحملة من الموقع www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08(1).pdf تاريخ التحميل: 2010/05/02.

[2]- صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: **سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة**، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت 2008، ص: 04. المحملة من الموقع css.escwa.org.lbsdpdpresentations3-4Nov072-5-Oman.pdf بتاريخ 2010/04/22.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في[1]:

أولا: عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة...الخ.

ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية..

ثانيا: عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة

[1]- برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 03.

التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها...الخ[1]

ثالثا: ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، و التكنولوجيا كثيفة المعرفة، و عليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن[2]

رابعا: عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة

خامسا: التنمية المستدامة:

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة.

---

[1]- يونس قرار، **تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 03.

[2]- محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 33.

سادسا: التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ :

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية و تكتلات لزيادة القـــوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكـــتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاســـتحواذ و التحالف، و قد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب[1].

[1]- مقالة بعنوان: **إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد1، المجلد 46، 2009، المحملة من الموقع:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2009/03/pdf/fd0309a.pdf تاريخ التحميل: 2010/06/21.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تبني من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي تهدف إلي تطبيقها وصولا إلي أهم الميزات والخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى والأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلي الأدوار التي تلعبها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بعض الاقتصاديات العالمية النامية منها والمتخلفة ثم إلي تعدد المصادر والأساليب التمويلية التي تسعي من خلالها الدول إلي تمويل هذه المؤسسات، وتطرقنا كذلك إلي المشاكل والمعوقات التي تقف أما هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأساليب التي من شأنها دعمها ومساندتها وتنميتها للوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة على مستوى المحليات والأقاليم.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الدور الذي تلعبها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

أما في الفصل القادم فسوف بالتطرق إلي التنمية المحلية المستدامة من خلال إبراز المفاهيم والركائز النظرية التي تعتمد عليها في القيام بالدور الاستراتيجي المراد منها.

الفصل الثاني

مدخل نظري حول التنمية المحلية المستدامة

مقدمة الفصل:

إن التنمية هدف تسعي لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلي التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية والتي أدت بدورها إلي تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة ومن هذه التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلي التنمية المحلية المستدامة.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة وخاصة المحلية يحتل مركزاً هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة، وفي هذا الفصل سوف نحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي التنمية المستدامة؟
- ماهو مفهوم التنمية المحلية المستدامة، وماهية أبعادها ومؤشرات قياسها؟ وفي ما تتمثل أهدافها؟
- وماهي مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة؟ وما المقصود بالبرنامج المحلى للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية)؟

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

بعدما اتسعت الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمتطلبات البيئية، وما نتج عن ذلك من مشاكل على الصعيد البيئي، أصبح من الضروري التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية والانتقال إلي مفهوم جديد للتنمية يراعي فيه الجانب الذي بات يعد من أهم الأولويات التي تعيق رفاهية المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وهو الجانب البيئي، بحجة أن البيئة هي ملك للجميع وليست احتكارا على الدول المتقدمة فقط.

ومن هذا المدخل سوف نحاول في هذا المبحث إبراز مايلي:

- **المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.**
- **المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.**
- **المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.**

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا في هذه الأيام لا شيء إلا لأن الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض، و قد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنقذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية، والذي يقف عليه مصير البشرية.

أولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

إن المتتبع لمسيرة التنمية المستدامة يدرك تماما أن موضوع الاستدامة ليس موضوعا وليد الساعة وإنما جاء بناء على مجموعة من التعديلات والإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة ونتيجة أيضا للتجاوزات الخطيرة التي أصابت الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير الواعية وبسبب الاستعمال اللاعقلاني والغير رشيد للموارد المتاحة، هذه الإصلاحات التي شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن التنمية في مرحلتها الأولى كانت مرتبطة كل الارتباط بالجانب الاقتصادي وهذا ماجسده النمو الاقتصادي، حيث كانت في هذه المرحلة يعبر عنها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه...الخ، وكان هذا الاتجاه يعبر عن "حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلى وإجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1] كما يعتبر أنه" التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، والذي يهدف إلي رفع المعيشة الفعلية للسكان"، إن الجانب الذي ركزت عليه التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي والذي يعبر عن ضرورة تحقيق التراكم الكمي والمادي كان هو نفسه الجانب الذي انتقد منه لكونه كان مهملا في حق الجانب المعيشي للشعوب بسبب إلغاءه لمتغيرات الرفاهية التي تبحث عنها كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

إذا فبعدما أثبت هذا النموذج التنموي عجزه عن تحقيق التغيير في الهيكل البنائي للمجتمع[2] جاء نموذج جديد للتنمية ألا وهو التنمية الاقتصادية، هذا النموذج الذي سعي إلي الدمج بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وعرفت التنمية الاقتصادية بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدف إلي تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا للدخل الفردي الحقيقي كما تهدف إلي توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"[3]، كما عرفت بأنها "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية

---

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص ص: 20-21.

[2]- فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص: 115.

[3]- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 91.

جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"[1].

وعرفت أيضا بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"[2]،كما تعتبر "العملية التي يزداد فيها الدخل القومي والمتوسط في دخل الفرد بالإضافة إلي تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"[3].

و أنها "العملية التي تتحقق من خلالها الزيادة في متوسط نصيب الفرد من خلال القيمة الحقيقية على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل الهيكل الإنتاجي ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلي إحداث تغير في الهيكل التوزيعي للدخل لصالح الفقراء"[4]، إذا فمن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية تشمل العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، حيث تتضمن زيادات في الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد منه وهذه الزيادة تساعد على تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدلات الادخار مما يدعم تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتحسين كفاءة العامل للحصول على الدخل من خلال الاهتمام بالنسيج الاقتصادي.

وبالرغم من نجاح هذا النموذج التنموي القائم على الدمج بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة ظهر متغير آخر أجبر الباحثين والاقتصاديين على ضرورة دمجه ضمن المناهج والخطط التنموية، وهذا المتغير هو المتغير البيئي وهذا بسبب التدهور الخطير الذي أصاب الكرة الأرضية من الجانب البيئي بسبب المخلفات البشرية وهذا ما خلق أمراض خطيرة أصابت المجتمعات البشرية والحيوانية...الخ، إن هذا النموذج المستحدث الذي أطلق عليه مصطلح التنمية المستدامة والذي يقوم على الدمج بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي هو ذلك النموذج الذي يلغي فكرة الاستغلال الغير مدروس والاستعمال التبذيري والغير رشيد للموارد المتاحة، ومحاولة التقليل من النشاطات الصناعية والتحويلية المسببة للتلوث،وهذا للتقليل من التدهور البيئي والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة.

وبعد إدراك الدور الكبير الذي ستلعبه التنمية المستدامة في الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المتقدمة والنامية، وبدأت التنمية المستدامة بالتطور والتوسع والانتشار شيئا فشيئا وأخذت النصيب

---

[1]- محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية(مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 20.

[2]- محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 51.

[3]- موسي اللوزي، **التنمية الإدارية(المفاهيم الأسس التطبيقات)**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 27.

[4]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 52.

الكبير من اهتمام الحكومات والمختصين حتى باتت تعبر عن منظومات اقتصادية وسياسية وبيئية والشكل الموالي يبين تطور دور الأطراف المساعدة أو الفاعلة في بلورة وتعميم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

الشكل رقم (01): دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.

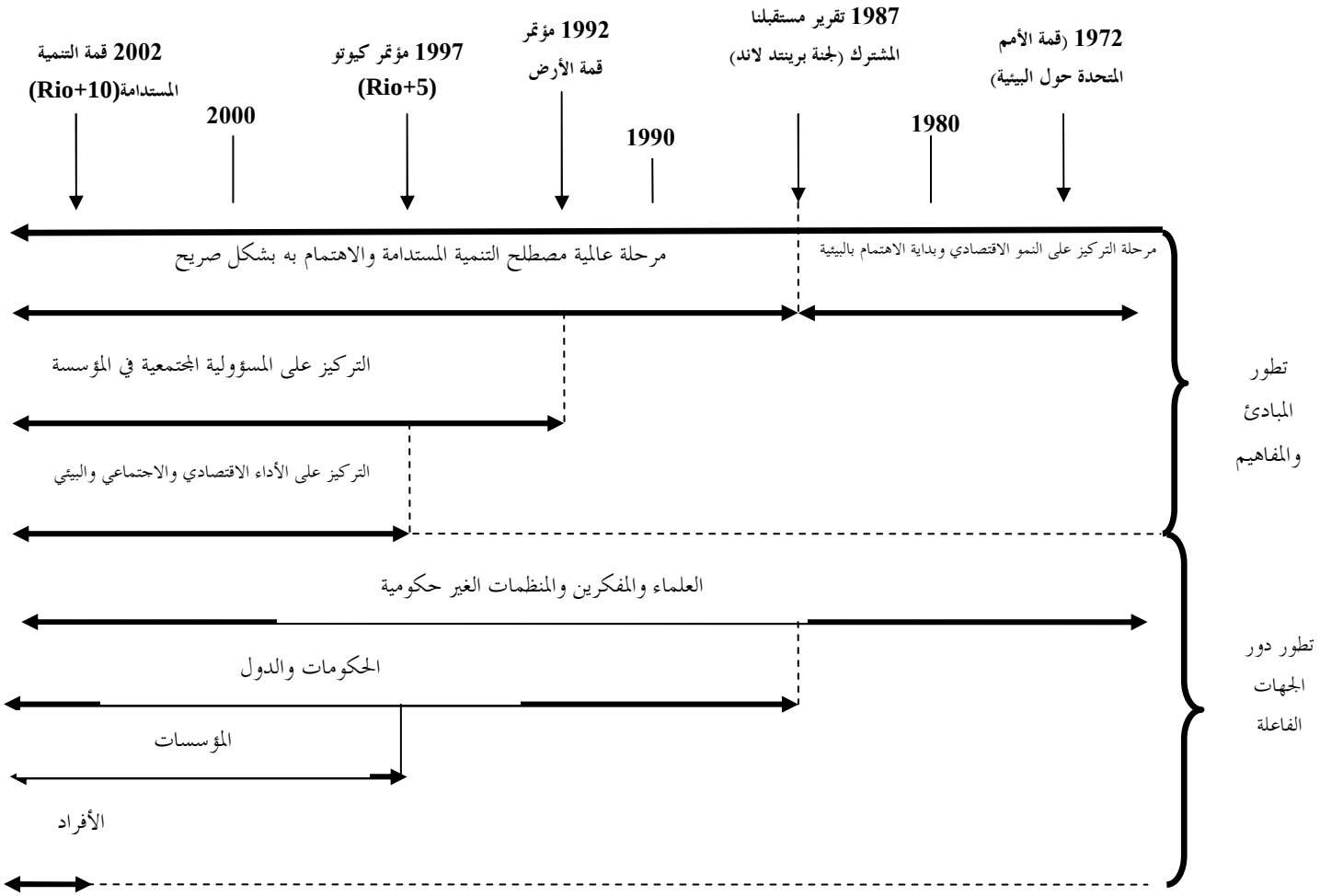

Source: Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France, 2004, P :16.

يوضح لنا الشكل السابق، الجهات التي ساهمت في الارتقاء بالجوانب النظرية والعملية للتنمية المستدامة، ففي بداية الأمر كان اهتمام الدول والحكومات موجها نحو تحقيق التراكم الكمي والنوعي سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي (من زيادة في الدخل القومي، ونصيب الفرد منه....)، وكما ساهمت التنمية الاقتصادية في تحقيق القيمة المضافة في البلدان المتقدمة والمتخلفة ساهمت كذلك في التأثير وبشكل سلبي على المحيط البيئي.

إن هذا التأثير السلبي أدي إلي بروز اتجاهات وأراء من بعض المفكرين الاقتصاديين والمختصين الاجتماعيين وعلماء البيئة وبعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال التي دعت إلي ضرورة الدمج بين الاهتمامات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والوضعية البيئية، والتي سعت إلي عقد مجموعة من الحلقات والنقاشات والندوات المحلية المبنية على أساس الحفاظ على البيئة مثل فتح العالم الأمريكي ج.بالاس النقاش

حول مسؤولية الإنسان في التغير المناخي، وكذا تنبأ العالمان س.مانابل و ر.يتيرالد بتضاعف تركز غاز CO_2 في الجو حتى القرن الواحد والعشرين وأيضا ارتفاع متوسط درجة الحرارة[1].

وبعد تزايد الاتجاهات والانتقادات المؤيدة لضرورة حماية البيئة ودق ناقوس الخطر نتيجة التشوهات التي أصابت الكرة الأرضية والتي بدأت معالمها تثير القلق والفضول لدي المنظمات الرسمية والغير رسمية والتي دلت على عدم تحمل البيئة للأضرار الناتجة عن الإهمال والتلويث البشري، أبرمت الاتفاقيات وعقدت المؤتمرات التي كان أبرزها تقرير لجنة برنتدلاند والذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 حيث تم من خلاله تقديم أول تعريف دقيق للتنمية المستدامة، ونبه إلي ضرورة التخلي عن التنمية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الاتجاه البيئي ومبدأ الاستمرارية كما ساهم في عولمة الفكر التنموي المبني على الاستدامة بين المفكرين والمنظمين وخلق ثورة تنموية بين الدول والحكومات لبلوغ متطلبات الاستدامة.

وسنة بعد أخري توالت المؤتمرات والتقارير وكان أبرزها أيضا انعقاد مؤتمر قمة الأرض الأولى برعاية الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992[2] الذي تم فيه الاتفاق على ما يسمي بـــ**الأجندة 21** التي تعبر عن ما يعرف بجدول أعمال القرن والتي سعت إلي ضرورة الدمج بين الجهود الدولية والمحلية بغية صياغة السياسات والاستراتيجيات الهادفة للحد من التدهور البيئي ومحاربة كل أشكال الفقر، وفي سنة 1997 تم إبرام مايسمي باتفاقية كيوتو باليابان من أجل الحد من الانبعاثات الغازية الناتجة عن المصانع والمؤسسات وانعقاد قمة الأرض الثانية تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في 2002 بجوهانتسبورغ.

كما تدخلت المؤسسة كمساهم وفاعل جديد وأصبحت بسبب الضغط والوعي الحكومي مسؤولة مسؤولية مجتمعية على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة وقيادة حملة التوعية اتجاه المستهلك بضرورة مصادقة البيئة والمساهمة بالشكل المناسب والأسلوب الهادف في تحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي أصبحت التنمية المستدامة تعبر عن توجه جديد تسعي كل الأطراف في تحقيق متطلباتها، ليس فقط على المستوى المحلى وإنما على الصعيد المحلى والعالمي وليست مسؤولية جهة معينة وإنما هي حمل يقع على جميع الأطراف مهما كانت أحجامها أو إمكانياتها.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة.

وكما ذكرنا سابقا وبعدما تنامت المشاكل البيئية من خلال ظاهرة الاحتباس الحراري، وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء من خلال اتساع نطاق التصحر وفقدان للتنوع البيولوجي وما إلي ذلك

[1] Bruno Cohen-Bacrie**, Communiquer efficacement sur le développement durable** ,les éditions DEMOS, Paris, 2006, p ;18.

[2]Octave Gélinier et autres**, Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable** , 3eme édition, Esf Editeur, Cegos, France, 2005, P ;22.

من مشاكل أخري على الصعيد البيئي، جاء مفهوم جديد للتنمية ألا وهو التنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي أخذ تسميات عديدة منها التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة، التنمية المتوالية، التنمية المستديمة، هذا المفهوم الذي كان أول ظهور له بشكل رسمي على لسان رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brentedland سنة 1987 من خلال تقريرها الذي سمي ب"**مستقبلنا المشترك**" للتعبير عن السعي نحو ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، حيث عرفت فيه التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية (الحاضرة) دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة".

أما باللغة الفرنسة فعرفت بأنها:

Le développement durable : est un développement qui permet de répondre aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs.[1]

❖ ونجد أن هذا التعريف يعالج نقطتين أساسيتين وهما[2]:

- النقطة الأولى تتمحور حول الحاجات: وتعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي؛
- أما النقطة الثانية التي يتضمنها هذا التعريف هي فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد.

❖ وعند التعمق في هذا التعريف نجد أن هناك أيضا غموض كبير من حيث:

- عدم تحديد ماهية ونوعية الحاجات الأساسية وماهية الحاجات الحالية وحاجات الأجيال المستقبلية؛
- وكيف توافق الأجيال المستقبلية باحتياجاتها.

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في رأس المال، حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي"التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[3]، وبالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فعرفها في مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو الذي أقيم في البرازيل سنة 1992 من خلال البند الثالث بكونها "ضرورة انجاز الحق في التنمية".

---

[1]- Corinne Gendron, **vous avez dit développement durable?**, presses international polytechnique, canada, 2007, p;126

[2]- Afnor, **Guide pratique du développement durable un savoir-faire à l'usage de tous**, France, 2005 , P.09.

[3]- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 05.

ويعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره حول التنمية البشرية في عام 1992 بأنها "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا مستدامة"[1].

وتعرف أنها "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"، وهناك من عرفها على أنها" إدارة استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تقوم عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل"[2].

كما يعرفها Edoird Barbier بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".[3]

ويعتبرها الاقتصادي السويدي Robert Solowسنة 1991 "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"[4].

ويعرفها معهد الموارد العالمية على أساس أربعة مجموعات[5]:

– **اقتصاديا**: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف.

– **اجتماعيا**: السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوي الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الحضارية.

– **بيئيا**: حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

– **تكنولوجيا**: تعني نقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديق للبيئة.

وتعرف التنمية المستدامة كذلك بكونها "العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع لما يحقق التوصل إلي مخرجات ذات نوعية، جيدة للنشاط الاقتصادي وترشد استخدام الموارد الطبيعية لما يؤمن استدامتها دون أن يؤثر ذلك على نمط الحياة وتطوره"[6].

---

[1]– مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 03.

[2]– فالي نبيلة، **التنمية من النمو إلي الاستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 13.

[3]–Gabriel Wakerman, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008, P. 31.

[4]– ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 129.

[5]– محمد بوهزة، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة"حالة الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 02.

[6]– www.arabvolunteering.org/corner/art15284.html. Télécharger le: 11/05/2010.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنها كلها مشتقة التعريف الصادر عن تقرير مستقبلنا المشترك وكلها تدور حول الإنسان سواء على المدى القصير من خلال الاهتمام بحاجياته الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحسين مستوى معيشته وتحقيق رفاهيته، أو على المدى الطويل من خلال ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة أو بين المناطق مثل خلق العدالة والمساواة بين الشمال والجنوب (أنظر الشكل02)، ومن السمات التي يمكن لنا استنتاجها من التعاريف السابقة والتي تخص التنمية المستدامة نجد:

- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل باعتبار أنها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا من هذه الأخيرة خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.
- توجه التنمية المستدامة أساسا إلي تلبية متطلبات واحتياجات الشرائح الأثر فقرا في المجتمع وتسعى إلي التقليل من ظاهرة الفقر وحتى التخلص منها بشكل نهائي.
- للتنمية جانب نوعي يتعلق بالجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- الشئ الذي يمكن ملاحظته هو عجم إمكانية فصل عناصرها وقياس مؤشراتها وذلك لشدة التداخل بين أبعادها الكمية والنوعية.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن جل الدراسات والأبحاث تشير إلي أن التنمية المستدامة تقوم على التداخل بين ثلاثة أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي الذي يجسد التراكم الكمي والبعد الاجتماعي الذي يعبر عن التراكم النوعي، وأخيرا البعد البيئي الذي يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها والشكل التالي يوضح التداخل بين هذه الأبعاد:

الشكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة.

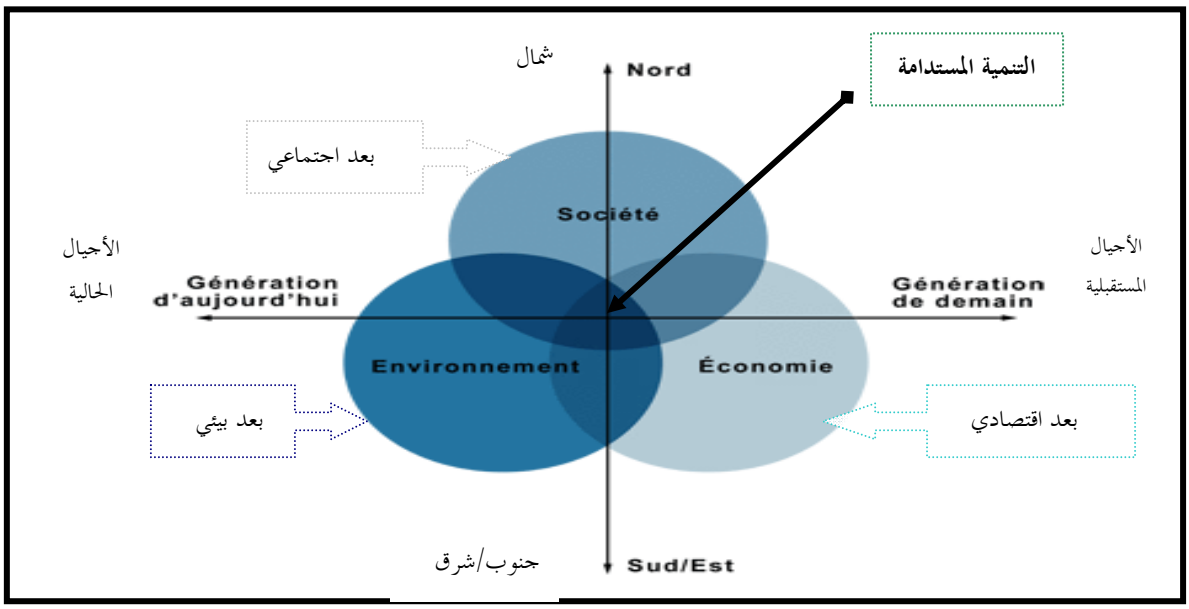

Source : Virginie Perroud, **Développement urbain durable et agenda 21 local : Analyse de la filière du bois a Lausanne**, faculté des lettres, institut de géographie, septembre 2006, P :07.

أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول كيفية تطوير التنمية الاقتصادية حتى تتناسب مع الأنظمة البيئية على المدى البعيد، ويتجسد البعد الاقتصادي من خلال العناصر التالية[1]:

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: الشئ الذي يمكن ملاحظته في هذه النقطة هو أن معدل استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يعادل أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، فمثلا نجد أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـــ33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من استهلالك نفس الطاقة من البلدان النامية مجتمعة.

2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: إن التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تعبر عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يتم من خلالها تخفيض متواصل في مجال الاستهلاك الغير رشيد والغير العقلاني للطاقة وكل الموارد المتاحة من تغيير أنماط الاستهلاك التي باتت تشكل اتجاه خطر نحو التنوعات البيولوجية المحلية والعالمية وبالتالي ضرورة التأكد من عدم سلبية هذه العمليات على المجالات الحيوية للدول النامية.

3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: لقد توجت البلدان المتقدمة بالريادة والمسؤولية في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بسبب استهلاكها المتراكم والغير الرشيد للموارد الطبيعية ، وبسبب طبيعة اقتصادها الذي بني على عاتق الموارد الطبيعية وتراكم المشكلات البيئية التي تسببت في ارتفاع معدلات التلوث مثل استنزاف الموارد الطاقوية الغير المتجددة من بترول وفحم...الخ وما نتج عن هذا الاستهلاك من اختلالات في التوازنات هذا من ناحية، ومن ناحية أخري يعتبر غني هذه الدول بالموارد المالية والتقنية والبشرية كفيل بوضعها في الصدارة ضمن مجال استخدام التكنولوجيات النظيفة وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل مع البلدان الأخرى في سبيل تعزيز التنمية المستدامة.

4- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة[2].

5- الحد من التفاوت في المداخيل: إن مشكلة التوزيع العادل للمداخيل والثروة تعتبر من أكبر المشكلات التي واجهت ومازالت تواجه المجتمعات سواء على الصعيد الكلي بين الدول أو على الصعيد المحلي بين أفراد

---

[1]- مقالة بعنوان: **بحث شامل حول التنمية المستدامة**، المحمل من الموقع http://www.4geography.comvbt354.html تاريخ التحميل 2010/07/13.

[2]- سنوسي زوليخة، بوزيان الرحمان هاجر، **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 07.

البلد الواحد، وهذه المشكلة التي باتت تقف كعائق في سبيل تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات وخاصة منها المتخلفة حيث نجد أن كل الثروة متمركزة في يد الأقلية بينما لا تستحوذ الأغلبية إلا على النسبة القليلة من الدخل والثروة وهذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بين المجتمعات، وهذا ما تسعي التنمية المستدامة إلي محاربته من خلال خلق التوازن بين الثروات والدخول من أجل خلق التكامل بين المجتمعات.

6- تقليص الإنفاق العسكري: إن التنمية المستدامة تسعي إلي خلق السلم والتعايش وبين البلدان والمجتمعات وهذا ما ينتج عنه تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، وبالتالي ضمان التمويل الكافي لعملية التنمية والتقليل من حالات عدم التأكد والتسابق نحو التسلح بين البلدان والاستفادة من الأموال الموجهة للإنفاق العسكري.

ثانيا: البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة.

عندما نتكلم عن التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي والثقافي فإننا بطريقة غير مباشرة نتكلم عن التنمية الاجتماعية وبالتالي الإنسان لأن التنمية من هذا الجانب تعني بالبشر بصفة عامة دون التفرقة، إن البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة يعالج النقاط التالية[1]:

1- تثبيت النمو الديمغرافي: تعتبر هذه النقطة أساسية عند التكلم عن التنمية المستدامة، والتنمية بصفع عامة لأن هذا التزايد السكاني الذي وصل إلي حوالي 80 مليون نسمة كل عام في العالم عامة، والتي تساهم فيه دول العالم الثالث 85% الموسومة بالاكتظاظ والفقر والتخلف، إن هذا التزايد الغير مدروس للبشر ليس بالموضوع الهين لأن الزيادة السكانية بهذه النسبة تعتبر العائق الأساسي في عملية التنمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الأرض على احتمال هذا التزايد المستمر.

2- أهمية دور المرأة: تلعب المرأة دورا جد خاص، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية والرعي وتدبير كل شؤون المترل، ويعتنون بالبيئة المترلية مباشرة فالمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المترل والمسؤول الأول عن الأطفال، وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة فإنها في الكثير من الأحيان تعاني التهميش وخاصة في مجال التعليم، إن تعليم المرأة من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة فمثلا قد يزيد من قدرتها على التعامل مع الوسائل الطبية الحديثة في مجال تحديد النسل...الخ[2].

3- أهمية توزيع السكان: يحتل موضوع التوزيع السكاني أهمية بالغة ضمن السياسات التنموية الحديثة التي تهدف إلي محاربة تحسين مستويات المعيشة، فالتمركز السكاني مثلا في المناطق الحضرية يرفع من تركيز النفايات

---

[1]- بن طيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 11

[2]- محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية** ،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS واليونسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثاني "البعد الاقتصادي" ، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص ص: 361-362.

والمواد الملوثة بما يؤثر سلبا على الوضعية الصحية للإنسان والبيئة في نفس الوقت وهذا ما دفع بالتنمية المستدامة إلي التوجه نحو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بغية التقليل من الزحف نحو المدن.

4- الصحة والتعليم: إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

5- الأسلوب الديمقراطي والمشاركة الشعبية: من أجل الوصول إلي التنمية المستدامة يجب خلق تنمية بشرية مبنية على المشاركة بين المكلفين بوضع البرامج والسياسات والمسئولين عن تنفيذها وهذا لسبب بسيط هو أن كل البرامج التنموية التي أهملت الجماعات المحلية ومبدأ الديمقراطية خضعت لحتمية الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة.

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئية، ومن هنا نجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في[1]:

1- الأراضي: إن المشاكل التي تعاني منها الأراضي من تصحر وانجراف وتعرية تجعلها سنة بعد أخرى معرضة للانسحاب من دائرة الإنتاج والاستغلال بسبب تدهورها وانخفاض مردوديتها سنة بعد أخرى وهذه قضية معقدة وهامة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة، وبالتالي فان طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، حيث نجد أن الأجندة 21 تندد بضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.

2- حماية الموارد الطبيعية: ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها؟ وإنما المقصود هنا هو استغلالها بطريقة تضمن ديمومتها واستمراريتها وعدم استنزافها بطريقة أنانية واستغلالية وحرمان الأجيال المستقبلية من حق استغلالها.

3- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: إن التنمية المستدامة تسعي هنا إلي محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو البحرية وذلك بإبطاء عمليات الانقراض ومنع تدمير الملاجئ

[1]- مقالة بعنوان: **مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر**، ضمن الموقع: http://www.ingdz.com,vbshowthread.phpt=58069 تاريخ التحميل 2010/07/10.

والنظم الإيكولوجية، حيث نجد أن معظم الملاجئ التي تعتبر مسكن الكثير من الكائنات الحية باتت تعاني من تدهور كبير وذلك بسبب أنواع الاستغلال الغير مدروس التي تعاني منه والذي بات يشكل خطر كبير على إمكانية استمرارينها واحتمال انقراضها بشكل نهائي وبالتالي التأثير علي السلسلة الغذائية والتواجد الحي لجميع الكائنات مهما اختلفت نوعيتها.

4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تسعي إلي خلق التوازن وعدم المخاطرة بإجراء التغيرات في المحيط البيئي وبالتالي تجنب جميع الاختلالات التي من شأنها تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في زيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، إن هذه الحماية من التغير المناخي قد يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وبالتالي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ[1]، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء الاستتراف البشري.

5- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: إن النسبة الكبيرة التي تحتلها المسطحات المائية والتي تقدر بحوالي 70% تجعل عملية الاهتمام بهذا الجزء من التنمية المستدامة عملية معقدة وهذا راجع إلي التداخل الكبير الذي تعرفه هذه المسطحات الكبيرة بالإضافة إلي الغموض الذي يجوب كل ركن من أركانها.

6- صيانة المياه العذبة: في ظل التزايد السكاني الكبير ونزايد معدلات الاستهلاك، نجد أن تضاعف معدلات الطليات على أهم عنصر من عناصر الحياة، هذا العنصر الذي يعتبر عصب الحياة الرئيسي هذا الذي يزيد من معدلات استترافه وندرته يوم بعد آخر ومن هنا يأتي اهتمام التنمية المستدامة بموضوع المياه وكبقية تعني صيانته والحد من الاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.

إن التنمية المستدامة هي النقطة التي يتم فيها التداخل بين الأبعاد الثلاث السابقة، ولكن هناك من أضاف البعد الرابع هذا الذي يمثل الإطار العام الذي تتداخل فيه الأبعاد الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهو **البعد السياسي** يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والبيئي[2].

[1]- Beat Burgenmeier, **Politiques Économiques du Développement Durable**, 1er Édition, Boeck Université, paris , 2008, p :180.

[2]- صالحي صالح، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 06.

كما لا يمكن إهمال البعد الرابع هذا الذي تناوله معظم الكتاب والمختصين في مجالات التنمية المستدامة ألا وهو **البعد التكنولوجي** والذي يتجسد في العناصر التالية[1]:

- استعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية؛

- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية الزاجرة؛

- الاستغناء على الطاقات المضرة للبيئة والغير متجددة مثل البترول...الخ والاعتماد على الطاقات البديلة والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية بغية التقليل من الانبعاثات الغازية، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

وسوف نحاول فيمايلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة –على سبيل المثال ليس الحصر– وذلك من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس[2]:

1– المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المترلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

2– الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المترلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

3– الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة[3].

4– المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب

---

[1]– بن طيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة، **مرجع سابق**، ص ص: 13-12.

[2]– حسين يوسف القطرون، مقالة بعنوان: **التنمية المستدامة : أبعادها وتحدياتها العربية**، تاريخ النشر2010/02/24 ، المحملة من الموقع:
http://www.alwatan-libya.comdefault.aspmode=more&NewsID=8705&catID=22 تاريخ التحميل: 2010/07/12.

[3]– **التنمية المستدامة**: انظر الموقع: http://ar.wikipedia.org تاريخ التحميل: 2010/05/21.

بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

5- الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلي هذا نجد أن التنمية المستدامة تسعي إلي خلق مجال معيشي أفضل للسكان في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية وتعزيز وعيهم بالمشكلات البيئية القائمة وضرورة مشاركتهم في إيجاد الحلول وأيضا تنمية إحساسهم بالمسؤولية من خلال تحقيق الرشادة والعقلانية في استغلال واستخدام الموارد الطبيعية ومنع استنزافها وتدميرها، كما نجد أن التنمية المستدامة تسعي إلي خلق الرؤية المستقبلية العادلة والمتوازنة وإحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذاك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي وكيفية استخدامها دون الإضرار بالبيئة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة.

بعد العجز الكبير الذي عرفته التنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة، وبعدما أدمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، هذا المفهوم الذي أدي إلي تطور كبير في المنهج التنموي هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاصة فتحولت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلي تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي والأجيال المستقبلية ، وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلي تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة. ومن هذا المدخل سوف نحاول في هذا المبحث إبراز مايلي:

- **المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.**
- **المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.**
- **المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة.**

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، وسوف نحاول في هذا المطلب إبراز تعريف التنمية المحلية المستدامة من خلال تسليط الضوء على مصطلح التنمية المحلية ومحاولة ربطه بمتطلبات الاستدامة.

أولا:تعريف التنمية المحلية:

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلي النهوض بمعدلات التنمية وأيضا تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف، ولقد استخدمت في هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، بداية من مصطلح تنمية المجتمع سنة 1944 وهذا عندما تداعت الضرورة في ايفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع، ثم ظهر مصطلح آخر وهو التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالجانب الاجتماعي الذي يتمثل في التعليم والصحة...الخ

ولقد ترتب على هذا النقص في مفهوم التنمية الريفية ظهور مصطلح جديد وهو التنمية الريفية المتكاملة سنة 1975 في تقرير للبنك الدولي الذي كان الهدف منه هو وضع إطار استراتيجي وشامل يهدف إلي تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية، ولما كانت التنمية الريفية المتكاملة تنظر وتهتم إلا بالمناطق الريفية تبلور مفهوم جديد وهو التنمية المحلية الذي يهدف إلي دمج الاهتمام بالمناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

➢ ولقد عرفت التنمية المحلية على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[1]، وتعرف أيضا بكونها" عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلي رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[2]، وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"[3]

- إذن فمن خلال هذه التعريفات يكمن لنا القول أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلي تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلي أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات.

➢ ويعرفها **محي الدين صابر** على أساس أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة ويقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"[4]، ويعرفها البعض الآخر بأنها "حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 13.

[2]- سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 21.

[3]- بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، **مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

[4]- خباية عبد الله، لعجي سعاد، **التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة** مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

الموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي"[1]، وتعرف بأنها "حركة تهدف إلي تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة"[2]

- من خلال هذه التعريفات نستنتج أيضا أن التنمية المحلية هي عبارة عن حركة وأسلوب يتم من خلاله إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بغية تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولا يتم هذا إلا بخلق روح التعاون والمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية ومجتمعاتهم السكانية.

➢ وتعرف التنمية المحلية على أساس أنها "إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع العمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع باستخدام موارده الذاتية"، ويقصد بهذا التعريف استغلال الإمكانيات المحلية المالية والبشرية والموارد الطبيعية والثقافية المتاحة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية مثل إعانات الدولة والمساعدات التمويلية من أجل خلق إستراتيجية هدفها تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويعرف Xavier greffe التنمية المحلية "مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم"[3].

➢ ويري الكاتب J.L.Guigeu في كتابه Le développement local أنها عبارة عن" التعبير على التضامن المحلى الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتهم المحلية التي ستقود إلي التنمية الاقتصادية"، وتعرف بأنها "مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واغنائها داخل أي إقليم انطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقته وبالتالي ستكون ثمرة مجهودات سكانه، ويهتم بوجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال" وهي أيضا "عملية اغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها"[4]

---

[1]- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص: 23.

[2]- وسيلة سبتي، موسي رحماني، **واقع الجماعات المحلية في ضل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية**، الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2/1 ديسمبر 2004، ص: 02.

[3]- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

[4]- عبد الناصر براني، ميلود زنكري، **قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية(سبل استفادة الجزائر منها)** ، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 03.

- من خلال هذه التعاريف يمكن لنا القول أن التنمية المحلية هي عبارة عن رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين ضمن إقليم محدد وذلك بالاستفادة من موارده وخصائصه لتحقيق القيمة المضافة في تلك المنطقة والتي أطلق عليها في التعريفين السابقين مصطلح الغناء.

❖ إذا فمهما تعددت التعاريف والمفاهيم التي تعالج وتناقش مفهوم التنمية المحلية فإننا نجد أن التنمية المحلية بصفة عامة هي عبارة عن عملية وأسلوب وإستراتيجية تهدف إلي دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية وأيضا الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الارتقاء بالوحدات المحلية حضارية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية وهي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق وتحسن من خلاله التنمية الشاملة والمتوازنة.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية المستدامة:

بعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلى.

وبعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية وبالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلي تحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كبعد مهم ضمن أبعادها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والثقافية والحضارية...الخ للمجتمعات المحلية و إدماجها في استراتيجياتها التنموية وبالتالي الوصول إلي تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة ومن هذا المنطق وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح ومفهوم التنمية المحلية المستدامة.

هذا المفهوم الذي يقوم على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة المثلى لاستغلال الموارد الطبيعية، حيث أنيط بهذه الأقاليم وظائف تنموية مختلفة ومتعددة على مستواها المحلي، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية بهذه المناطق وفق ما يتطلبه النظام البيئي لها ودون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية في هذه المناطق...

و مما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر "[1]

➢ وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها: إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي (المجتمعات المستقبلية).

إذن فمن خلال هذا التعريفين وما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية.

وتعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والأبعاد البيئية والثقافية في كل مشروع تنمية في كل مكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب إلي المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم[2].

❖ ولابد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من اجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات، فان التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات، حيث ترتكز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.

---

[1]- سعداوي موسى، سعودي محمد، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008، ص: 02.

[2]- مقالة حول: **بلدية بريتال مكتب التنمية المحلية**، المحملة من الموقع: www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea_Ismail.pdf. تاريخ التحميل: 2010/08/19.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة:

تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدراج مصطلح الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية فإن المفهوم هنا يستدعي ألا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسن على الجيل الحالي من المواطنين فقط، بل لابد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشة للأجيال القادمة، وبالتالي يجدر بالتنمية المحلية المستدامة الأخذ في عين الاعتبار البعدين الأساسيين في التنمية المحلية إضافتا للبعد الآخر الذي يميز التنمية المحلية على التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي، هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات.

أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة: ويجسد أبعاد التنمية المحلية المستدامة مايلي:

1- البعد الاقتصادي:

إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية المستدامة يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلي الاقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، ويطرح هنا هذا البعد مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ، ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها، ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف[1] باعتبارها شريك في التنمية المحلية المستدامة، ودون أن ننسي إمكانية ضمان حصول الأفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، وإلزامية تحمل مسؤولية التلويث والاستنزاف فمثلا نجد أن مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث البيئي هي ليست نفسها مسؤولية الدول المتخلفة وحتى بالنسبة للموارد الطبيعية فحضوض الدول النامية في استهلاكها لم يكن مساوي لحضوض الدول المتقدمة بالتالي هنا يجب أن نقف عند ضرورة تحقيق الإنصاف بين المجتمعات في استغلال الموارد فحصة الاستهلاك الفردي في المناطق المتقدمة تمثل أضعاف الاستهلاك الفردي في المناطق المتخلفة، والحد من التفاوت في المداخيل والمساواة بين المواطنين، وتقليص الإنفاق على القطاع العسكري وتحويل هذا الإنفاق إلي القطاع الاستثماري حيث أن التنمية المحلية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية ولكن بما يخدم البيئة مثل الاستثمار في مجال تمويل البحوث والدراسات التي تسعي إلي ابتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي والتربة الزراعية إلي أسمدة ووقود عضوية

[1]- فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل، 2008، ص: 06.

تفيد التربة وتخصبها ومنه حققنا قيمة اقتصادية من خلال إعادة تدوير قيمة ضائعة وحققنا في نفس الوقت حماية للبيئة[1].

2- البعد الاجتماعي:

إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ومابين الأقاليم، إن تحقيق فكرة التنمية المحلية المستدامة تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية.

إن تحقيق هذا البعد الاجتماعي يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية حتى النسائية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع[2]، والمقصود بها هنا بالمشاركة إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ، حيث أن المشاركة الفعالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لكوناها تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم الكاملة وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم للارتقاء بالمجتمع، أما المساواة فتعطي للفرد الإحساس بالانتماء وهو ما يجعل منه متغير ايجابي وكفء في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات إلي الاستفادة من ايجابيتها، كما لا يجب أن نهمل فكرة خلق مجتمع مستقل وذا خصوصية ثقافية وحضارية يستمد منها الحياة الكريمة والراقية.

3- البعد البيئي:

يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية المستدامة بعد الاستدامة بالإضافة إلي مبدأ الحاجة والمحافظة، والمقصود هنا استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وخاصة تلك الموارد المحدودة والنادرة والغير قابلة للتجدد حيث يجب أن تراعي كل إستراتيجية تنموية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعة، والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة، إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة يستوجب السهر على:

- حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع المتمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر، واستخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف والغير عقلاني للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويثا للمياه السطحية والجوفية؛

[1]- المادة السادسة من الفصل الثاني من قانون رقم:01-19 مؤرخ في: 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها.

[2]- لورنزو نيغرو، حمدان طه، **تل السلطان في السياق الحضاري لوادي الأردن: إدارة الموقع، الحفاظ، والتنمية المستدامة**، نتائج المؤتمر الدولي المنعقد في أريحا 2005، روما، 2006، ص: 07، المحمل من الموقع http://www.lasapienzatojordan.itPubblications_file031%20Testo%20arabo.pdf تاريخ التحميل: 10 /03/ 2010.

– حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية واستعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث، هذا بالإضافة إلى تبني ممارسات وتكنولوجيات تزيد من الاستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب؛

– إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال تخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها وتبني سياسات إضافة تكلفة إعادة التصنيع أو التخلص الآمن بيئيا من الأجزاء غير القابلة للتدوير في المنشات الصناعية لسعر المنتجات الجديدة لدعم اقتصاديات الصناعات القائمة على إعادة استخدام البقايا مثل[1]: استخدام الإطارات والبلاستيك والقطع المعدنية، أو الاستعانة بالأساليب التي يتم من خلالها التخلص من النفايات الغير قابلة للتدوير وإعادة الاستغلال من خلال الحرق أو الطمر الذي يتم في المناطق المخصصة لهذا الهدف، وخاصة المخلفات التي تنتج عن الصناعات الكيماوية[2]؛

– حماية المحيط المناخي: وذلك بالحد من ممارسة كل الأنشطة المؤدية إلى التأثير على أنماط سقوط الأمطار أو زيادة درجة الحرارة أو زيادة انسياب الأشعة فوق البنفسجية وغيرها، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون.

4- البعد التكنولوجي:

أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته وخاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلي استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[3].

---

[1]– سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005، ص: 254.

[2]– بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر (حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية)**، جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، العدد05، الجزائر، 2009.

[3]- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، **استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008، ص: 05

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة:

تساهم مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يبني عنه من استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية، بيئية وسياسية، وهذا إما على المستوى المحلى أو الوطني أو حتى على الصعيد العالمي.

لقد تطورت مؤشرات قياس التنمية مثل تطور مفهوم التنمية تقريبا، فبعدما كانت مجرد قياسات اقتصادية أصبحت وفي ظل المنهج التنموي الجديد شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية ولكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات، كان لابد لنا من التطرق إلى التعريف بمصطلح أو مفهوم المؤشر والخصائص التي يجب أن يتميز بها، حيث نجد أن المؤشر يعرف بكونه عبارة عن "مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار"[1].

ويعرف أيضا على أنه "متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما"[2].

من خلال هذين التعريفين يمكن لنا القول أن المؤشر هو عبارة عن متغير يتم قياسه عن طريق أسلوب معين حيث يجسد هذا المؤشر قيمة كمية معينة تعكس في جوهرها مشكلة أو ظاهرة ما، ويسعي من خلاله الباحث أو متخذ القرار إلي الحصول على أرقام تسهل له إيجاد حلول لهذه المشاكل أو ثوابت تبين له طبيعة هذه الظاهرة.

ولكي يتم الأخذ بهذه المؤشرات لابد من أن تتوافر على بعض المميزات التي تزيد من درجة مصداقيتها وشفافيتها، ومن هذه المميزات نجد[3]:

– **الدقة**: بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يريد منه قياسه وأن يعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛

–**الوضوح**: أن يكون المؤشر واضحا ويمكن أن يعكس ما يمكن للمجتمع فهمه بشكل بسيط ومقبول وأن يوضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛

– **القدرة على التنبؤ به**: أي يمكن التنبؤ به أو توقعه؛

– **حساسا**: بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛

– **السهولة**: أي السهولة في جمع البيانات وإمكانية قياسه وتطبيقه في المجال العلمي.

---

[1]-Paul de Backer, **Les indicateurs financiers du développement durable**, Edition d'organisation, paris. 2005, P :92.

[2]– سهام حرفوش، وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 10.

[3]– **نفس المرجع** ، ص: 11.

إن التنمية المحلية المستدامة هي عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة، تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الأخيرة وبالتالي يخضع قياسها تقريبا لنفس المؤشرات التي تخضع إليها التنمية المستدامة وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه المؤشرات إلي نوعين وهي مؤشرات المصدر ومؤشرات النتيجة[1]:

1- مؤشرات المصدر: وهي تلك التي تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية والتغير في استخدام موارد الطاقة والتغير التكنولوجي والتغير في الرأس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار.

2- مؤشرات النتيجة: وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

وتمر عملية إعداد المؤشر بمجموعة من المراحل[2]:

✓ **المرحلة الأولى**: ويتم في هذه المرحلة:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المحلية المستدامة بشقيها الحكومي والخاص؛
- تحديد جور كل الجهات والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛
- وضع آلية لتحقيق التعاون والتكامل بين هذه الجهات؛
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

✓ **المرحلة الثانية**: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة؛
- تبيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة؛
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

✓ **المرحلة الثالثة**: في هذه المرحلة يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجية التنمية المحلية المستدامة في الدولة، وذلك من خلال المؤشرات المستخدمة والتي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على:

- مدى توافر البيانات لهذه المؤشرات وإمكانية الحصول عليها بسهولة؛
- إمكانية جمع ماهو متاح من هذه البيانات؛
- مصدر البيانات؛
- واقعية البيانات وطريقة إنتاجها (من خلال التقارير، مطبوعة، الكترونية...الخ).

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أن ابرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة أين اقترحت 59 مؤشرا

[1]- **نفس المرجع** ، ص: 13.

[2]- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 255.

تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية المستدامة فإننا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجداول التالية:

جدول رقم (07): المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة.

المؤشر الكلي {المركب}	المؤشرات الجزئية {البسيطة}	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	**مؤشر الفقر**	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
	مؤشر البطالة	بنسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في سن العمل.
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل أجر الرجل.
	معامل جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل.
مؤشر الصحة العامة	**مؤشر حالة التغذية**	الحالات الصحية للأطفال.
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.
	مؤشر الإصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية.
مؤشر التعليم	**مؤشر مستوى التعليم**	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
مؤشر السكن	**مؤشر السكن**	نصيب الفرد من مساحة البيت، أي: الفرد/م^2.
مؤشر الأمن الاجتماعي	**مؤشر الأمن الاجتماعي**	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.

مؤشر النمو السكاني	**مؤشر النمو السكاني**	معدل النمو السكاني/السنة.

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المراجع التالية:

1- شبيب دياب، **التنمية المحلية في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلي 1نوفمبر 2007، ص: 06، المحمل من الموقع . http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf تاريخ التحميل 2010/03/22.

2- فوزي عبد الرزاق ، كاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 06.

3- Article sous le titre : **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies** , Third edition Methodology sheets, 2007, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsmethodology_sheets.pdf.

4- United Nations, **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies,** Third edition, New York, October 2007,page de 10 a 14, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsguidelines.pdf.

5- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، طنجة، المغرب، 16/13 مارس 2001، ص: 17.

6- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 256-257.

7- سهام حرفوش، وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008، ص ص: 13-14.

يبين لنا الجدول الموضح أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي والتي يبينها الجدول من خلال ثلاث خانات تبين الخانة الأولى المؤشر الكلى الذي يقاس أما الخانة الثانية فتعطي المؤشرات الجزئية التي تشرح المؤشر الكلى والذي تشرح فيه كيفية قياس كل مؤشر جزئي للحكم على التنمية المحلية المستدامة من جانبها الاجتماعي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلى **مؤشر التعليم** الذي يفسره مؤشرين جزئيين رئيسيين وهما مؤشر مستوى التعليم ومؤشر محو الأمية حيث يقاس المؤشر مستوى التعليم من خلال الأطفال الذين يصلون إلي الصف الخامس أما مؤشر الأمية فهو يقاس بمعدل نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

جدول رقم (08): المؤشرات الاقتصادية قياس التنمية المستدامة.

المؤشر الكلي {المركب}	المؤشرات الجزئية {البسيطة}	طريقة القياس
البنية الاقتصادية	**الأداء الاقتصادي**	معدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
	التجارة	ويقاس بالميزان التجاري.
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي.

أنماط الإنتاج والاستهلاك	**استهلاك المادة**	تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
	استخدام الطاقة	وتقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.
	إنتاج النفايات الخطيرة	إنتاج النفايات المشعة.
	المقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا الفرد.

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المراجع التالية:

1- شبيب دياب، **التنمية المحلية في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلي 1نوفمبر 2007، ص: 06، المحمل من الموقع . http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf تاريخ التحميل 2010/03/22.

2- فوزي عبد الرزاق ، كاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 06.

3- Article sous le titre : **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies** , Third edition Methodology sheets, 2007, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsmethodology_sheets.pdf.

4- United Nations, **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies,** Third edition, New York, October 2007,page de 10 a 14, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsguidelines.pdf.

5- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، طنجة، المغرب، 16/13 مارس 2001، ص: 17.

6- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 256-257.

7- سهام حرفوش، وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008، ص ص: 13-14.

ويوضح لنا الجدول الموضح أعلاه المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي والتي يبينها الجدول، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلى **البنية الاقتصادية** الذي يفسره ثلاث مؤشرات جزئية رئيسية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي ومؤشر التجارة ومؤشر الحالة المالية حيث يقاس المؤشر الأداء الاقتصادي من خلال معدل القومي للفرد أما مؤشر التجارة فيقاس من خلال الميزان التجاري المحلى أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الحالة المالية ويترجمه قيمة الدين مقابل الناتج المحلى الاجتماعي.

جدول رقم (09): المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة.

المؤشر الكلي {المركب}	المؤشرات الجزئية {البسيطة}	طريقة القياس
الغلاف الجوي	**التغير المناخي**	تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
	ترقق كبقة الأوزون	استهلاك المواد المستنزفة للأوزون
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الهواء

الأراضي	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة
	الغابات	مساحة الغابات مقارن بالمساحة الكلية
	التصحر	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية
	الحضرنة	مساحة الأراضي السكنية
البحار والمحيطات والمناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي
المياه العذبة	المياه العذبة	كمية ونوعية المياه
التنوع الحيوي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المراجع التالية:

1- شبيب دياب، **التنمية المحلية في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلى 1نوفمبر 2007، ص: 06، المحمل من الموقع . http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf تاريخ التحميل 2010/03/22.

2- فوزي عبد الرزاق ، كاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 06.

3- Article sous le titre : **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies** , Third edition Methodology sheets, 2007, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsmethodology_sheets.pdf.

4- United Nations, **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies,** Third edition, New York, October 2007,page de 10 a 14, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsguidelines.pdf.

5- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، طنجة، المغرب، 16/13 مارس 2001، ص: 17.

6- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 256-257.

7- سهام حرفوش، وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008، ص ص: 13-14.

ويوضح لنا الجدول الموضح أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي **الأراضي** الذي يفسره أربعة مؤشرات جزئية رئيسية وهي مؤشر الزراعة التي تقاس من خلال مساحة لأراضي المزروعة ومؤشر الغابات الذي يفسره مساحة الغابة مقاربتا بالمساحة الكلية ومؤشر التصحر والحضرنة فيقاسان من خلال نسبة الأراضي السكنية ونسبة مساحة الأراضي السكنية.

المطلب الثالث:أهداف التنمية المحلية المستدامة:

تسعي التنمية المحلية المستدامة إلي تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسمها في ثلاث مجموعات وهي:

أولا: أهداف اجتماعية:

تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلي إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلي تحقيق الحماية الصحة للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية[1] وذلك لأن المياه تعتبر من الأولويات التي تسعي كل المجتمعات للحصول عليها مهما اختلفت طبيعتها ودرجات نموها، و ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني بغية خلق الإنسان الذي لايقف مكفوف الأيدي أمام مايدور حوله من عبث وتلويث للبيئة بل ليقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخري زيادة ورفع مستوي الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب مراعاة أن ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب إحداث تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة وأن يكزن هذا التطور ديناميكيا ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا[2]، واستحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياساتها واستراتيجياتها الترقوية والتنموية، بالإضافة إلي الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير مراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوسع الأحياء العشوائية وانتشار الأمراض الاجتماعية مثل التشرد والتسول والإجرام[3]، وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية.

كما تهدف التنمية المحلية المستدامة إلي مواجهة التوزع السكاني الغير المنظم والغير مدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكدس والضغط السكاني وبشرط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار، وتسعى التنمية المحلية المستدامة في مضمونها إلي محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من

---

[1]- أحمد تي، نصر رحال، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 23.

[2]- عمر شريف، **تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 03.

[3]- شريقي عمر، **الإطار العام لجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

خلال التوزيع العادل للدخل المحلى وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلي تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخري توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج بالتالي دعم الاقتصاد المحلى والقومي.

ثانيا: أهداف اقتصادية:

إن التنمية المحلية المستدامة بمنظورها الاقتصادي تهدف إلي قيام اقتصاد محلى مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل: ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء وأيضا ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المترلي وتوفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج وتخفيض تكاليف الإنتاج واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومنع هدر الطاقات للوصول إلي متطلبات الاستدامة.

إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلي تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضارية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلى الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلى والوطني[1]، كما تسعي إلي الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية مثل: البنوك وشركات التأمين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع وخاصة تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب خصائصها وطبيعتها التي تمكنها خلق القيمة المضافة بأقل التكاليف.

كما نجد أنها تهدف إلي خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة الحقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة[2].

ثالثا: أهداف بيئية:

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراتها وسياساتها، فالتنمية المحلية المستدامة تسعي إلي ضمان

[1]- نورين بومدين، **دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008، ص: 08.

[2]- أحمد شرفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، المحملة من الموقع: WWW.ULUM.NL **تاريخ التحميل** 2010/04/18.

الحماية الكافية الطبيعية والنظم الايكولوجية[1] والتجمعات الحية، إن الموارد الطبيعية التي تعتبر أحد الأصول الرأسمالية التي تلعب دورا كبيرا في إدرار الفوائد المستدامة والتي باتت تتعرض إلي الكثير من الإهمال بسبب الإفراط في الحصاد، والتلوث والإقحام الغير ملائم للنباتات والحيوانات الأجنبية، إن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنه استغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلى واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة[2].

إن حماية البيئة ليست مسؤولية الدول والحكومات المحلية فقط وإنما هي عملية هرمية نجسد فيها الحكومات قمة الهرم والذي يقصد به المراقب والموجه والمخطط أما المسؤولية الكبيرة تقع هنا على عاتق المواطن قبل كل شئ لأنه يمثل الشخصية المعنوية وهي المؤسسة التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على مستوى المحليات والتي تعتبر المستغل الأول للمحيط سواء من ناحية المدخلات أو المخرجات، ومن ناحية أخري يمثل الشخصية المادية وهو المستهلك الذي يعود له القرار في التعامل مع المخرجات التي تكون مطابقة للمعايير البيئية والصديقة للبيئة وأيضا المسؤول على حماية المحيط والطبيعة من أضرار النفايات التي تنتج عن هذا الاستهلاك من خلال إتباع الأساليب الوقائية في التعامل معها مثل كيفية التعامل مع الفضلات المترلية، والنفايات التجارية والمؤسسية وقمامة الشوارع وحطام الإنشاءات.

[1]- سهام عبد الكريم، **حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائـــر** ، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008، ص: 05

[2]- محمد سمير مصطفي، **إستراتيجية التنمية المستدامة(مقارنة نظرية وتطبيقية)**،المجلد الأول، الفصل17، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،ECOSS ناشرون، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص: 456-457.

المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

يتضح لنا الآن أن التنمية المحلية المستدامة هي جزء من عملية التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة والتي تسعي كل الدول والمجتمعات إلي تحقيق معدلات عالية منها، إن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة تسبقه نقطه مهمة ومهمة جدا وهي التنمية المحلية المستدامة التي وضع البرنامج المحلى للقرن 21 مكونات وأهدافها وباعتبار أن لها مجموعة من المقومات والمرتكزات التي تقف عندها متطلبات تحقيقها، وتعاني من مجموعة مشاكل ومعوقات التي يجب معالجتها وتصفيتها من أجل الاستفادة من الإضافات التي تمنحها التنمية المحلية المستدامة سواء على الصعيد المحلى أو على الصعيد الوطني، وسوف نقوم في هذا المبحث بمعالجة النقاط التالية:

- **المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.**
- **المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.**
- **المطلب الثالث: البرنامج المحلى للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.**

المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة::

بالرغم من أن التنمية المحلية المستدامة تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلي التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من نجدها تعاني من بعض المعوقات، ومن هذه المعوقات نجد:

أولا: المعوقات الاجتماعية:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية المستدامة نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية[1]، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية

[1]- زينا على أحمد، **وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر**، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان ، بيروت، 2006. ص: 03.

المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلي الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير.

ومن المعوقات نجد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلي المدينة حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلي ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلي القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد والتي تعاني منها المجتمعات المحلية حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذه المجتمعات ومن هذه القيم نجد مثلا عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية والتواكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث وضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع منعدمة وهذا ما يعطل مسيرة التنمية في هذا المجتمع.

إن عملية تنمية المجتمعات ترتكز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطط التنموية حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر عملية التنمية.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية:

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلى حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة تحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنتا بتنوع وتعدد النفقات وكذا النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلي الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلي مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوي المعيشة والتضخم والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة[1].

[1]- طيب سليمان مليكه، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008، ص ص: 06-07.

ثالثا: المعوقات الإدارية:

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية محلية مستدامة على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات، وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلي العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية...الخ.

رابعا: المعوقات السياسية:

تعد المعوقات السياسية الصخرة العاثرة في وجه التنمية المحلية المستدامة والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي-اللامركزية- هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلي إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها[1].

إن غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية[2] كإلغاء حقها في الانتخابات...الخ، وغياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح[3] الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلي تنامي المشاكل والآفات مثل زيادة معدلات الجريمة ، فهذه الأفكار تمثل كلا متكاملا و تمثل نوعا من الإيديولوجيات الجديدة التي تسعي الدول إلي دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

---

[1]- الأمين العوض حاج أحمد، واخرون، ورقة بعنوان، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**، دون ذكر مكان النشر، أوت، 2007، المحمل من الموقع: www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf تاريخ التحميل 2010/06/22.

[2]- كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة علوم إنسانية العدد25، 2005، المحملة من الموقع http://www.ulum.nl تاريخ التحميل 2010/04/18.

[3]- زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص: 01.

المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

تعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تجسدها وهي نفسها المقومات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية بمفهومها القديم والتي تتمثل في:

أولا: الإدارة المحلية:

إن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة تحديات التنمية المحلية المستدامة هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية المستدامة.

هناك اختلاف كبير بين المختصين في مجال الإدارة المحلية حول وضع تعريف موحد وشامل للإدارة المحلية وهذا بسبب تعدد الاتجاه التي تحكم هذا المفهوم، فمن ناحية تعدد التعاريف التي تحدد مفهوم الإدارة فهناك تعاريف تعرف الإدارة على أساس وظائفها وهناك من يعرف الإدارة على أساس أهدافها هذا بالإضافة إلي الاتجاه الذي يعالج موضوع هيكل الحكم المحلي من خلال هياكل الجهاز الإداري التي تكون المجالس المحلية[1]، حيث يعرف **الدكتور عبد المطلب عبد الحميد** نظام الإدارة المحلية بكونه "النظام الذي يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له، أي أن نظام الإدارة المحلية هو عبارة عن نظام لا يزيد عن كونه جزء من الجهاز الإداري للدولة وهو عبارة عن جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة الحق في تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها"[2].

أما **الدكتور محمد الصغير بعلي** فيرى أنه ذلك "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخري إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضي اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من السلطة المركزية (الحكومة)"[3]، وهناك من يعرفها على أنها " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات الإدارية في بعض المجالات"[4] أما التعريف الآخر فيعتبرها" اضطلاع وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها".

إن هذه التعاريف تقر بأن الإدارة المحلية هي عبارة عن نظام إداري مستقل نسبيا على الإدارة المركزية يعمل على تفويض السلطة من الإدارة المركزية التي تمثلها الحكومة إلي الوحدات المحليات (السلطات المحلية) التي يكون

[1]- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية** سيرة للنشر، عملن، 2001، ص: 20.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص: 40.

[3]- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص: 09.

[4]- علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص: 97.

لها الحق في إصدار القرارات المتعلقة بوحداتها المحلية ولكنها تخضع في الحقيقة لنوع من الرقابة من السلطة المركزية مع الرجوع في بعض الأمور والقرارات إلي السلطة المركزية.

وتقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس تجسدها اللامركزية فمن ناحية تعطي السلطة المركزية الحق للهيئات المحلية في إصدار بعض القرارات والفصل في بعض الأمور التي تتعلق بشؤون المجتمع المحلي ومن ناحية أخري تعمد الوحدة المحلية لإشراك الجهود الشعبية وإعطائهم الفرصة لتحمل جزء من المسؤولية وإظهار القدرات والطاقات التي تحقق من خلال التنمية المحلية المستدامة والتنمية القومية، ومن ناحية أخري. ويعتبر كذلك عنصر الديمقراطية من أهم الأسس التي تقف عندها الإدارة المحلية كوسيلة منها لتحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة وإعطاء الفرص أما المجتمع المحلي للارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية له من خلال حرية إبداء الرأي والمشاركة في الحكم المحلي ودفعهم إلي تحمل مسؤولية قراراتهم التي يمكن أن تكون وسيلة جد فعالة في توسيع نطاق اختيارات الوحدة المحلية.

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية المستدامة في المجتمع المحلي الذي تتوب عنه وذلك من خلال[1]:

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلي التنمية المحلية المستدامة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛
- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛
- الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

ثانيا: المشاركة الشعبية:

من المقومات الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة نجد المشاركة الشعبية أو ما يقال عليهم الأهالي حيث أن المشاركة الشعبية وتعرف بأنها" الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف"[2] وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية

[1]- سعودي محمد، **أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص: 20.

[2]- هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 179.

ضرورية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلي تحقيق التنمية، كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.

ثالثا: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من اجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

قبل التطرق لدور التخطيط المحلي في تجسيد التنمية المحلية المستدامة لابد لنا من تعريفه، فالتخطيط هو عبارة عن"وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفء بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل" ويعرف كذلك بكونه" عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته"[1].

إذن فالتخطيط المحلي هو عبارة عن تأطير لمجهودات وزارت الإدارة المحلية في مجال المزيد من اللامركزية والإصلاحات الإدارية والمالية لعمل المحافظات والبلدات، وكذلك مجهودات وزارات الإشراف القطاعي الأخرى، وهو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حس المكان، في خلق فرص العمل المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نمواً من خلال تنفيذ تنمية متوازنة ومن خلال برامج استهدافية للجهات المحتاجة داخل المحليات لجعل المستقر البشري ملائماً للعيش جدير بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين واعتزازهم بالمكان[2].

إن التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة، إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط يبين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي – البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة وهذا ما يسمي **بالتخطيط المحلي البيئي** الذي يهتم بكل عنصر من عناصر البيئة أو جميعها والتي حصرها مثلا المشرع الجزائري في الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والماء والأرض

[1]- **نفس مرجع**، ص: 144.

[2]- دارم البصام، **المقاربة المتكاملة لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن: دراسة حالة قطرية**، المحمل من الموقع: www.unhabitat.org.joinpUpload3074041_darem.ppt تاريخ التحميل 2010/07/18.

وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي[1] وأشكال تفاعل بين هذه الموارد، ومن مثل المخططات المحلية البيئية التي تبنتها الجزائر نجد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة...الخ.

رابعا: التمويل المحلي:

إن التمويل يعتبر من أهم المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية ونجد أيضا الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة معينة –كل مرة– تعود عليه بفائدة وبنفع خاص والفرق بين الرسم والضريبة هو أن الضريبة لابد وأن تفرض بقانون أما الرسوم المحلية لابد من قرار من الوزير المختص أو مجلس الوزراء يحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها وإجراءات رفعها وتخفيضها[2]، كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشات التجارية والصناعية المملوكة للمحليات وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات أملاك الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي.

وفي ظل قصور المصادر الداخلية فان المحليات تتعدي إلي الاعتماد على المصادر الخارجية مثل الإعانات الحكومية التي تمثل ذلك الجزء من الاقتطاعات الحكومية من خزينة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية والتنمية المحلية المستدامة، لمساعدتها في الاضطلاع بدءا من اختصاصاتها القانونية وهي بذلك تهدف إلي تكملة الموارد المحلية الذاتية من أجل هدف معين، وفي ظل قصور الإعانات الحكومية على تلبية الاحتياجات الكاملة للجماعات المحلية خاصة المشاريع الاستثمارية ونجد كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية لانجاز هذه المشاريع كالاقتراض من البنوك الخاصة العامة.....الخ.

[1]– الجريدة الرسمية المادتين 4 و7 من القانون 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43.

[2]– منال محمود طلعت، **مرجع سابق**، ص: 203.

المطلب الثالث: البرنامج المحلى للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.

تعتبر الأجندة أو مايطلق عليها ببرنامج القرن 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182دولة والخطة التفصيلية لتحقيق الهدف الواحد من أجل المستقبل المتواصل والواعد لكوكب الأرض، وهي تعد أول وثيقة من نوعها التي تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.

أولا: تعريف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية): إن الأجندة عبارة عن تجميع لسلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، ودعم التنمية البشرية بشكل متكامل وتتضمن الحوافز والتدابير بغية تضييق الثغرة بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.

إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، والشباب، والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعة والمنظمات الغير حكومية)[1] للوصول إلى التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن برنامج القرن الواحد والعشرين لريو دعا وبوضوح جميع الجماعات لتبني ولتفعيل برامج محلية للقرن الواحد والعشرين، هكذا فان الفصل 28 قد أكد على أنه "يتوجب على جميع الجماعات المحلية خلق حوار مع السكان والمنظمات المحلية والمقاولات الحرة بغرض تبني برنامج عمل القرن 21 على مستوى الجماعة..." تبعا لهذا النداء، اتخذت عدة جماعات محلية عبر العالم وخصوصا داخل الدول المتقدمة إجراءات خاصة لأجل التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: مكونات البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية): يقع أساسا على عاتق فاعلي كل جماعة محلية تحديد مضمون مشروعها للتنمية المحلية المستدامة، وترتكز البرامج المحلية للقرن 21 بصفة عامة على المحاور الآتية[2]:

- معرفة الوضعية البيئية للجماعة وذلك من خلال القيام بتشخيص مدقق مع الأخذ بعين الاعتبار نقط القوة والضعف لكل إقليم؛
- التخطيط للأعمال والمبادرات وتحديد الاختيارات ووضع الأولويات؛

[1]- Laurent Comeliau, et autres, **repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable**, approche territorial sur le développement durable p47.

[2]- Article publié **, DEMARCHE AGENDA 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt**, France , novembre 2004, p p :7-8, Télécharger du : http://www.agenda21france.orgdocpacommuneBessancourt.pdf. Le:15/08/2010.

- تفعيل أعمال التنمية المحلية المستدامة، و يجب أن تكون الحلول المتخذة أقل كلفة وملائمة للظرف المحلي وذات طابع تجديدي، بسيط و واضح، كما يجب أن تشمل الأنشطة مجموع مظاهر التنمية المستدامة مع التركيز على الرفع من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من أثارها السلبية على البيئة.

وفيما يخص الجزائر، ونظرا للثغرات المسجلة على مستوى تسيير شؤون البيئة على المستوى المحلي، وبالإضافة إلى المكونات الواردة أعلاه، يتوجب عليها على الأقل اللجوء إلى:

- ✓ إشراك وتعبئة أقصى عدد ممكن من الفاعلين المحليين من سلطات محلية والمنتخبون، المصالح الخارجية والوكالات العمومية والمنظمات غير الحكومية وجميع القوى الحية داخل الجماعة، من اجل الالتحاق بالمسلسل ومن المهم أيضا حشد جميع الوسائل الممكنة لتمكين المبادرات من تحقيق.
- ✓ تحسين الحوكمة إذ أن تفعيل برنامج القرن 21 المحلي في حد ذاته مبادرة من الحكم الراشد، فيجب على البرنامج أن يدخل تجديدات وتعديلات لضمان إدارة أفضل للإقليم المعني، فالحكم الراشد يستدعي إيجاد فن إدارة جديد، وإيجاد أوجه جديدة للعمل في علاقة مع جميع الفاعلين الآخرين، وإيجاد شركاء جدد وإحداث تغييرات تنظيمية وإجرائية ومؤسساتية خاصة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن أيضا من خلق طريقة جديدة لطرح الأسئلة والتفكير وإبداء الاقتراحات واتخاذ القرارات.
- ✓ تقوية القدرات حيث لوحظ أن تخلف في الجزائر في هذا الميدان يشكل حاجزا كبيرا أمام إدارة فعالة ومستدامة للمصالح المحلية، حيث يتعلق الأمر هنا في إلزامية الرفع من الكفاءات وتحسين معارف وقدرات إدارة البيئة والأخد بعين الاعتبار مبادئ التنمية المحلية المستدامة من طرف جميع الفاعلين المحليين، وتجدر هنا أيضا الإشارة إلى أن التكوين والتوعية والإعلام تعتبر أعمال حاسمة في تقوية القدرات المحلية المتعلقة بإدارة البيئة ولهذا يجب أن يكون البرنامج فرصة لمباشرة طرح أنشطة داخل هذه الميادين لفائدة جميع مجموعات الجماعة المحلية.

ثالثا: شروط انطلاق البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) والمجال المناسب لتطبيقه: في بادئ الأمر يجب أن يكون البرنامج ملائما للخصوصيات الثقافية والتاريخية والمؤسساتية والاقتصادية والبيئية للبلاد وللجماعات المحلية المعنية، وإن كان يجب على السلطات المحلية في الجزائر طرح وتنسيق وقيادة البرنامج حيث أن غياب المبادرات الصادرة عن الجماعة المحلية تدعو إلى عمل ترقوي وتشجيعي صادر من المستوى المركزي، لهذا يجب على المصالح المركزية المعنية القيام بجميع الإجراءات الضرورية لتشجيع الجماعات المحلية للجوء إلى هذه الآلية للتدبير والإدارة المستدامة، لهذا يجب على القطاعات المكلفة بالبيئة والمديرية العامة للجماعات المحلية والوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير نشر هذه المقاربة ووضع إطار وطني لتفعيل إجراءات برنامج القرن 21 المحلي مع الاستفادة من التجارب المتراكمة على المستوى الدولي.

وعلى مستوى الجماعات، فيجب عليها إشراك جميع فاعلي الجماعة وذلك منذ انطلاقته وطوال مختلف مراحله، ويجب على هؤلاء أن يتعهدوا قبل كل شيء بتحمل حصتهم من المسؤولية وذلك بالقيام بالتغييرات اللازمة في برامجهم وحشد مواردهم الخاصة للمشاركة في البرنامج، ويعتبر البحث عن الدعم خارج الجماعة أمرا ضروريا لدعم للمبادرات التي من المحتمل أن تتضاعف.

وعلى صعيد آخر، فان انطلاق برنامج القرن 21 المحلي، يستوجب إعداد قاعدة أساسية ومتغيرة تشتمل على المقاربة والمنهجية الواجب تبنيهما، وبرنامج لأنشطة وللأعمال وكذا تحديدا للهيكل الإداري المكلفة بتفعيلها بقيادة وسيط محترف، أما ما يتعلق بالمجال الذي يجب تغطيته، فمن المنطقي أن كل مجال تدب فيه الحياة يمكن أن يكون موضوع برنامج للقرن 21، إلا أنه يتوجب اللجوء إلى إقليم مناسب، يجمع بين الأخذ بعين الاعتبار منطق التفاعلات البيئية والحدود الإدارية لأخذ القرار، حتى يتم توسيع النتائج والآثار الإيجابية للبرنامج.

رابعا: أهداف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية): يتمثل الهدف الرئيس لـــ"البرنامج المحلي للقرن 21" في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاربة كل أشكال التعدي على البيئة والحفاظ على التنوعات الحيوية وحماية الموارد الطبيعية خلق مجال تعاوني بين الأقاليم والأجيال وتحسين محيط وجودة حياة الساكن ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبديلة لأجل التنمية المحلية المستدامة[1]، وتعتمد الطريقة التي يجب إتباعها على إعادة إنتاج مسلسل على المستوى المحلي، إذا فالأمر يتعلق بإعطاء انطلاقة لمسلسل تشاركي لا يسمح فقط لفاعلي إقليم ما بتحديد أهدافهم الخاصة وتصور إستراتيجية عمل القرن 21 واتخاذ التدابير اللازمة للتنمية المحلية المستدامة وإنما يضمن أيضا لهذه الأهداف والإجراءات التفعيل التدريجي في إطار تعاوني وتوافقي وتشاركي.

كما يهدف البرنامج المحلي للقرن 21 إلى وضع رؤية مستقبلية شاملة وكاملة للجماعة والتأثير المتبادل لقطاعاتها وخاصة بين قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والقطاعات الأخرى، وفي هذا الاتجاه فانه يصبو إلى الاخد بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية، وتعبئة جميع الفاعلين المحليين المعنيين وتقوية قدراتهم وإدماج المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى محاربة التهميش والفقر.

إذا يجب على كل برنامج للقرن 21 المحلي أن يتوصل إلى وضع شروط ضرورية للتنمية المحلية المستدامة وإلى دوام إدماج البيئة في جميع الأنشطة المحلية للمنطقة، كما يجب كذلك أن يسمح انطلاق للبرنامج القرن21 المحلي بتقوية الجهود الجارية في ميدان التنمية المحلية واللامركزية وتجدر الإشارة إلى أن إعداد المنشورات الملونة تحت

[1]- MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des Technologies vertes et des Négociations sur le climat, **Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux**, France , 2010, Page: 02, télécharger du : http://www.pays.asso.frIMGpdfAppel_a_reconnaissance_2010.pdf. Le:14/08/2010.

عنوان "**برنامج القرن 21 المحلي**" لا يشكل فعلا برنامج القرن 21 المحلي، إن نجاح المشروع يقاس بمجموع من المؤشرات لقياس النتائج لا سيما أهمية إسهامات المتدخلين الأساسيين وخصوصا أصحاب القرار طوال مراحل المسلسل وعدد الإنجازات، وحجم التحسينات البيئية المحققة والآثار المباشرة على جودة الحياة، وكذا إلى أي مدى تمت تقوية النتائج البيئية المحققة وتنمية الكفاءات الضرورية لإدارة شؤون البيئة.

وتهدف الأجندة 21 المحلية الجزائرية إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلديات على نحو ماأقره المجتمع الدولي في يونيو 1992 في ريوديجانيرو، كما تحث على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متجانس وبرامج مشتركة لمكافحة التلوث أو للمحافظة على العناصر البيئية وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف وتضمن مخطط التسيير المحلي لحماية البيئة[1]:

-ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية؛

-وتهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية ؛

-ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية؛

-تسيير النفايات، ومكافحة تلوث الأوساط المستقبلة؛ من مياه وهواء وتربة، والمحافظة على الأراضي الفلاحية؛ ولتحقيق هذا التكامل والتنسيق بين مختلف البلديات التي تشترك في أوساط بيئية متجانسة أو تواجهها مشاكل بيئية موحدة، تتولى كل من مديريات البيئة ومشروع نظام الجهة عملية التنسيق.

[1]- وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم القانونية، تخصص قانون عام، جامعة تلمسان، 2007، ص: 61.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية المستدامة بداية من دراسة لماهية التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مرت ومختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلي الأبعاد المشكلة للتنمية المستدامة ووجدنا أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية تسعي من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية ووجدنا أيضا أنها تشمل ثلاث مجالات أساسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على عكس التنمية المحلية التي تعتمد على البعدين الأولين فقط، ووجدنا أيضا أنها تعتمد في قياس مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة

ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الإدارة المحلية والتمويل المحلى بالإضافة إلي المشاركة الشعبية ووجدنا كذلك أن التنمية المحلية المستدامة تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الإداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحاولنا تسليط الضوء على البرنامج المحلى للقرن الواحد والعشرون من خلال إبراز شروطه ومكوناته والأهداف التي يسعي إلي تحقيق في ميدان التنمية المحلية المستدامة.

أما في الفصل القادم فسوف بالتطرق إلي الدور الذي تلعبه الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كآلية لدعم التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

مقدمة الفصل:

إن اهتمام الجزائر بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة (قانونية وتشريعية ومالية...الخ) على جميع الأصعدة المحلية والدولية بغية ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات الذي بات يحتل مكانة كبيرة ضمن هيكلها الاقتصادي وخاصة بعد الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إبان التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلي نظام الاقتصاد الحر أين تأكد الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة عامة، والتنمية المحلية المستدامة خاصة، وهذا الشئ الذي دفع بالجزائر إلي وضع إستراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المشاكل والمعوقات التي تعتبر العائق الذي يعطل استجابة هذه المؤسسات للتطورات والتحديات التي يواجهه الاقتصاد الوطني.

وسوف نحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلي:

- ماهو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟
- ماهي معالم الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الجزائر لترقية منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟ وماهي معوقات تجسيدها؟
- مامدى تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

المبحث الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا محوريا في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز أهم الظواهر الايجابية التي تقترن بهذا النوع من المؤسسات، والواردة بصورة متكررة في معظم المقالات والكتابات الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

- **المطلب الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.**
- **المطلب الثاني: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي.**
- **المطلب الثالث: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي.**

المطلب الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.

تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة حيث أن التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلي المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلى الإجمالي وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية، بالإضافة إلي قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، وذلك راجع إلي الخصائص والميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر بسهولة وتكلفة محدودة وسرعة مناسبة وبالتالي الوصل إلي التنمية المتوازنة الشاملة.

إن هذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية في الجزائر، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها، وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره مقرنتا بمخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن في الجزائر وكل الدول التي تعتمد عليها، وتشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم في الجزائر فبالإضافة إلي كونها تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة[1] فهي تعطي الفرصة للاستفادة من تحول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر إلي اقتصاد رسمي وخاصة في الاقتصاديات المحلية التي تقع ضمن الحدود، كما أن هذه المؤسسات تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات، إن هذه المؤسسات تجنب الاقتصاد الوطني الخسائر المفاجئة حيث تكون درجة المخاطرة محسوبة ومحدودة، حيث إن طبيعة هذه المؤسسات تعطيها القدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية أحسن من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية والقطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل، وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية حيث إن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة

[1] – إبراهيم توهامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008، ص: 08.

الاستثمارات[1] حيث تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب فإنها تمتلك القدرة على زيادة معدلات الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي فإنها تمتلك القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني،كما تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية المتاحة خصوصا في البلدان التي تتوفر فيها مثل هذه الموارد حيث أن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يؤدي إلي ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات نتيجة لتنوع التشكيلة وانخفاض الأسعار، وتساهم أيضا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تتعرف على منتجات المؤسسات الكبيرة وبعدها تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها هذه المؤسسات، وتساهم كذلك في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها[2] وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة مع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لأنها تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي أكثر حتى من المؤسسات الكبيرة، وعادة ما تبني المؤسسات الكبير استراتيجياتها على الموردين الخارجين الصغار –المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة– والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف الجزائر وظروف البلدان النامية فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة بالتقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم التكنولوجي إلا أن المهم بالنسبة للمسئولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة.

[1]– مقالة بعنوان: **أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟**، المحملة من الموقع:
http://www.tanmia.maarticle.php3id_article=21325&lang=ar تاريخ التحميل: 2010/06/11.

[2]– منظمة العمل العربية، **دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من أزمة البطالة**، ورقة عمل مقدمة إلي المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 21/19 أكتوبر 2009، ص:22.

تعتبر مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة[1]، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد، ولقد أكدت التجربة العملية في بعض البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات حيث أنها تمثل 98% من تكاليف البحث والتطوير، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي.

إن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية فنجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة، وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي، بالإضافة إلي إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة، كما أن معظم الدراسات تشير إلي أن هذه المؤسسات الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها أثار قوية على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وهي تتسم بالإنتاج كثف العمالة لذا فان أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المؤسسات والصناعات كثيفة العمالة مثل: صناعات الأحذية والأثاث، ومراحل تصنيع الغذاء ومنتجات المعادن[2].

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات وتسعي إلي توفير هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء، بالإضافة إلي خلق

[1]- ساعد قرمش زهرة، بوعنينة وهيبة، **الإبداع وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008، ص: 11.

[2]- مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 18.

فرص عمل أوسع للمراءاة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية[1]، وكذلك تلعب هذه المؤسسات دورا جد حساس في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري الجزائري، كما تساهم هذه المؤسسات في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب.

وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسئوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما سيظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي هذه المؤسسات الفرصة للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية.

كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزانا، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي[2] والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات، كما أن وجود هذه المؤسسات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة، وتلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دوراً هاماً كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها، بل إن هذه المؤسسات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة، تعتبر هذه المؤسسات عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي

[1] – سلطان كريمة، أيوب أمال، **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008، ص: 05.

[2] – فوزي أبو جزر، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين**، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006، ص: 12.

إذ تمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية[1].

إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي الفرصة للمجتمع لتعميق فكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية[2] والجماعية وتشجع وتساعد على التطور المهني الايجابي للحرف والمهن المهمة التي تعمل على تطويرها من خلال الآباء الأكثر خبرة وعلما وثقافة.

المطلب الثالث: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي.

بعدما كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية تحقيق من خلالها التنمية المستدامة، حيث نجد وبالإضافة إلي الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المحلية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخري فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلي نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار[3] .

كما أن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة في تنشيط استخدام

[1] – محمد العيد مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**،، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أفريل 2002، ص: 04.

[2] – محمد صالح الحناوي، وآخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 67.

[3] – فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص: 9-10.

الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التي تؤثر على المحيط، وتساهم أيضاً في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.

تحتل قضية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مكانة أساسية ضمن أولويات الحكومة الجزائرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية....الخ، وفي ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب الزيادة في قوة العمل فضلا عن التحديات التي تطرحها التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية قامت الجزائر بتبني إستراتيجية شاملة متكاملة هدفها تنمية وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهذا من خلال أساليب دعم، وهياكل وهيئات هدفها الإشراف على نمو وتطور هذه المؤسسات، إلا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات التي تعطل بدورها سير عملها وتحد من فعاليتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلي العناصر التالية:

- **المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.**
- **المطلب الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.**
- **المطلب الثالث: معوقات ومشاكل إنشاء وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.**

المطلب الأول: هياكل وهيئات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلي إصلاح الاختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الهياكل والهيئات نجد:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: في إطار مجهودات الجزائر لتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، قامت بإنشاء وزارة تتكفل بكل متطلبات هذا القطاع ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية مؤسساته ولعل ما حققته على الصعيد القانوني يعد أكبر دليل على ذلك حيث أن النص التشريعي والقانوني يمثل مؤشرا قويا على الرغبة في الإصلاح والنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

لقد أنشئت الجزائر سنة 1991 في بادئ الأمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولت بدورها إلي وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994[1] من أجل الإشراف على المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتدعيم قدراتها الإنمائية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات إشرافها ليشمل: [2]

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقّار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- إعداد الدراسات القانونية وتنظيم القطاع؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛

[1]- الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 94-214 المؤرخ في 18 جويلية 1994، المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص: 15.

[2]- الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في11 جويلية 2000، المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص: 6.

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية،
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية؛
- تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) : بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولي متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل[1]، وهي تسعي إلي دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتهدف إلي[2]:

- تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
- خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية؛
- المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة؛
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛
- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالية لتمويل المشاريع لانجازها واستغلالها؛
- التخفيف من حدة البطالة؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- تنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب؛
- الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة.

3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ في 11 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم:

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

[2]- ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم: آفاق تجربة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 05.

373/02[1] سنة 2002 ويسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ومن بين أهم وظائفه نذكر:[2]

- توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية.
- تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة.

4- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI): أنشئت هذه الوكالة لترقية ودعم الاستثمار وهي هيئة حكومية بناء على المرسوم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل إجراءات وتقليص مدتها حيث حدد بأجل لا يتعدي 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة مشاريعهم وتوفير جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات، وكذلك التوجيهات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي، القانوني والاجتماعي....الخ وتهتم هذه الوكالة بالمهام التالية[3]:

- ترقية ومتابعة الاستثمارات؛
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- التكفل بالنفقات المتعلقة بالاستثمارات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
- إعداد الإحصائيات حول الاستثمارات؛
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات؛
- مراقبة سير عمل الاستثمارات.

ونتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل الوكالة تم استبدالها بالوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) في سنة 2001.

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي

[1]- محمد حميدوش، **إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص:46.

[2]- دليل الشاب المستثمر، **منشورات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الأصيل للنشر والتوزيع، تبسة،2007، ص: 8.

[3]- المادتين 08-09 من المرسوم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.

مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتم من خلالها لتقليص مدة منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما،بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية:[1]

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

6- لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثمار (CALPI): أنشئت بمقتضى التعليمة الوزارية 28 المؤرخة في 1994/05/15 وهي لجان مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 حوالي 500 مشروع.[2]

7– الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM): بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين، وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى وزير التشغيل الإشراف العملي عليها، ويسر الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام وهي تهتم بـــ:

[1] – الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، 2001، ص07.

[2] – صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق**، ص: 21.

- إدارة وتسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدمي الدخل والتي تكون في حدود 50.000دج ولا يزيد عن 4.000.000دج؛
- تسدد القروض الممنوحة بين سنة و5سنوات[1]؛
- إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع[2]؛
- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام والتحسيس والتوعية والمرافقة للمستفدين من القروض المصغرة؛
- تتابع الأنشطة للمستفدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط؛
- تقديم القروض بدون فوائد والاستشارات والإعلانات للمستفدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

8- بورصات المناولة والشراكة: وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:[3]

- إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة؛
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة؛
- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي؛
- تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة؛
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض؛

وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في كل من: الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، غرداية.

---

[1] - **نفس المرجع**، ص: 6.

[2] - غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 05.

[3] - صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، **مرجع سابق** ، ص: 22.

9- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) : بغية الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إطار القانون التوجيهي لترقيتها قامت بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 والتي أسندت لها المهام التالية:[1]

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التنسيق بين الهيئات المعنية بين مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج؛
- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الايجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي؛
- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة؛
- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

10- صندوق رأس مال المخاطر (FCR) : تأسس صندوق رأس مال المخاطر برأس مال 3.5 مليار دينار سنة 2004، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة 2005-2009 حيث كان المراد منه إنشاء 100.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة، وهذا يستجوب إقامة 2880صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40% من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى

[1]- قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 06.

من صناديق الاستثمار بقيمة 500مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج، حيث لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, التي لا تستطيع تعبئة مواردها في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، حيث يتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن دون الحق في الإدارة مقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين.[1]

11- الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI): بعد أن حلت لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) التي تم إنشائها سنة 1994 والتي لم تؤدي الدور المنوط بها والمتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، ولقد أخفقت هذه بسبب المضارب والريوع المالية، ولهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001 والتي تستحوذ على فروع ضمن كافة الولايات، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على قطع الأراضي، تهيئة المناطق الصناعية، بيع قطع الأراضي وتأجير العمارات، وتقوم هذه الوكالة بجميع الإجراءات الضرورية لدي المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام إنجاز الأعمال وتطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية في مناطق لائقة لهذا الغرض، ولهذه الوكالة بنك للمعلومات العقارية على المستوى المحلي حيث تسمح لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانيات العقارية الموجودة بفضل الشباك الوحيد على مستوى كل الولايات وذلك مثل مكان تواجد العقار (الأرض) مساحته، أسعار قطع الأراضي، كما تقوم بنشر وإيصال هذه المعلومات وجعلها في متناول المستثمرين وذلك من خلال بنك للمعلومات على المستوى الوطني، وتعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.[2]

12- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة والراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01-04 المؤرخ في 3جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 6 جويلية 1994[3].

---

[1]- صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي:17/18أفريل2006، ص: 357.

[2]- السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول ومتطلبات المأمول**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي:17/18أفريل2006، ص: 10.

[3]- **نفس المرجع**، ص: 04.

المطلب الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

ضمن المجهودات التي قامت بها الجزائر في إطار دعم وترقية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، جملة من الأساليب جسدتها في مايلي:

أولا: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انجازا استراتيجيا في تاريخ هذا القطاع بالجزائر، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، وجاء هذا القانون كسبيل لإعطاء حلولا للعديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية الداعمة لمنظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ أن الهدف من هذا القانون هو تحسين المحيط الاستثماري الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة[1]، وينتظر على المدى المتوسط، إنشاء حوالي 600.000مؤسسة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يسمح بخلق 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات، غير أن هذا الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير المناخ والإرادة المناسبين لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

ثانيا: قانون تطوير الاستثمار: صدر هذا القانون في شهر أوت 2001، والذي جاء كمراجعة عميقة لقانون الاستثمار الصادر عام 1993، وليكمل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من هذا القانون هو إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني[2].

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والجمعيات المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه[3]:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بشكل دائم ومنظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛
- جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

[1] – الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 الصادر في: 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، العدد77.

[2] – الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47؛ 2001.

[3] – الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد:13، 2003، ص: 22.

رابعا: برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: إن مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم أصبحت التجربة بعد ذلك خاصة بالدول النامية التي تسعى إلى تطوير وتأهيل قطاعها الصناعي ليصبح قادرا على المنافسة العالمية في ظل اقتصاد السوق، ويمكن تعريف برنامج تأهيل المؤسسات على أنه "مجموعة الإجراءات التي تهدف إلي تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"، كما يمكن إعطاء تعريف آخر للتأهيل على أنه "مجموعة أو مسار من العمليات التي تقوم بها مؤسسات اقتصادية ذات طابع صناعي أو خدماتي عامة، وتكون هذه العمليات ذات طابع تقني، تكنولوجي وتسييري بهدف وضع المؤسسات في نفس المستوى مع مثيلتها في الدول المتقدمة أو على الأقل قريبا منها"[1] وعرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 "بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات" ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني "الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الخ".

وقد حددت الجزائر مفهوما مضبوطا لعملية التأهيل وهذا ضمن برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية EDPME سنة 2006 "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، التفكير الإعلام والتحويل بهدف الحصول على طرق وأفكار وسلوكات جديدة للمقاولين، وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة"[2]

- ويمكن تمثيله بالشكل الموالي:

[1] – صالحي سلمى، تأهيل **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص: 80.

[2] – يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائـــــر "برنـــــامج EDPME "**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 18/17 أفريل 2007، ص: 03.

الشكل رقم (03): برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

المصدر: يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائـــــر "برنـــــامج EDPME "**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 18/17 أفريل 2007، ص: 10.

يبين لنا الشكل الموضح أعلاه برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث نلاحظ من خلال الشكل السابق برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث نلاحظ وجود ثلاث خانات حيث تشمل الخانة الأولى العمليات التي يتم فيها مساعدة أصحاب هذه المؤسسات على تشخيص وضعيتها الداخلية من خلال تبيان نقاط القوة والضعف صمن إطار عملها ووضعيتها الخارجية عن طريق توضيح الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة في نطاق عملها ثم مساعدتها على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي يحدد من خلالها مصيرها وأيضا كيفية خلق التسيير المبدع الذي سيساعد المؤسسة على امتلاك الوضعية المرادة حاضرا ومستقبلا، أما في الخانة الثانية فتتم عملية التدريب والإعلام والتنظيم وهذا بغية الحصول على مهارات جديدة في مجالات التسيير والتعويض والإبداع التي تدفع إلي الاهتمام بالعناصر المبينة في الخانة الثالثة والتي تعالج موضوع الاستثمار في المورد البشري والتكوين باعتبار أن الاستثمار في الآلات يكون محدود في هذا النوع من المؤسسات التي تعتمد على المورد البشري أكثر من الموارد المالية والآلية.

- أما من الناحية القانونية نجد أن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الجزائر اعتمد على جملة من القوانين والتشريعات، نلخصها في مايلي[1]:

- القانون رقم 99-11 الصادر بتاريخ 1999/12/23 المتعلق بقانون المالية 2000 المادة 92 الخاصة بإنشاء حساب توجيه خاص رقم 302 المسمي صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 2000/07/16 المحدد لنماذج سير الصندوق، ويشكل لجنة وطنية للتنافسية الصناعية، يرأسها وزير الصناعة، وتضم ممثلي 07 قطاعات وزارية وممثل الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية؛

- المنشور الوزاري 2001/08/06 (وزارات الصناعة والمالية) المحدد لنماذج المتابعة وتقييم الصندوق المعرف للمستفدين من مساعدة الصندوق؛

- المنشورة الوزاري رقم 2001/12/12 (وزارات الصناعة والمالية) المحدد لقائمة المصاريف ومداخيل الصندوق؛

- اتفاقية التعهد **(convention d'engagement)** وتشكل الأساس القانوني للعلاقة التعاقدية بين وزارة الصناعة من جهة والمؤسسة المختارة للاستفادة من مساعدة الصندوق من جهة أخري.

ويمكن إبراز الأهداف التي يسعي إلي تحقيقها برنامج التأهيل في الشكل التالي:

[1]- فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص: 377.

الشكل رقم (04): أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

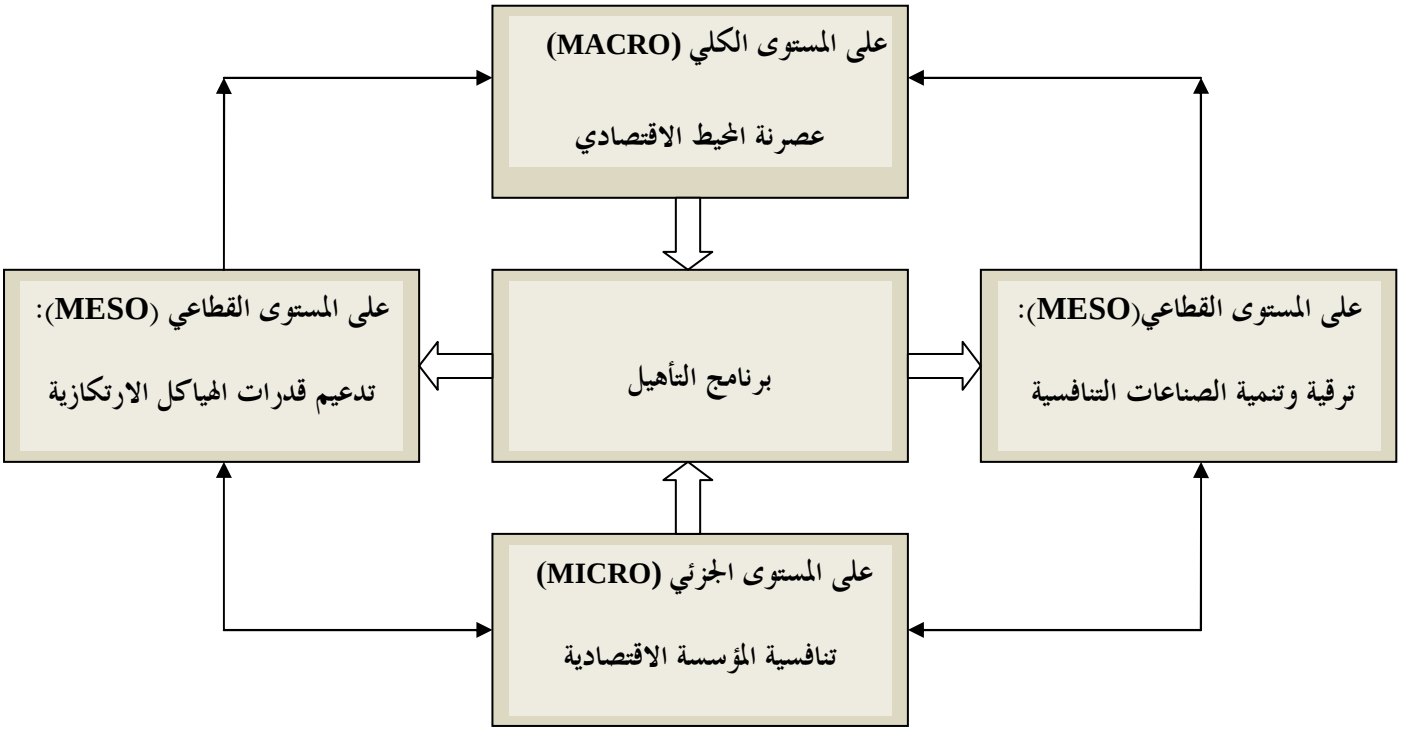

المصدر:بوشنافة أحمد، بلحاج فراجي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –واقع وأفاق**، ، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 05.

إذا فأهداف برنامج التأهيل تكون على 03 مستويات وعي: كلي، وسطي، جزئي:

✓ **على المستوى الكلي**: والمقصود بعصرنة المحيط الاقتصادي هو قيام الحكومة والوزارات المعنية كوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ترشيد محيط المؤسسات وتسطير توجهات السياسة العامة والمتمثلة في النقاط التالية:

- وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي والوحدوي؛
- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط؛
- اعتماد برنامج تحسيسي وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

✓ **على المستوى القطاعي أو مايسمي بالوسطي**: ويتم على هذا المستوى مناقشة نقطتين أساسيتين وهما العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة وتعزيز وتدعيم قدرات هيئات الدعم، ويتعلق الأمر أساسا بـــ

- هيئات تسيير المناطق الصناعية؛
- جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي؛
- البنوك والمؤسسات المالية؛
- هيئات التكوين المتخصّصة؛
- المؤسسات شبه العمومية؛
- مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.

- أمّا الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم التنافسية هي:

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع؛
- منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل؛
- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية؛
- تحديد وتشريح وتأهيل ماهو موجود؛
- افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.

✓ **على المستوى الجزئي**: إن برنامج التأهيل هو برنامج محفّز يهدف ألي تحسين النوعية، وليس عبارة عن برنامج ترقية الاستثمارات والمحافظة على المؤسسات الغير قادرة على الاستمرار، وإنما هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقّع وتحليل نقاط الضعف.

- أمّا الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي:

- دراسة التشريح وخطط التأهيل.
- الاستثمارات غير المادية مثل: دراسات البحوث والتطوير.
- المرافقة التقنية (الملكية الصناعية)، البرمجيات، التكوين، وضع حيّز التطبيق نظام النوعية، المعايير، نظم المعلومات ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.
- الاستثمارات المادية: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابر والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات ذات منفعة صناعية (ماء،كهرباء....).

- ولتحقيق هذه الأهداف قامت الوزارة بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقيمة 1مليار دج يمتد إلي غاية 2013، ويهدف إلي[1]:

  - تحسين القدرات التنافسية ووسائل الإنتاج؛
  - تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولويات عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل نشاط وكفيفة دعم كل ولاية وذلك من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة لديها لإنجاح عملية التأهيل؛
  - تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات تهدف إلي إيجاد تنسيق ذكى وفعال بين المؤسسة ومكونات المحيط المجاور لها؛
  - إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
  - المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل الخاصة بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحصول على القواعد العامة للنوعية العالمية (ISO) ومخطط التسويق.

- وفي المخطط التالي سوف نحاول تبيين آليات عمل برنامج التأهيل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] – عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2002، ص: 163.

الشكل رقم (05): مخطط عمل آليات عمل برنامج التأهيل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

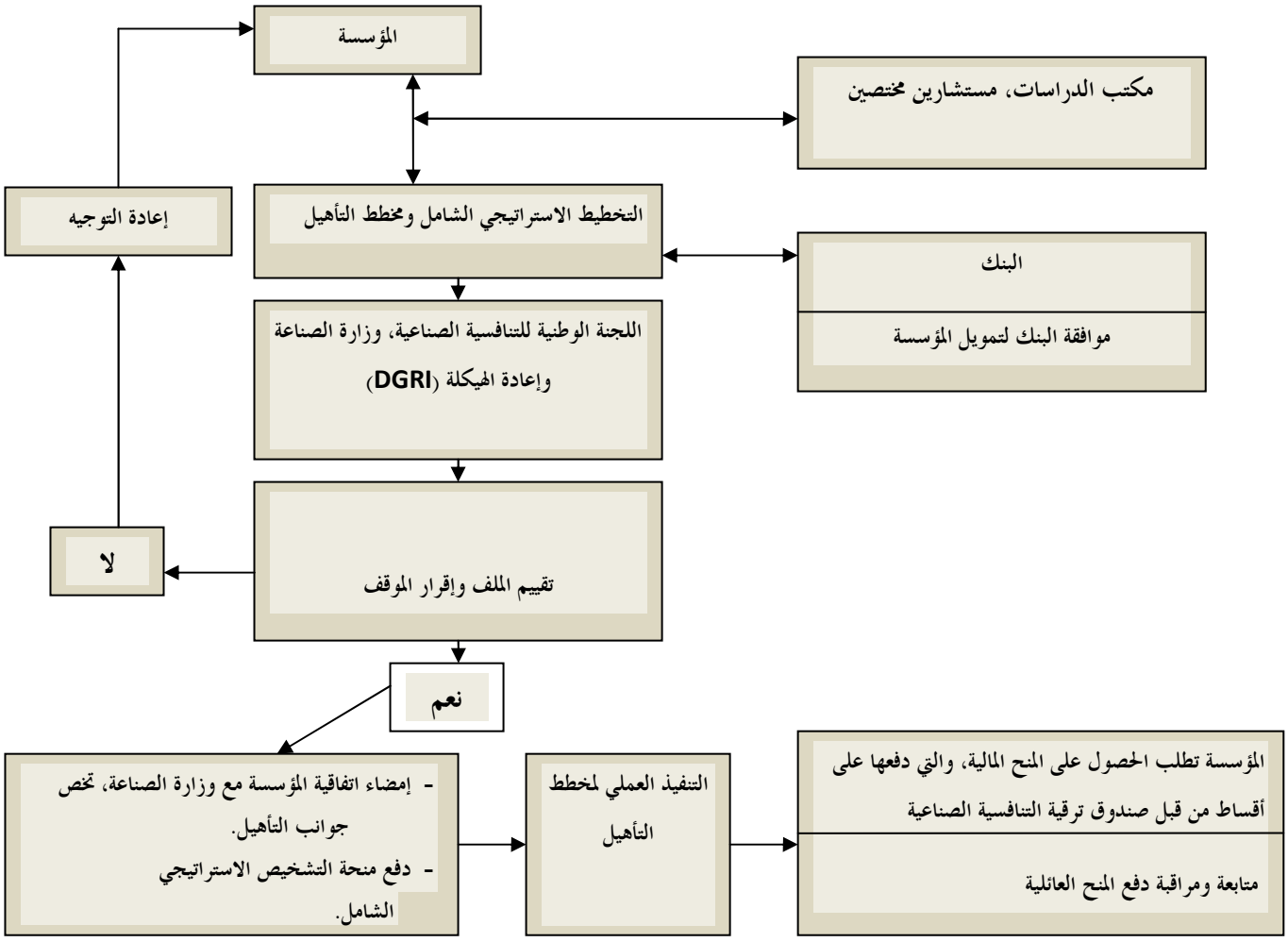

يوضح لنا الشكل السابق آلية عمل برنامج التأهيل نجد أنه في بداية الأمر تقوم المؤسسة بتشخيص شامل لوضعيتها الإستراتيجية وذلك بمساعدة خبراء ومختصين، وعند الانتهاء من تشخص وضعية المؤسسة تعرض على البنك الذي سيقوم بتمويلها وعندما تتحصل على الموافقة بالتمويل بعرض الموضوع على اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة التي تقوم بدورها بدراسة وتقييم الملف وهنا نتوقع حالتين:

1- الرفض: في حالة الرفض تتم إعادة توجيه المؤسسة، وبالتالي ترجع هنا المؤسسة إلي نقطة الصفر.

2- أما في حالة القبول: هنا المؤسسة تستمر في إتمام الإجراءات النهائية والتي تستدعي توقيع اتفاقية المؤسسة مع وزارة الصناعة تشمل النقاط أو الجوانب المراد تأهيلها وتدفع منحة التشخيص الاستراتيجي ثم يبدأ هنا التنفيذ العملي لبرنامج التأهيل ويحق للمؤسسة المطالبة بالحصول على المنح المالية التي دفعتها على شكل أقساط من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

الشكل رقم (06): خطوات ومراحل عملية الــتأهيل.

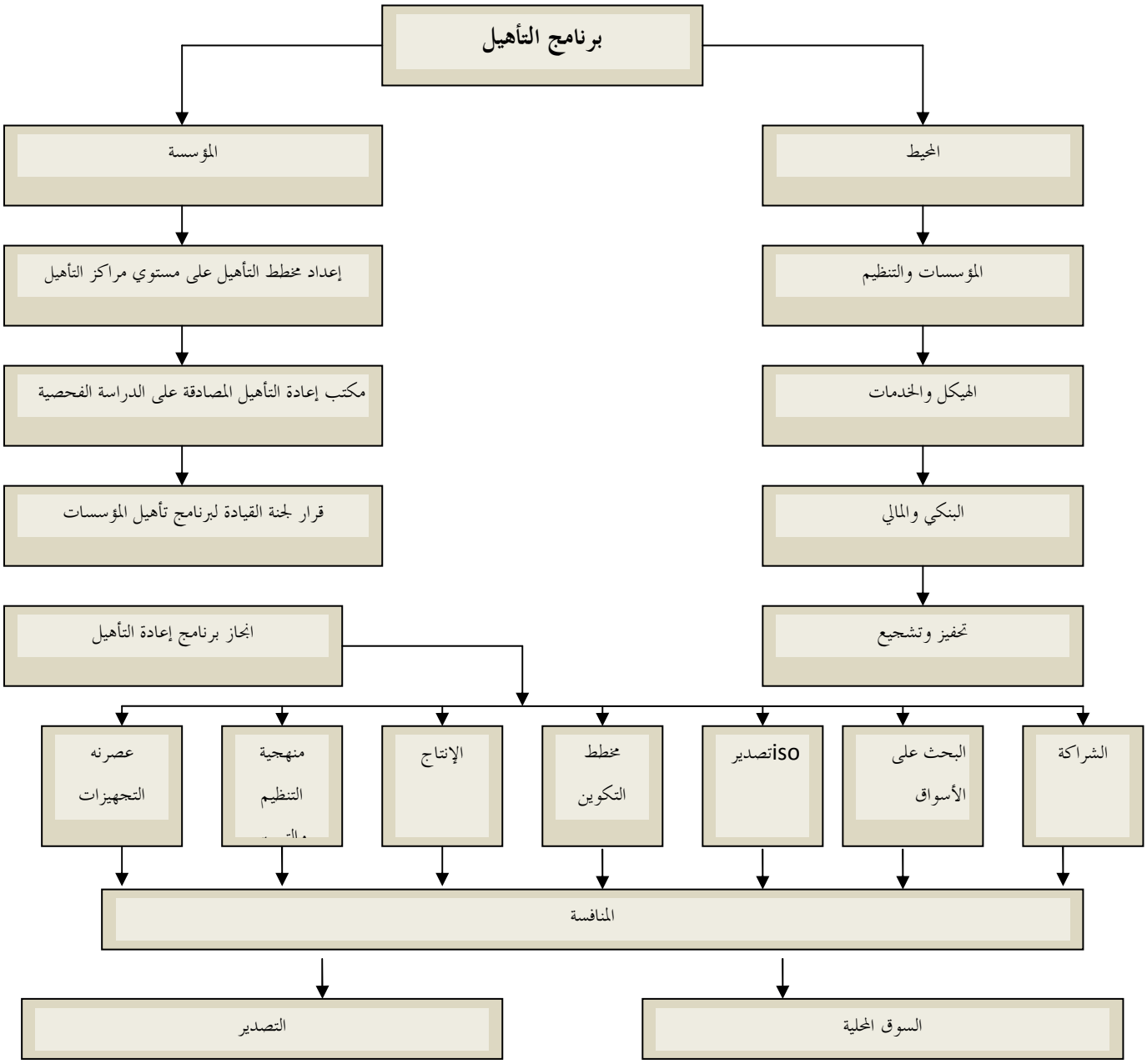

Source ; Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, **dispositif de mise a niveau des entreprises**, ministère de l'indstrie et de la restructuration, P ; 13.

- من خلال الشكل يتضح لنا أن تأهيل المؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيل المحيط:

- **تأهيل المحيط القانوني والإداري:** يقصد هنا بتأهيل المحيط القانوني والإداري هو خلق المجالات والقوانين والأسس الارتكازية التي تعتمد عليها منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لحماية جميع تعاملاتها مع المحيط الذي تنشط فيه؛
- **تأهيل البنية التحتية والخدماتية:** والمقصود بها هنا شبكات النقل و المواصلات الغاز والكهرباء وكل ماله علاقة بالمجال القاعدي لعمل المؤسسة وكذا تهيئة المناطق الصناعية...الخ؛
- **المحيط البنكي والمصرفي:** تعتبر البنوك والمصارف من أهم الأدوات الأساسية لتنفيذ أو تجسيد أي برنامج اقتصادي ومتابعته لهذا يجب تكييف قواعد تسييرها وفق احتياجات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- **التحفيز والتشجيع على الاستثمار:** و ذلك من خلال النظم الضريبية والجبائية البسيطة والغير معقدة والمتساهلة وكذا كل ما يدفع لتشجيع الاستثمار .

- والجانب الثاني من التأهيل فيتمثل في تأهيل المؤسسة في حد ذاتها:

- **عصرنة التجهيزات:** وذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية و كذا تحقيق أكبر عائد بأقل تكاليف ممكنة.
- **نظام التنظيم والتسيير:** إن عملية تأهيل التنظيم والإدارة تتم من خلال تنمية ثقافة المسيرين وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم الفكرية والمهنية مما يسمح لهم بالتحكم في جميع المتطلبات الإستراتيجية الخاصة بمحيط عمل المؤسسة؛
- **أنظمة الإنتاج:** و ذلك للرفع من الكفاءة الإنتاجية و كذا التحكم في التكاليف؛
- **التكوين والتأهيل البشري:** و ذلك بالقيام برسكلة العمال من خلال برامج التكوين،
- **الجودة والمصادقة:** والمقصود هنا هو استعمال التكنولوجيات المختلفة من اجل تحسين جودة المنتوجات و مطابقتها للمواصفات الدولية؛
- **التسويق والبحث عن الأسواق:** حيث أن بقاء المؤسسة مرتبط بقدراتها على إرضاء الزبائن لذلك وجب أن تكون المؤسسة على دراية كاملة بحاجات الزبون وتشكيلة السلع المناسبة؛
- **التحالف والشراكة:** وهذا لاكتساب الخبرات وكذا مساعدة المؤسسات الشريكة على تحديد الطرق المثلى الواجب إتباعها.

وكل هذه الإصلاحات بغية الوصول إلي مرتبة المنافسة سواء على الصعيد الداخلي ضمن الأسواق المحلية أو على الصعيد العالمي من خلال غزو الأسواق العالمية.

خامسا: البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010-2014:

ويمكن أن نمثل اهتمامات هذا البرنامج في مجال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مجال اهتمام البرنامج الخماسي 2010-2014 بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر

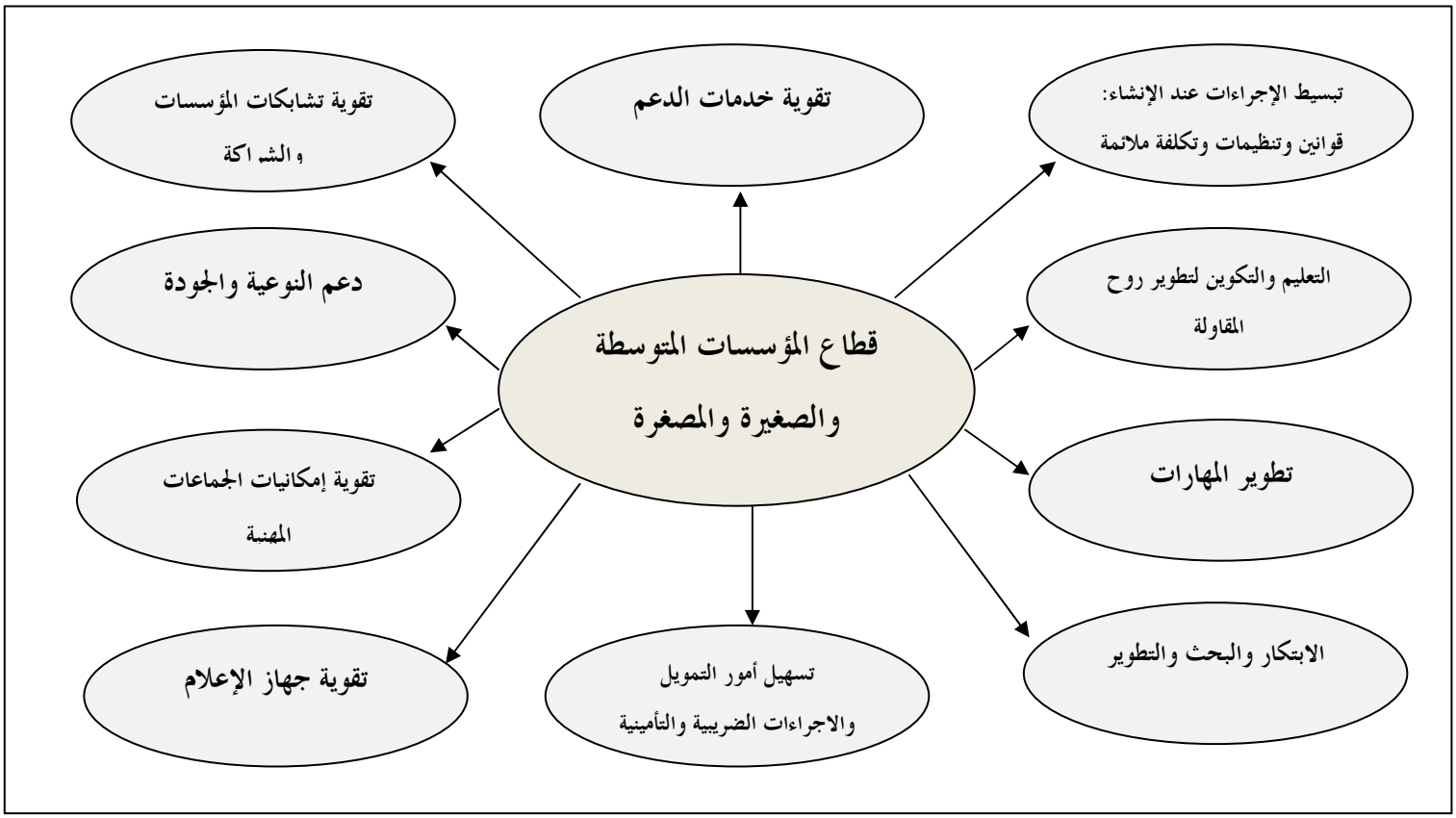

المصدر: عبد الكريم بوغدو، **واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 07، بتصرف.

يوضح لنا الشكل الموالي المجالات التي سيتم من خلالها دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي تهتم بـــ:

- **تبسيط الإجراءات عند التأسيس وتسهيل أمور التمويل والإجراءات الضريبية والتأمينية:** حيث ستسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلي محاربة كل أنواع البيروقراطية التي يتم من خلالها تعقيد الإجراءات والقوانين التي تعيق من إنشاء هذه المؤسسات والتي تزيد من تكلفة وأعباء المستثمر؛

- **التعليم والتكوين لتطوير روح المقاولة:** وهذا لأن المقاولاتية أصبحت سبيل المؤسسات الكبرى الجزائري من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي تقليل الأسعار ومنافسة الأسعار العالمية-هذا على سبيل المثال-؛

- **تقوية إمكانيات الجماعات المهنية وتطوير المهارات:** من خلال زيادة تدعيم المؤسسات المهنية وبالتالي زيادة عدد الخرجين حاملي الشهادات ومستواهم العلمي والعملي مما يعطي لهم الفرصة للتقرب للهيئات المسؤولة عن دعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

- **الابتكار والبحث والتطوير**: حيث سعت الجزائر إلي ترقية عمليات الابتكار والبحث والتطوير من خلال دعم وتمويل وتهيئة مراكز البحث وتطوير برامج الابتكار كالجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 التي أعلنت عليها الوزارة المسؤولة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 08-323 الصادر في 14 أكتوبر 2008 لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حيث تتمثل الجوائز في مبالغ مالية وميداليات وشهادات استحقاق[1].

- **تقوية خدمات الدعم وجهز الإعلام**: من خلال زيادة كفاءة وفعالية مؤسسات وأساليب الدعم التي تتعامل معها وفي ظلها هذه المؤسسات مثل المشاتل (الحاضنات) ومراكز التسهيل بغية تقوية الترابط بين هذه الهيئات وهذه المؤسسات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تدعيم البنية التحتية لشبكة الأنترنات، وخلق قاعدة معلومات حول هذه المؤسسات ومتابعة سير عملها، ونشر كل المعلومات ذات الصلة بعالم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الوسائط والفضاءات المخصصة للمعلومات؛

- **تقوية تشابك المؤسسات والشراكة وتدعيم الجودة والنوعية**: من خلال توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات يتم خلق مجال واسع وأكثر تجانس لخدمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحسين نوعية منتوجاتها وبالتالي الوصول إلي تبوء المكان التي تضمن لها الاستمرارية والمنافسة، وتحقيق فكرة العناقيد الصناعية يعطي الفرصة لتعاون وتكامل وتبادل الأفكار والمعلومات بين المؤسسات بما يخدم زيادة التخصص وتقسيم العمل بغية تحسين الكفاءة الإنتاجية.

سادسا: حاضنات الأعمال (المشاتل):

يرجع تاريخ الحاضنات إلي أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم **Batavia** في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك سنة 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلي مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاح كبير خاصة وأن هذا المبني كان يقع في منطقة أعمال وقريبا من عدة بنوك ومناطق تسوق ومطاعم وتحولت فيما بعد هذه الفكرة إلي ما يعرف بالحاضنة التي تعرف بأنها"حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبراتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف مرحلة الانطلاق ويشترط على المؤسسة المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة لإفساح المجال أمام رياديين جدد

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **إعلان مسابقة نيل الجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المحملة من الموقع: www.pmeart-dz.org تاريخ التحميل: 2010/08/16.

ومؤسسات أخري مازالت في مرحلتها الأولى"[1]، وتعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية بأنها عبارة عن "هيئات تهدف إلي مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعامات اللازمة (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي...) لتخطي أعباء مرحلة الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات التسويق والنشر عوضا عن المؤسسات الصغيرة"[2]، وتعرف بكونها "مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون في إنشاء المؤسسات الصغيرة، بهدف إعطائهم الدفعة الأولى في المجال الاستثماري ويمكن لهذه المؤسسة أن تكون تابعة للدولة أو مختلطة أو خاصة"[3].

- يمكن لنا أن نميز بين ثلاثة أنواع لحاضنات الأعمال، وهي[4]:

✓ **حاضنات الأعمال التقنية:** وهي تتجسد في الحاضنات التي تعتمد على مساعدة وتدريب الباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا من رواد الأعمال وذلك من خلال عمليات التدريب للتزود بالمهارات الكافية وتوفير جميع هذه المتطلبات، وتطوري جميع المنشات التي لها علاقة معها وهي تختص بنشر التكنولوجيا.

✓ **حاضنات الأعمال العامة:** تسمي هذه الحاضنات بالعامة لكونها لاتركز على دعم مجال معين أو مؤسسة ذات تخصص محدد وإنما هدفها يتمثل في التنمية الاقتصادية من خلال دعم مجموعة من المؤسسات أو القطاعات دون تحديد.

✓ **حاضنات الأعمال المتخصصة:** وهي عكس النوع السابق حيث تهتم هذه الحاضنات بموضوع الاختصاص أي الاهتمام بجزء معين من التنمية الاقتصادية، من خلال دعم وتنمية مؤسسات ذات تخصص معين أو قطاع معين بهدف خلق فرصة للاستثمار ضمن جانب أو جهة محددة.

- وتهتم حاضنات الأعمال بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال النقاط التالية[5]:

---

[1]- خليدة محمد بلكبير، كريمة بكوش، **دور حاضنات الأعمال في تشجيع ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المبدعة**، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 14/13 نوفمبر 2007، ص: 05.

[2]- عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشات الصغيرة**، ندوة واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعما وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، 29/28 ديسمبر 2002، ص: 06.

[3]- حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كأداة للتجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثاني، جامعة سطيف، 2003، ص: 168.

[4]- محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، **حاضنات الأعمال: الفرص الجديدة لبعث المقاولة في العالم العربي**، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 14/13 نوفمبر 2007، ص ص: 4-5.

[5]- حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظام الحاضن**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أفريل 2002، ص: 12.

- تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل؛
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- المساهمة في خلق مجال تعاوني بين المؤسسة حديثة النشأة ومحيطها المالي والإداري...؛
- تقديم تمويل ميسر للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري في بداية مشوارها؛
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة وتوفير البيئة المناسبة لنموها في مرحلتها الأولى[1]؛
- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتصميم المنتجات وتطويرها وكل ما يتعلق بالجودة؛
- إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين في المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة؛
- تقديم المساعدة الخاصة بالصيانة لمختلف التجهيزات وتزويدها بقطع الغيار المطلوبة أو إرشاد المؤسسة المحتضنة في هذا المجال

سابعا: إنشاء مراكز التسهيل:

تعتبر هذه المراكز كهيئات استقبال، توجيه ومرافقة لحاملي المشاريع، كما تعتبر فضاء للإعلام والمساعدة لمختلف النشاطات، تجمع هذه المراكز كل من رجال الأعمال، الإدارات المركزية، مراكز البحث ومكاتب الدراسات والإستشارة، فهي تسعى إلى توجيه المؤسسات نحو الاندماج في الاقتصاد الوطني عن طريق توفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية والوطنية، كما تساعد على تسهيل عملية تمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتقوم بدعم القطاع عن طريق:

- المرافقة والدعم خلال عملية إنجاز المشروع مع تقييم الأخطار في مجال الكفاءة المهنية، معرفة الأسواق والقوانين السارية، كما تقوم بالتعريف بالموارد البشرية، المادية، المالية والتكنولوجية المتاحة؛
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير؛
- إعادة تنظيم المؤسسة والمساعدة على الحصول على التمويل والوصول إلى أحسن نوعية تجارية، كما تسعى إلى تحسين النوعية والتكيف مع المقاييس الدولية؛

[1]- نظال محمد طالب، **الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الغربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 06.

- تقوم بإعداد دراسات إستراتيجية، وجمع معلومات خاصة بأسواق الفروع المتاحة على المستويين المحلي والدولي، مع معالجة المعطيات الخاصة بكل فرع ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- دعم إنشاء وتوسيع المؤسسات وتطويرها في مجال التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار وضعت خطة لإنشاء 14 مركز تسهيل في مناطق مختلفة من الوطن ليتم إنشاء الباقي في مراحل أخرى، وإلى حد كتابة هذه السطور فإن هذا المشروع لا يزال في طور الإنجاز، وللإشارة فإن هذه المراكز تعمل بالموازاة مع المحاضن التي يتم إنشائها في نفس المكان.

ثامنا: المناولة (La sous-traitance):

تلعب المناولة أو المقاولة أو مايطلق عليها بمصطلح التعاقد من الباطن دورا أساسيا في خلق التكامل بين منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومنظومة المؤسسات الكبيرة لما لها من انعكاس ايجابي على التكامل الاقتصادي، وتعرف المناولة بكونها "جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستي أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، حيث تقوم بموجبها منشأ ناشطة في مجال أعمال معين بتكليف منشأة أو أكثر (تسمي منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد وملزم للطرفين"[1] وتعرف أيضا بكونها "العملية أو مجموعة من العمليات الخاصة بمرحلة معينة من مراحل الإنتاج (الدراسات، الإعداد، التصنيع، التشغيل، الصيانة لأي منتج)، تقوم من خلالها مؤسسة ما تسمى "الآمرة بالأعمال" بتكليف مؤسسة أخرى تسمى(المناولة أو المتعاقدة) بتنفيذ جزء من عمليات الإنتاج أو مستلزماته، بناءا على اتفاق مبرم حسب معايير تقنية وشروط تسليم محددة مسبقا وملزمة للطرفين"[2].

ولقد برهنت الوقائع الصناعية على أهمية المناولة التي أصبحت تشكل أهم ابرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة، فقد مكنت المؤسسات التي أخذت بها على تنظيم نشاطها وتحقيق التخصص وتقسيم العمل والحد من النفقات وزيادة الكفاءة وتعظيم المكاسب ورفع القدرة التنافسية، حيث أصبحت تمثل نسب مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة، تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبـــي و35% في الولايات المتحدة الأمريكية، و56% في اليابان[3].

---

[1]- شفيق الأشقر، **إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية**، المحملة من الموقع: http://www.afa.com.eg. تاريخ التحميل 2010/03/03.

[2]- رايس وفاء، **دور المناولة الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007، ص: 01.

[3]- عبد الرحمن بن جدو، **واقع ومستقبل المناولة الصناعية– التعاقد الصناعي– في المنطقة العربية**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية والمعرض المصاحب له، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006، ص: 06.

وفي الجزائر ظهرت العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى, مع بداية سنة 1988 وهذا عندما شرعت في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام باصطلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار إلي الاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاطات الاقتصادية من خلال القانون رقم 25-88 الصادر في 19 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار وهذا ما أدي إلي خصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية الكبيرة وظهور المؤسسات المناولة ومع إصدار قانون الصفقات العمومية الصادر في 09 نوفمبر 1991 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 031-03 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003 والذي خصص قسما منه للمقاولة الصناعية، وفي 11 ديسمبر 1991 أنشأت الجزائر بورصة المناولة والشراكة وفقا لتوصيات الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وفي 22 أفريل 2003 أسس المجلس الوطني للمقاولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-03.

تاسعا: التعاون الدولي:

تعتبر الشراكة الدولية والتعاون الدولي من أهم الأشكال الحديثة التي يتعامل من خلالها لدعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومن أهم علاقات التعاون التي أقامتها الجزائر نجد:

1- التعاون مع الاتحاد الأوروبي: عندما نتكلم عن التعاون الجزائري الأوروبي نجد برنامج (MEDA) وهو برنامج يهدف إلي تمويل برنامج خاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وبلغت قيمة هذا البرنامج 57 مليون أورو تقسم بين الاتحاد الأوروبي 50مليون أورو، الجزائر 5مليون أورو، والمؤسسات 2مليون أورو، وتتم عملية متابعة سير هذا البرنامج بين جهات متخصصة مكلفة من الاتحاد الأوروبي في الجزائر وبين المصالح المستقرة التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهتم ب[1]:

- تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المستفيدة من هذا البرنامج؛
- تقديم المساعدات التقنية الرفيعة المستوى؛
- تقديم المعلومات إلي هذه المؤسسات عن المنتجات، الموردين، الأسواق....؛
- تحسين خبرات هذه المؤسسات في جميع المجالات الإدارية المالية والتسويقية...الخ.

2- التعاون مع البنك العالمي: لقد تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية(SFI)، قصد متابعة

[1]- سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة، 2006، ص: 92.

التغيرات التي تطرأ على وضعية هذه المؤسسات بالإضافة إلي التدخل في إعداد الدراسات الاقتصادية الخاصة بفروع النشاط[1].

3- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: سوف يتم التعاون بين الجزائر والبنك الإسلامي للتنمية من خلال فتح قناة لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بالإضافة إلي تقديم المساعدات الفنية المتكاملة في مجال استحداث نظم معلوماتية، وفي سبل تأهيل المؤسسات الوطنية لمواكبة التغيرات العالمية، وكذا إحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ثامنا: التعاون الثنائي: لقد أبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بينها وبين بعض الدول التي تعتبر رائدة في مجال دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي نذكر منها[2]:

1- التعاون مع فرنسا: لقد تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا في إطار التعاون بين البلدين، ويتم التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي Alpes-Rhome ومجموعة من ولايات الشرق سطيف، عنابه، قسنطينة.

2- التعاون مع ألمانيا: في إطار التعاون بين البلدين وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، قام البلدين بوضع برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ لتكوين 200 مستشارا مختص في المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتشخيص وضعية 30 مؤسسة.

3- التعاون مع ايطاليا: تعتبر التجربة الايطاليا من أنجح التجارب في مجال دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتأتي هنا اتفاقية الجزائر مع ايطاليا لتنفيذ خطة قرض مقدر ب 52.5مليار ليرة ايطالية لفائدة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ميادين اقتناء التجهيزات والتكوين والمساعدات التقنية، بالإضافة إلي تدعيم عمليات إنشاء المحاضن والمشاتل ومراكز التسهيل واليات مالية حديثة وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع.

[1]- بابا عبد القادر، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 03.

[2]- أحمد بن قطاف، **واقع سياسات وجهود التنمية المحلية بالجزائر: دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقي الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 09.

المطلب الثالث: معوقات ومشاكل إنشاء وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مدرسة تكوينية للمسيرين والمؤطرين واليد العاملة، وأداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة، لذا يجب ترقيتها والاهتمام بها، لأن الاهتمام بهذا القطاع إلى جانب انه يرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ويساهم في تنويع المنتجات الاقتصادية، ويخلق نخبة من المسيرين المتمكنين لتسيير حتى المشاريع الكبرى في المستقبل[1].

وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر لم تصل بعد إلي المستوى المطلوب بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في الارتقاء بهذه المؤسسات وهذا بسبب مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تحد من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن هذه المشاكل والعراقيل نجد:

أولا: التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه المستثمرين المحليين الجزائريين في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هي مشكلة التدفق الفوضوي للسلع والمنتجات الأجنبية المستوردة التي تتميز بجودة عالية وأسعار أقل من الأسعار المحلية، ويعتبر التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية من أشد العوائق التي تؤثر سلبا على إمكانية المستثمر المحلي في التوسع، وبالتالي تؤثر بصفة مباشرة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمستثمرين الناشئين، وضمن مجال التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية يمكن لنا التطرق إلي النقاط التالية[2]:

- الإغراق المتمثل في استيراد سلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية؛
- التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرس و تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية ودعم النشاطات والصناعات الناشئة التي يهددها الاستيراد؛
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية، الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات و من ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

[1]- Meliani Hakim, Bouadam Kamel**, la PME-PMI Algérienne: passé et perspectives**, intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003, P1.

[2]- سعدان شبايكي، **مرجع سابق**، ص: 01.

إن حماية المنتجات والسلع المحلية يعتبر الخطوة الأساسية التي يجب أن تقوم بها الجزائر في سبيل النهوض بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وبالتالي النهوض بالمنظومة المؤسساتية، حيث لابد على الجزائر أن تقوم بتوفير فضاء أو بيئة تعمل على خلق كل الشروط التقنية والتسييرية للأنشطة الإنتاجية و التي من شأنها دعم المنتوج الوطني ومواجهة التحديات المفروضة.وللقيام بذلك يجب عليها وضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلي حماية المنتج المحلي والتي من ضمنها نذكر:

- إجراءات حماية للصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشئة أو مجال النشاطات التي يؤثر يهددها الاستيراد؛
- أساليب حماية تهدف للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات؛
- إجراءات لمنع عملية الإغراق وبيع المتوجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبقة في البلاد.

ثانيا: المعوقات والمشاكل الإدارية والتسييرية والتنظيمية:

يعاني قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والخبرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية في هذه المؤسسات المركزية في اتخاذ القرارات وبالتالي عدم الاستفادة من ميزات التخصص هذا على المستوى الداخلي في المؤسسة، أما ضمن المحيط الخارجي فإذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتسييرا وتنفيذا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من المشاريع الاستثمارية الجادة التي تعرضت للتعطيل والتعقيد في الإجراءات[1] بسبب البيروقراطية والفساد الإداري الذي خلق الرشوة والمحسوبية والانحراف هذا بالإضافة إلي عدم استقرار النصوص القانونية وتعدد التأويلات في ما يخص هذا النوع من المؤسسات، وتشعب مراكز القرارات وتعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار وكل هذا يؤثر بدوره سلبا على المنظومة المؤسساتية الجزائرية المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ثالثا: نظام المعلومات:

يعاني قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من بيئة معلوماتية ضعيفة جدا، لا تساعد بأي حال من الأحوال على تنميتها و نموها، فقلة وعدم دقة المعلومات المتوفرة حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومجالات عملها وأنشطتها ومن ثم فإن إنشاءها يتم في فوضى مطلقة فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لا زال مفهومها وحجمها مختلف عليه بين الكثير من الجهات المسؤولة عن دعمها وتنميتها. وصعوبة الحصول على المعلومات وانعدامها في الكثير من الأحيان ينعكس سلبا على فرص الاستثمار.

[1] عبد المليك مزهودة، **التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 14.

رابعا: الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:

ومن بين المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر نجد مسألة العقار حيث تعتبر مسألة العقار وخاصة العقار الصناعي من أكبر المعوقات التي تعطل المشاريع الاستثمارية بسبب[1]:

- ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار؛
- الامتناع عن منح العقارات الصناعية للمستثمرين دون تبرير سبب الرفض؛
- التوزيع الغير المدروس للعقارات مما يصعب على المستثمرين الحقيقيين توسيع أعمالهم ونشاطاتهم؛
- عجز الجماعات المحلية عن تعويض المالكين الأصليين بسبب النقص في الموارد المالية؛
- مشكلة عقود الملكية وأسعار التنازل التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- الإشكالات المحاسبية التي تتعلق بالميزانية والاهتلاك ومصاريف التأسيس وغيرها؛
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، ومن ثم فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة؛
- غياب الأطر القانونية والتنظيمية الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي؛
- تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية؛
- غياب البني التحتية والمنشات القاعدية؛
- الحالة السيئة التي تعيشها معظم المناطق الصناعية.

خامسا: المعوقات المالية:

إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر يعاني من نفس المشاكل التمويلية الشائعة في الدول النامية، فعلى الرغم مما حققته المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التابعة للقطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإنها لا تزال لا تحظى بالعناية الكافية وعلاقتها بالبنوك صعبة تشوبها حالات عدم الثقة بالإضافة إلي العديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، وعلى الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع المالي والبنكي الجزائري خاصة منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي كان يسعي لتنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية، و ترقية فعالية النظام المصرفي في ظل التفتح الذي يواجهه الاقتصاد الوطني خاصة و أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي ومالي متطور يتماشى

[1]- مليكه مدفوني، **تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة جيزي للشرق**، مذكرة ماجستير غير منشورة،معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تبسة، 2006، ص: 72.

والتطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى[1]، الا أن النظام المالي الوطني يبقي ضعيفا نظرا للخصائص التي يتسم بعجز في التسيير، وعدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية البنوك الوطنية وقدراتها الائتمانية، ومن أهم المعوقات التي تعيق عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من الجانب المالي نجد:[2]

– ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد؛

– ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية على توفير المعلومات المالية والتشغيلية مما يقلل من الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات على مستوى البنوك؛

– إن معظم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر تعمل ضمن نطاق الاقتصاد الغير رسمي دون السجلات التجارية مما يرفع من معدلات المخاطرة في التعامل معها؛

– عدم ملائمة أسعار الفائدة لهذا النوع من المؤسسات إذ تحتاج هذه المؤسسات إلي معاملة خاصة كي لا تواجه صعوبات مالية تعيق قدرتها على التسديد؛

– غياب النمط الذي يسمح للبنوك بالتعامل مع المشروعات الصغيرة، حيث أن أساليب البنوك لاتسمح لها إلا بالتعامل مع المشروعات الكبيرة وهذا ما يؤدي إلي إهمال طلبات القروض المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

– نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

– محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية؛

– أن الأعباء الضرائبية التي تتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي؛

– ارتفاع معدلات الضغط الجبائي بسبب ارتفاع نسب الرسوم والضرائب المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات؛

– ارتفاع أعباء التأمينات الاجتماعية للعمال الذي يؤثر على نشاط المستثمر.

[1]- رجم نصيب، أمال عياري، **الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية**، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001، ص: 10.

[2]– موسوس معنية، بلغنو سميحة، **ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 02.

سادسا: مشكلة الموارد البشرية:

من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الجزائرية في مجال الموارد البشرية نجد:

- تعاني المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من مشكلة تسرب اليد العاملة من هذه المؤسسات إلي المؤسسات الكبيرة التي تتميز بفرص أكبر وعوائد أكثر وامتيازات تعجز هذه المنظومة المؤسساتية الصغيرة عن تحقيقها لعمالها؛
- عدم توافر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية المؤهلة لتسيير وإدارة هذا النوع من المؤسسات إذ يتميز العامل في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة؛
- ضعف التوجه نحو تنمية وتحديث المهارات داخل هذه المؤسسات؛
- توظيف العمالة الغير مؤهل.

المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تلعبه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة في المبادلات الخارجية وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلي الدور الكبير الذي تلعبه في مجال حماية البيئة، وسوف نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مدى مساهمة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الجزائري من خلال:

- المطلب الأول: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل.

- المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

- المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية.

- المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجانب البيئي.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل.

إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هو من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة زمن أكبر المساهمين في خلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق ومسيرة التنمية، وسوف نتعرف من خلال الجدول التي على مدى تطور مساهمة هذه المؤسسات في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من2003 إلي السداسي الأول من 2009:

جدول رقم (10): تطور العمالة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة خلال 2003-2009.

الوحدة: عامل.

البيان		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العمالة في القطاع الخاص	العدد	550386	592758	642987	708136	771037	841060	866 310
	معدل التغيير	-	7.96	8.47	10.13	8.88	9.08	3.00
العمالة في القطاع العام	العدد	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51149
	معدل التغيير	-	3.92 -	6.20	19.16 -	7.32 -	7.62 -	3.10-
نسبة البطالة	%	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	11.00

المصدر: نشريه المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معطيات السنوات2006-2007-2008-2009-2010، المحملة من : www.pmeart-dz.orgتاريخ التحميل 2010/03/13.

تتوزع العمالة في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على القطاع العام والقطاع الخاص، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المؤسسات تساهم في التنمية المستدامة من خلال التقليل من معدلات البطالة وتوفير مناصب الشغل، الشئ الملاحظ في هذا الجدول هو التطور الملحوظ في مجال خلال السنوات السبع المتتالية، حيث نلمح التطور في القطاع الخاص منذ 2003 حيث بلغ عدد العمال في القطاع الخاص سنة 2009 حوالي 866.310عامل مقارنتا بسنة 2003 أين بلغ عدد العمال 550.386عامل وبلغ أكبر معدل تطور خلال هذه المدة سنة 2006 بـــ10,13% وبلغت أقل نسبة تطور في سنة 2009 مقارنتا ب سنة 2008 أين بلغت نسبة 3,00%، أما في القطاع العام فنلاحظ انخفاض مستمر في معدلات التشغيل خلال الممدة 2003-2009 حيث بلغت في 2009 حوالي 51.149 عامل مقارنتا بـــ2003 التي سجل فيها 74.763عامل ،إلا في سنة 2005 أين لوحظ ارتفاع اليد العاملة في القطاع العام أين بلغ 76.283عامل وفي السنة الموالية 2006 انخفض إلي 61.661عامل وهنا سجل أكبر معدل انخفاض وقدر بـــ19,16%، إلا أنه يمكن القول أن المؤسسات المتوسطة

والصغيرة والمصغرة الخاصة منها والعامة تساهم في نسبة التقليل من البطالة حيث انخفضت البطالة من 23,7% سنة 2003 إلي مايقارب 11,00% سنة 2009.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

إن دور قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لايقتصر فقط على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة وإنما ساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي الخام.

أولا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة:

يبين الجدول التالي مدى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر وتطور هذه المساهمة خلال الفترة 2003 إلي 2007.*

جدول رقم (11): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال المدة 2003 إلي 2007.

الوحدة: مليون دولار

البيان	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	1.784,49	85,1	2.038,34	85.86	2.239,56	85,9	2.605,681	86.64	2.932,07	87.36
القطاع العام	312,47	14,9	335,89	14.14	367,54	14,1	401,681	13.36	423,86	12.64
المجموع	2.096,96	100	2.374,73	100	2.607,1	100	3.007,542	100	3.355,93	100

المصدر: نشريه المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معطيات السنوات2005-2006-2007-2008، المحملة من الموقع: www.pmeart-dz.org تاريخ التحميل: 2010/03/13.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات سنة بعد أخري حيث كانت في 2003 تقدر بـــ2.096,96مليون دولار وأصبحت في سنة 2009 تقدر بـــ 3.355,93مليون دولار، كما نلاحظ أن النسبة الكبيرة من مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تعود إلي القطاع الخاص وهي في تزايد

* لم يتم درج السنوات 2008-2009 بسبب عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بهذين السنتين في النشرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مستمر من سنة إلي أخري حيث وصلت سنة 2007 إلي 87.36% بينما تعود المساهمة الباقية إلي القطاع العام وبمقارنتها مع مساهمة القطاع الخاص نجدها في تناقص مستمر من سنة إلي أخري وسجل القطاع العام أكبر نسبة له في المساهمة في القيمة المضافة سنة 2003 ووصلت النسبة إلي 14.9% أما سنة 2007 فسجلت مساهمة القطاع العام نسبة قدرها 12.64% وهي نسبة جد صغيرة مقارنتا بمساهمة القطاع الخاص في نفس السنة وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلي موجة التخصيص التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري.

ثانيا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

باعتبار أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فانه بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر الي قطاع المحروقات في الجزائر لكونه هو الذي يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس، ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وتطور هذه المساهمة خلال المدة الممتدة من2003 إلي 2007.

جدول رقم (12): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة 2003-2007.

الوحدة: مليون دولار

البيان	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	1884,2	77,4	2.146,75	78,2	2.364,5	78.41	2.740,06	79.55	3.153,77	80,80
القطاع العام	550,6	22,6	598,65	21,8	651	21.59	704,05	20.45	749,86	20,20
المجموع	2434,8	100	2.745,31	100	3.015,5	100	3.444,11	100	3.893,63	100

المصدر: نشريه المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معطيات السنوات2004-2005-2006-2007-2008، المحملة من الموقع: www.pmeart-dz.orgتاريخ التحميل: 2010/03/13.

من خلال الجدول السابق الذي يبين تطور مساهمة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نلاحظ تزايد مستمر في معدلات مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث وصلت سنة 2007 إلي 3.893,63 مليون دولار وهذا مقارنتا بالسنوات 2003-2004-2005-2006 أين سجلت مساهمة مقدرة بـــ 2.745,31، 3.015,5، 3.444,11 مليون دولار على التوالي.

كما نلاحظ تفوق مساهمة القطاع الخاص على مساهمة القطاع العام حيث سجلت مساهمة القطاع العام انخفاض مستمر سنة بعد أخري إلي أن وصلت إلي 20.20% سنة 2007 بينما كانت سنة 2003 تقدر بـــ 22,6% وفي 2004 تقدر ب 21,8% بينما سجل القطاع الخاص زيادة مستمر أيضا ووصل إلي 80,80% سنة 2007 مقارنتا ب 77,4% في 2003 و78,2% في 2004.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية.

توضح المبادلات الخارجية حركة التطور في كل من الصادرات والواردات، بالإضافة إلي مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج من خلال تغذيته بالطاقة الإنتاجية والتصنيعية الداخلية لمؤسساتنا الوطنية والمحلية. ومن خلال هذا الجدول سوف نوضح إلي أي مدى تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية وتطور هذه المساهمة خلال 2004 والسداسي الأول2009.

جدول رقم (13): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية خارج المحروقات 2004-2009.

الوحدة: مليون دولار

البيان		2004	2005	2006	2007	2008
صادرات قطاع المحروقات	القيمة	30.925	45.094	51.756	58.320	76.340
	نسبة المساهمة%	97,52	98,03	97,99	98,01	97,58
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	788	907	1.066	1.190	1.893
	نسبة المساهمة%	2,48	1,97	2,01	1,99	2,41
إجمالي الصادرات		31,713	46.001	52.822	59.510	78.233
إجمالي الواردات		18,199	20.357	21.005	27.430	39156
الميزان التجاري		13,514	25.644	31.817	32.080	39.077
معدل التطور في الميزان التجاري%		-	89,75	0,24	0,82	21,81

المصدر: نشريه المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معطيات السنوات2006-2007-2008-2009، المحملة من الموقع: www.pmeart-dz.orgتاريخ التحميل: 2010/03/13.

تبين لنا إحصائيات الجدول الموالي أن مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية تعتبر ضئيلة مقارنتا بمساهمة قطاع المحروقات حيث سجلت سنة 2004 مساهمة تقدر بـــ2,48% وتناقصت إلي غاية سنة 2005 أين وصلت إلي 1,97% ثم ارتفعت إلي 2,01% سنة ثم تزايدت سنة 2008 لتصل

إلي 2,41% ثم سنة 2009 وصلت إلي 2,82% وهي أكبر نسبة شاهدتها مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة منذ 2004.

أما مساهمة قطاع المحروقات التي تفوق نسبته 97% وهي تشهد حالة من التذبذب من سنة إلي أخري حيث وصلت أقصي نسبة لمساهمة قطاع المحروقات 98,03% سنة 2005 لتشهد انخفاض سنة 2006 إلي 97,99% ثم ترتفع من جديد إلي 98,01% سنة 2006 ثم تنخفض سنة 2007 لتصل إلي 97.58% مقارنتا بـــ2006، ليصل إلي 97,18% سنة 2009.

وكما يتضح لنا من الجدول بأن هناك زيادة مستمرة في الميزان التجاري وهذا ما يدل على غياب العجز حيث نجد أن أكبر فائض حققه الميزات التجاري كان في سنة 2008 وقدر بـــ39.077 مليون دولار مقارنتا بالسنوات السابقة وقد حقيق الميزان التجاري أكبر نسبة تطور سنة 2005 أين انتقلت قيمته من 13.514مليون دولار إلي 25.644مليون دولار ووصلت نسبة التطور إلي 89,75%، ويتضح لنا أيضا من واقع الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه بأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات قطاع المحروقات.

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة في الجانب البيئي.

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مجال تسيير ومعالجة النفايات الصناعية والسامة بما في ذلك الكربون، حيث صنفها البنك العالمي من بين الدول في القارة الإفريقية التي تسجل أعلى المستويات، حيث أن طبيعة الاقتصاد الجزائري هو الذي خلق هذه الأرقام المخيفة التي باتت تهدد كل أشكال الحياة في المنطقة، وخاصة منها تلك القريبة من المركبات البترولية والكيميائية والتحويلية، و لم تدخر الجزائر جهدا في مجال البيئة وتهيئة الإقليم من اجل الرقي بوضعيتها البيئية وقد خصصت من اجل ذلك غلاف مالي يقدر بـــ3.9 مليار دولار[1]، وتعد ثاني اكبر ميزانية في المنطقة العربية لتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال الحي ودرء الخطر الذي يهدد الجميع كما قطعت السلطات العمومية من خلال الجهود المبذولة، شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بشؤون البيئة، وقد أصدرت مجموعة من القوانين، التي بلغ عددها 12 قانون لتاطير العمل البيئي من خلال مراقبة وإزالة التلوث خاصة الناجم عن النشاطات الصناعية، ولكن تبقي منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هي الفاصل لتحول هذا الاقتصاد من اقتصاد استغلالي ملوث إلي اقتصاد إنتاجي صناعي صديق للبيئة.

وبالرغم من أنه يصعب تفهم الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الجزائرية في التقليل من معدلات التلوث والتخفيف من التجاوزات البيئية، إلا أن الترابط بين ارتفاع معدلات إنشاء هذه المؤسسات وانخفاض معدلات التلوث يعكس علاقة الأولى بالثانية، ولقد سمح التطور في تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة

[1] أزراراق بوعلام، **إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصلبة**، محملة من الموقع info@mir-algeria.org بتاريخ 2010/04/12.

والمصغرة في الجزائر وكما توضح إحصائيات الوزارة حول قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تؤكد الزيادة المستمرة لهذه المؤسسات حيث كانت في 2005 تقدر بـــ246.686 مؤسسة وأصبحت حوالي 335.486مؤسسة في 2009[1]، وهذا بسبب اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال عمليات تدعيمه والإشراف المباشر على تنمية هذا النوع من المؤسسات بلعب دور كبير في مجال التخفيض في النفايات التي تضر البيئة الجزائرية حيث تشير التقارير الأوروبية المتخصصة إلي انخفاض مقدار النفايات الصناعية والسامة في الجزائر إلي حوالي 3ملايين طن سنة 2008 بعدما كانت تقدر النفايات الصناعية الصلبة فقط حوالي 1.242.100طن سنة 2000، كما قدرت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في تقرير لها عن وضعية ومستقبل البيئة في الجزائر أن كمية النفايات الخاصة قدرت بـــ 9.000طن منها 500طن مواد كيميائية سامة[2]، وتشير تقارير أخرى صادرة عن الهيئة الوطنية لمسح الأراضي الخاصة بالنفايات الخاصة إلى إحصاء أكثر من 1,1 مليون طن من النفايات في المناطق الشرقية وأكثر من 378ألف طن في المناطق الوسطى وأكثـــر من 500 ألف في المناطق الغربية[3] وهي نسبة منخفضة مقارنتا بإحصائيات 2001/2000[4] أين كانت يقدر حجم النفايات الاستشفائية منفردة (دون ذكر النفايات الأخرى) في المناطق الشرقية بـــ18.966طن، وفي المناطق الوسطي بلغت 28.188طن أما في الغرب فقدرت بـــ14.772طن.

وسنحاول أن نوضح جهة من هذا الترابط(على سبيل المثال) من خلال خاصية المناولة التي تتميز بها هذه المؤسسات والتي تسمح للمؤسسات الصناعية الكبيرة بتقليل تكاليفها من خلال أخرجة وظيفة أو خط إنتاجي إلي مؤسسة من حجم أقل وبالتالي تقليل التكاليف والتحول إلي حماية المحيط والبيئة الناشطة بها حيث سجلت هذه المؤسسات تواجد بـــ19.838مؤسسة ضمن قطاع تقديم خدمات للمؤسسات سنة 2009 مقارنة بـــ14.134مؤسسة سنة 2005 هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تعد عملية استغلال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لمخرجات المؤسسات الكبيرة والتي تدرجها ضمن الفضلات والمهملات فرصة للنوعين للمساهمة في حماية البيئة، وخلق عوائد اقتصادية للمؤسسات الكبيرة توظفها هذه الأخيرة في مجال حماية البيئة أيضا، فمثلا تقدر كمية المخلفات الخاصة بالمعادن الحديدية وغير الحديدية بـــ1.500.000 طن/سنة بالنسبة

---

[1]- نشريه المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معطيات السنوات2006-2007-2008-2009، المحملة من الموقع: www.pmeart-dz.org تاريخ التحميل: 2010/03/13.

[2]-Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2003**, Algérie, , Page 341,

[3]- مقالة بعنوان: **قرابة 3 ملايين طن من النفايات الصناعية والسامة في الجزائر**، محملة من الموقع:
http://tioutwaha1.blogspot.com200912blog-post31.html تاريخ التحميل 2010/08/10

[4]- فاطمة الزهراء زرواط، **إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي البيئي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم اقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص: 180-181. منقولة من:
Programme national pour la gestion intégrée des déchets municipaux pour les 40 grandes villes le PROGDEM 2002-2004, pour une ville durable, page60.

للحديدية، و90.000 طن/سنة بالنسبة للغير الحديدية تسترجع منها وترسكل حوالي 20% فقط وتبقي 80% منها مرمية في الطبيعة، أما بالنسبة للورق فان الكمية تقدر بـــ150.000طن تسترجع منها 40.000 طن تستعمل في إعادة صناعة الورق أي بمعدل 26,66%، وفي ما يخص النسيج نجد أن الكمية تقدر بـــ60.000طن/سنويا وتقدر الكية المسترجعة والمرسكلة تعادل 55.000طن/سنويا، أما البلاستيك تقدر الكمية بـــ100.000طن/سنويا والكمية المسترجعة والمرسكلة هي 12.000 طن/سنويا، وكما ذكرنا سابقا وباستغلال مخلفات المؤسسات المصنعة الكبرى تصبح المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الفاعل الأول في مجال تحقيق متطلبات الحماية، إلا أن ضرورة استرجاع ورسكلة وإعادة تدوير كمية أكبر من المخلفات لحماية الطبيعة والمحيط يتطلب من الجزائر خلق نسيج أكبر من هذه المؤسسات وتوجيهها نحو قطاعات الاستغلال المبنية على مخلفات المؤسسات الكبرى.

كما أن زيادة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في القطاعات الخدماتية وخاصة منها الصناعات التقليدية يعتبر عامل أساسي في التقليل من النفايات الحضرية وهذا لكونها تعتبر المنشط الفعلي للسياحة التي تساهم في خلق الوعي بين أفراد المجتمع وبالتالي إدراك أهمية المحيط وإلزامية المحافظة عليه.

إلا أنه وبالرغم من انخفاض معدلات التلوث في الجزائر تبقي تعاني من مشاكل ناقلات النفط، حيث تقدّر عدد ناقلات النفط والغاز التي تمر بمقربة من السواحل الجزائرية بمتوسط 100 يوميا من مجموع ما بين 250 إلى 300 ناقلة تأخذ مسار البحر المتوسط والتي تؤثر على السواحل والثروات المائية الموجودة فيها، وعلى الرغم من اعتماد ترسانة قانونية ابتداء من القانون رقم 19/01 بتاريخ 12 ديسمبر2001 حول التسيير والمراقبة والقضاء على التلوث، وكذا سبعة مراسيم تنفيذية ما بين 2003 و2006 وفرض رسوم خاصة بالملوثين بالإضافة إلي تبني سلسلة معايير الايزو 14001 الخاصة بنظم الإدارة للبيئية من خلال وضع نظام يضمن سلامة البيئة ومنع المشاكل البيئية قبل حدوثها وبالتالي تحقيق أداء بيئي ايجابي، إلا أن ظاهرة النفايات الحساسة والسامة والصناعية المكدسة لا تزال تطرح بحدة وقد قدرت مهمة فرنسية متخصصة قامت بعدد من الزيارات الميدانية ما بين 2007 و2008 كمية النفايات الصناعية الخاصة المكدسة في الجزائر بأكثر من 8,2مليون طن، فيما يصل إنتاج النفايات الخاصة إلى حوالي 325ألف طن سنويا، وهذا ما يتطلب تدخل الدولة بكل ثقلها وبكافة إمكانياتها في سبيل إيجاد حل لمشكلة التلوث في الجزائر.

خاتمة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ميدان تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، ووجدنا أن هذه المؤسسات تلعب دورا جد محوري في مجال تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة، ووجدنا أيضا أن الجزائر أولت اهتمام كبير لهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بغية الوصول إلي مستوى يضمن تحسين مستويات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولقد أكدت الجزائر اهتمامها بهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية والقانونية التي تعمل على الإشراف على سير عمل هذه المؤسسات، بالإضافة خلق مجموعة من البرامج مثل برنامج التأهيل...الخ، وإبرام الاتفاقيات الدولية مثل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والبنك العالمي بالإضافة إلي مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع مجموعة من الدول وهذا كله في سبيل ترقية هذه المؤسسات التي تواجهها مجموعة من المعوقات والمشاكل التي نحد من سير عمل والدور المراد منها وكذا عمليات تنمية هذه المؤسسات.

ويمكن القول أن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في سبيل دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أعطت ثمارها، وهذا ما تترجمه الإحصائيات التي أبدت التطور الايجابي لمساهمة هذه المؤسسات في سبيل تحقيق النقاط الأساسية التي تقف عندها التنمية المستدامة وهي معدلات المساهمة في التشغيل والناتج المحلى الإجمالي والصادرات والمجالات البيئية، وسوف نحاول في الفصل التالي إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر باعتماد ولاية تبسة نموذجا لذلك.

الفصل الرابع

تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة

مقدمة الفصل:

تمتلك ولاية تبسة إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة هذا إلى جانب الموقع الإستراتيجية التي تحتله كونها بوابة عبور إلى الجنوب من جهة ولوقوعها في الحدود مع الجمهورية التونسية من جهة أخرى، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية المستدامة إذا أحسن استغلال إمكانياتها في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، ومن أجل تجسيد التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة سعت الدولة إلي وضع عدة برامج تنموية ترجمت في: البرنامج القطاعي الممركز، برنامج البلدية للتنمية...الخ.

ولقد ركزت المشاريع التنموية في مجموعها على تشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة انطلاقا من تهيئة المحيط الذي يعطي لهذه المؤسسات الدافع للقيام بالدور المراد منها، ونظرا للدور الذي تساهم به في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة، وسنحاول في هذه الدراسة الميدانية الإجابة على الأسئلة التالية الآتية:

- ماهي الإمكانيات التي تمتلكها ولاية تبسة؟
- ماهو واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة؟
- مامدى تقييم الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة؟ وماهي سبل تفعيل دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

المبحث الأول: تقديم الإمكانيات العامة لولاية تبسة

بغية التعرف والتعمق أكثر في واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والدور الذي تلعبه من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة كان لابد من تسليط الضوء وإبراز المحيط العام الذي تنشط فيه ونقاط القوة التي تعتمد عليها المنطقة في توظيف هذه المؤسسات، وذلك من خلال الإطلاع على الإمكانيات الطبيعية والبشرية والإمكانيات السياحية وكذا الصناعية التي تمتلكها الولاية على غرار أهم الهيئات القاعدية، التربوية والثقافية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلي العناصر التالية:

- **المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية لولاية تبسة.**
- **المطلب الثاني: الإمكانيات السياحية لولاية تبسة.**
- **المطلب الثالث: الإمكانيات الصناعية لولاية تبسة.**
- **المطلب الرابع: المنشآت القاعدية والهياكل التربوية والثقافية لولاية تبسة..**

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية لولاية تبسة.

تقع ولاية تبسة بأقصى الشرق الجزائري بين خطي عرض 30-32° شمالا وخط طول 5,54 شرقا تحدها شمالا ولاية سوق أهراس ومن الغرب ولايتي أم البواقي وخنشلة، وجنوبا ولاية الوادي، وشرقا الجمهورية التونسية، وتبعد عن العاصمة بحوالي 700كلم وترتفع بـــ900كلم عن مستوى سطح البحر وتشترك مع الجمهورية التونسية في شريط حدودي على مسافة 297كلم وبأربعة مراكز حدودية برية[1]، وقد انبثقت عن التقسيم الإداري سنة 1974[2].

تتربع الولاية على مساحة تقدر بحوالي 13.878 كلم^2، وبكثافة سكانية تفوق 660.000 نسمة* موزعة عبر 12 دائرة و 28 بلدية**.

---

[1]- أحمد عيساوي، **مدينة تبسة وأعلامها**، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص: 18-19.

[2]- **مقالة حول ولاية تبسة**، محملة من الموقع: http://ar.wikipedia.org، تاريخ التحميل: 2010/07/16.

*أنظر الملحق رقم (08-أ)

**أنظر الملحق رقم (03).

إن ولاية تبسة تنتمي جغرافيا للإقليم القاري المتميز بحرارته الشديدة صيفا وبرودته الشديدة شتاء، كما تعرف بقساوتها المناخية والجوية والطبيعية وبهوائها الجاف فقد تصل درجة الحرارة لحدود 45° درجة مئوية، في حين تشهد تساقط أمطار في الفترة (نوفمبر–فيفري) بصفة خاصة ما بين 72.6 إلى 117 ملم خلال السنة.

كما تستحوذ ولاية تبسة على جملة من الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تجعل عملية قيام التنمية الوطنية الشاملة بصفة عامة، والتنمية المحلية المستدامة بصفة خاصة عملية قابلة للتجسيد والعطاء، والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة في ولاية تبسة هي:

أولا: الإمكانيات الطبيعية لولاية تبسة:

تتوفر ولاية تبسة على موارد طبيعية هامة ومتنوعة، تشكل العمود الفقري لاقتصادها ومصدر العيش لسكانها، وتشمل هذه الموارد المياه والأراضي وما تحويه من تربة ونباتات وحيوانات وتنوع حيوي، وتوفر الموارد الطبيعية لسكان الولاية الغذاء والأعلاف والدواء وغيرها، وهي تتنوع تنوعًا كبيرًا بتباين البيئات الناتجة عن الموقع الجغرافي المتميز، في المقابل فإن الموارد الطبيعية فيها تتميز بهشاشتها نتيجة للظروف البيئية القاسية من حيث المناخ الجاف والتربة الجبلية الغير خصبة والغير مستغلة في معظم الأحوال.

وبناء على المعلومات والإحصائيات المتوفرة سوف نحاول تسليط الضوء على أهم هذه الموارد المتاحة في الولاية من خلال:

1- **الموارد المائية:** تمتلك الولاية 207 خزانا مائيا بقدرة استيعاب تقدر بـــ130.315م^3 حيث تستحوذ منهم عاصمة الولاية على 27خزان بطاقة 27.100م^3 ثم تليها بلدية الماء الأبيض بـــ13خزان بسعة 8.400م^3، وتعتمد على الموارد المائية الباطنية المتوفرة والتي تمثل مورد مهم للمياه المستعملة ويتم استخراجها عن طريق الحفر والآبار، إذ بلغ عدد الآبار140 بئر بسعة تصل إلي 272.289,6 م^3 تمتلك منهم عاصمة الولاية 40بئر وكل من بلديتي الكويف وثليجان 9أبار لكل بلدية والباقي موزع على البلديات الأخرى بين (2-7)بئر*، و5 سدود جبلية صغيرة بحجم 2.480.000م^3، كما تعتمد في ضخ المياه على 38 محطة ضخ.

هذا وتتوفر الولاية على ثروة مائية معتبرة بالنظر إلي الأودية والمنابع التي تجرى بها خاصة بعد ذوبان الثلج في فصل الربيع وتمتلك الولاية على ما قيمته 104.000.000م^3 كموارد باطنية منها 102.402.648م^3 موارد مائية مستغلة**.

*أنظر الملحق رقم (04 –ب–ج).

**أنظر الملحق رقم (04-أ)

2- الإمكانيات الزراعية والحيوانية: ويمكن توضيح الإمكانيات الزراعية والحيوانية لولاية تبسة فيما يلي:

2-1- الإمكانيات الزراعية: تتربع ولاية تبسة على مساحة إجمالية تقدر بـ 1.349.713هكتار منها 818.357,5 هكتار مخصصة للفلاحة أي بنسبة 60.63% والجدول التالي يوضح التوزيع العام للأراضي الفلاحية.

جدول رقم (14): التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة سنة 2009.

توزيع الأراضي		المساحة (هكتار)	النسبة (%)
الأراضي المستغلة في الفلاحة	المزروعات العشبية	223.965	71,74
	الأراضي المستريحة	80.126	25,57
	سهول طبيعية	120	0,038
	أشجار مثمرة	7.964	2,56
مجمل الأراضي المستغلة في الفلاحة منها أراضي مستقية		312.175 16.081	5,15
أراضي رعوية		434.088	53,04
الأراضي الفلاحية المستغلة وغير المنتجة		72.094,5	8,08
مجموع الأراضي المستغلة في المجال الفلاحي		**818.357,5**	**60,63**
الأراضي غير المنتجة وغير مستعملة من طرف الفلاحة		**80.356,5**	**5,95**
الأراضي الحلفاء		**280.000**	**20,75**
الغابات		**171.000**	**12,67**
المساحة الإجمالية للولاية		1.349.713	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (05-أ).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكثر من نصف الأراضي المخصصة للفلاحة مزروعات عشبية استفادت منها الولاية في الجانب الرعوي بسبب طبيعة اقتصادها المحلى الذي يعتمد على تربية المواشي، والذي بدوره خصصت له مساحة قدرت بـ 434.088هكتار وبنسبة تقدر بـ 53,04% من مجموع الأراضي المستغلة من طرف الفلاحة، قدرت المساحات المكسوة بالغابات في ولاية تبسة عام 2009 بـ171.000هكتار وهو ما يعادل 12,67% من المساحة الإجمالية، وهي مساحة قليلة مقارنتا بالمساحة الإجمالية، وتوفر المساحة المتوفرة من الغابات فوائد كثيرة للولاية، لعل أهمها إمدادها بالخشب والمرعى، إذ يستخدم الخشب ومشتقاته في مجالات عدة كالبناء وصنع الأثاث وغيرها، أما المراعي الغابية فتكتسي أهميتها لكونها تعتبر ملجأ ذا أهمية قصوى أثناء فترات الجفاف خاصة بعد التقلبات المناخية التي عرفتها المنطقة في الآونة الأخيرة، وتلعب الغابات

دورًا هامًا في مجال حماية البيئة، إذ أنها تثبت التربة من الانجراف والتصحر التي باتت تعاني منه ولاية تبسة بسبب انخفاض معدلات الاهتمام بالتشجير والمساحات الخضراء التي تحمي المنشآت المائية وتسهل تسرب المياه الجوفية وتوفر الظروف الملائمة للحياة البرية والتنوع الحيوي والسياحة والاستجمام، أما المساحة المتاحة من الحلفاء فهي حوالي 20,75% من المساحة الإجمالية وهي عبارة عن نسبة جد معتبرة يمكن استخدامها في مجالات عديدة كالرعي وصناعة والورق وغيرها من المشاريع التي تطلب وجود الحلفاء.

- أما بالنسبة للمنتوجات الزراعية فيمكن تلخيصها في الجدول الآتي الذي يوضح حصيلة الإنتاج الزراعي خلال سنة 2009.

جدول رقم (15): حصيلة الإنتاج الزراعي لولاية تبسة سنة 2009.

نوع المحصول	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
أشجار مثمرة	1.767	51.020
الحبوب	198.993	2.255.000
أعلاف اصطناعية وطبيعية	26.114	262.400
الخضروات	3.035	544.440
الزيتون	800	23.350
النخيل = التمور	25.200	13.375

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (05-ب-ج).

استنادا للجدول أعلاه يتضح لنا أن ولاية تبسة من الولايات الغنية بإنتاج الحبوب الذي يعد المنتوج الأول بكمية قدرت بـــ2.255.000قنطار وهذا نظرا لتربعه عل نسبة معتبرة من المساحة الإجمالية والمقدرة ب 14,74% إضافة إلى مناخ الولاية المناسب لهذا النوع من المزروعات، كما يتجلى وزن الخضروات التي وصلت كمية إنتاجها إلي 544.440 قنطار، وتحتل البطاطا المرتبة الأولى ضمن إنتاجها، حيث وصل إنتاجها سنة 2009 إلي 343.900 قنطار* وهو ما يمثل نسبة 63,17% من إنتاج الخضروات في الولاية بالرغم من أنها تتربع على مساحة تقدر ب 1,650هكتار والتي تمثل 0,12% من المساحة الإجمالية للولاية، ونجد أيضا الأشجار المثمرة التي قدرت كمية إنتاجها بـــ51.020 قنطار بالرغم من ضالة مساحة استغلالها والتي تقدر بـــ1.767هكتار أي بنسبة 0,131%، كما نلاحظ ضالة إنتاج كل من زراعة الزيتون والنخيل بالرغم من أن زراعة النخيل تتربع على مساحة تقدر بـــ 25.200 هكتار أي بنسبة وهذا يمكن إرجاع السبب إلى غياب المناخ المناسب لها من جهة وعدم الاهتمام بتنميتها من جهة أخرى.

*أنظر الملحق رقم (05-ب).

ونجد أن أكبر إنتاج للحبوب على مستوى بلديات الولاية حققته بلدية العقلة المالحة التي بلغت كمية إنتاجها 162.750 قنطار أي بما يعادل 7.22% من مجموع إنتاج الولاية وهذا بسبب طبيعة أراضي هذه المنطقة والتي تسمح لها في إنتاج هذا النوع من المحاصيل وبكميات مرتفعة، ثم تليها بلدية الشريعة كمية إنتاجها 130.220قنطار أي بما يعادل 5,77% من مجموع إنتاج الولاية**.

أما بالنسبة للخضروات فأكبر كمية منتجة سنة 2009 حققتها بلدية الحويجبات وهي 209.615قنطار وبنسبة 38,5% من الإنتاج الإجمالي للولاية وهي من المناطق المشهورة بزراعة البطاطا في الولاية، ثم تليها بلدية فركان أي بلغت نسبة 5,28% من إجمالي إنتاج الخضروات في الولاية وهي أيضا من المناطق الجد معروفة بإنتاج الزيتون والتمور.

وفي ما يخص الأعلاف تعتبر بلدية الشريعة المسجل رقم واحد في هذا المجال حيث سجلت سنة 2009 كمية قدرت 32.870 قنطار بمعدل 12,53% من إجمالي إنتاج الأعلاف في الولاية وهذا لكونها تعتبر أشهر منطقة في مجال تربية المواشي وإنتاج اللحوم والأجبان وبسبب الطبيعية المناخية والجغرافية للمنطقة حيث تعد من المناطق الجبلية التي تكثر فيها تربية المواشي كما قلنا سابقا، وفي المرتبة الثانية تأتي بلدية عين الزرقاء بكمية إنتاج وصلت إلي 32.440 قنطار أي بنسبة 12,36% من إنتاج الولاية.

2-2- الإمكانيات الحيوانية: تعتبر ولاية تبسة من الولايات الجد مشهورة بتربية الماشية على مستوى الصعيد الوطني ويمكن تسجيل الثروة الحيوانية التي تمتلكها الولاية من خلال النقاط التالية:

- يوضح الجدول الموالي تعداد المواشي في ولاية تبسة وذلك كل على حسب نوعها.

جدول رقم (16): عدد المواشي في ولاية تبسة لسنة (2008-2009).

المواشي	العدد (رؤوس)[1]
الأبقار	12.000
الأغنام	700.000
الماعز	154.000
الإبل	445
الدواجن	119.000
الأحصنة	170

- **المصدر**: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (15- د).

**أنظر الملحق رقم (05- ج).

[1]- وتمثل هنا عدد الرؤوس المسجلة على مستوى مديرية الفلاحة.

يبين لنا الجدول المبين أعلاه عدد رؤوس المواشي المتاحة في ولاية تبسة خلال الفترة مابين 2008-2009 والتي تظهر فيها الأغنام بأكبر عدد من الرؤوس وقدرت بـــ700.000رأس وتليها الماعز بـــ154.000رأس ثم الدواجن بـــ119.000رأس وهذا بسبب أن معظم الأفراد العاملين في هذا المجال يكونون بشكل غير رسمي وغير مصرح به ضمن المديرية المسؤولة وبالتالي يصعب الحصول على هذا النوع من المعلومات، أما بالنسبة للإبل فسجلت الولاية 445رأس متواجد ضمن بلدية فركان ونقرين باعتبار أنهما منطقتان صحراويتان أما بالنسبة للأحصنة فهي 170رأس تستغل معظمها في المناسبات والحفلات والعروض الثقافية وهي متواجدة بنسبة أكبر في بلدية الشريعة وهذا حسب الإحصائيات المتواجدة ضمن مديرية الفلاحة.

- أما بالنسبة للإنتاج الحيواني من لحوم حمراء وبيضاء...الخ خلال سنة 2009 لولاية تبسة فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (17): الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة سنة 2009.

الإنتاج	العدد أو الكمية	الوحدة
اللحوم الحمراء	66.497	قنطار
اللحوم البيضاء	20.965	قنطار
الحليب	83.418.000	لتر
البيض	23.835.000	وحدة
الصوف	6.100	قنطار
العسل	790	قنطار

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (15 – د).

من خلال الجدولين السابقين يتضح اهتمام الولاية بتربية الأغنام بالدرجة الأولى حيث سجل بها حوالي 700.000رأس سنة 2009 وهذا لكونها تعد المصدر الوحيد للمنتجات –المصنوعات- الصوفية حيث حصلت الولاية 6.100 قنطار من الصوف فقط سنة 2009 وسجلت بلدية ثليجان وهي تابعة لدائرة الشريعة أكبر كمية من الأغنام وصلت إلي حوالي 90.800رأس ثم تليها بلدية المزرعة بـــ52.200 رأس.

وعلى الصعيد الولائي تحتل تربية الماعز مكانة جد مهمة حيث وصل عدد الماعز إلي 154.000رأس سجلت أكبر نسبة في بلدية ثليجان بـــ 14,16% من إجمالي الماعز في الولاية، أما بالنسبة للبقر فقدرت بـــ12.000 رأس كانت أكبر نسبة لها في بلدية الكويف بـــ1.222 رأس* باعتبارهم أولى وأهم مصادر الحليب ومشتقاته ونجد أن الولاية حصدت حوالي 83.418.000لتر، وتركز الولاية على تربية الماشية من جهة أخرى لما

*أنظر الملحق رقم (05 – هـــ).

تساهم به في قطاع الصناعات الجلدية الذي لا يزال يشهد له نقص على المستوى المحلي والوطني ككل. رغم أهميته في الاقتصاد الوطني، ولقد سجلت الولاية من تربية هذه المواشي حوالي 66.497 قنطار من اللحم الأحمر.

كما نلاحظ أن إنتاج الولاية من البيض واللحوم البيضاء معتبر حيث وفرت سنة 2009 ما يقدر بـــ20.965 قنطار وما يقارب 23.835.000 بيضة، وهذا ما يفسره مخزونها من الدواجن والمقدر بـــ119.500رأس.

- وتجدر الإشارة إلا أن مستوى تحقيق الاكتفاء ذاتي بالولاية لحصيلة إنتاج سنة 2009 بلغ النسب الموالية:

جدول رقم (18): الإنتاج الفلاحي ومستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي في ولاية تبسة لسنة 2009.

المنتج	الإنتاج (قنطار)	نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي (%)*
الحبوب	2.255.000	195.22
الخضروات	544.440	103.10
البطاطا	343.900	130,3
التمور	13.375	33,77
اللحوم الحمراء	66.497	71,76
اللحوم البيضاء	20.965	31,76

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (05-د) والملحق رقم (06).

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- أن ولاية تبسة قد حققت معدلات عالية في مجال السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلوب في كل من الحبوب، الخضراوات والبطاطا حيث نجد أن الولاية في سنة 2009 حققت فائض على حاجياتها من الحبوب والخضروات والبطاطا ووصل الفائض إلي 95,22% و3,10 %و30,3% على التوالي؛

- ولاتزال الولاية تخضع لعجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من جانب اللحوم بنوعيها والتمور أيضا حيث سجلت الولاية عجز بـــ28% في مستوى اللحوم الحمراء و68% في اللحوم البيضاء و64% في التمور؛

- إن إنتاج اللحوم الحمراء يفوق 3 أضعاف إنتاج اللحوم البيضاء، ربما لقلة استغلال الدواجن مقارنة بالمواشي ولتفضيل المواطن اللحوم الحمراء على حساب البيضاء منها.

➢ إن هذه الموارد الطبيعية الفلاحية والحيوانية تساهم بشكل كبير في التنمية المحلية المستدامة من خلال استعمالها كمدخلات إنتاجية وغذائية وتصنيعية...الخ وقد تستخدم الموارد الحالية بشكل مكثف مما يؤدي

*أنظر الملحق رقم (06).

إلى قصر فترات السبات وانخفاض إنتاجية التربة وبالتالي المراهنة على مصير التنمية المحلية المستدامة في الولاية...الخ.

3- المناجم والمحاجر

تملك ولاية تبسة مجموعة من الموارد الطبيعية من أبرزها الرمل، الطين، الكلس، الحديد الفوسفات الحجر الرملي الكوارتزي.

- والجدول الموالي يبين الكميات المستخرجة والمصنعة من هذه المواد الأولية لسنة 2008.

جدول رقم (19): الكميات المستخرجة والمصنعة من الموارد الطبيعية في ولاية تبسة خلال سنة 2008.

المادة	التعيين	الإنتاج
الحديد	صناعة	1.145.056 طن
	استخراج	469.275 طن
الكلس	استخراج	434.054 م^3
		664.508 طن
الفوسفاط	صناعة	1.781.561 طن
الطين	استخراج	249.797 طن
الرمل	استخراج	89.615 م^3

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (07-أ-ب-ج).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ولاية تبسة تمتلك جملة من المواد الطبيعية التي تستخرجها وتصنعها والتي تسمح لها بخلق توليفة صناعية متكاملة بين صناعاتها الاستخراجية والتحويلية خاصة في مجال الحديد والفوسفاط وأيضا الكلس والرمل والطين التي تعتبر من المدخلات الرئيسية التي تعتمد عليها كل القطاعات وخاصة تلك المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية.

❖ تعتبر الموارد الطبيعية من الرمل، الطين، الكلس، الحديد الفوسفات، الحجر الرملي الكوارتزي في ولاية تبسة احد الأركان المهمة في التنمية المحلية المستدامة وذلك من خلال إحداث التقدم الصناعي والتحويلي، وتنبع أهميتها من خلال مساهمتها في النسيج الصناعي توفير مناصب العمل ومختلف المنتوجات سواء كانت المستعملة كسلع استهلاكية أو كسلع نصف مصنعة، وتتميز هذه الموارد في منطقة الدراسة بصفة عامة بالوفرة إلا أننا يمكن أن نلاحظ أن هناك استغلال غير مدروس وغير رشيد لهذه الموارد وهذا

مايعرضها إلي الاستتراف والندرة لكونها تعبر تقريبا من المصادر الأساسية لتوفير الدخل للمواطن المحلى وبالتالي تقليل حضوض الأجيال المستقبلية في استغلالها.

ثانيا: الإمكانيات البشرية:

بلغ عدد سكان ولاية تبسة حسب إحصائيات 2009 حوالي 660.058 نسمة موزعة كما يلي:

1- التوزيع السكاني حسب الجنس والفئة العمرية في ولاية تبسة

يمكن توضيح التوزيع السكاني حسب الجنس والفئة العمرية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (20): توزيع السكان حسب الجنس والفئة العمرية في ولاية تبسة في 2009.

الجنس / الفئة العمرية	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
0 إلى 4 سنوات	32.906	9,93	30.633	9,32	63.539	9,62
5 إلى 9 سنوات	29.957	9,04	28.989	8,82	58.946	8,93
10 إلى 14 سنوات	35.822	10,81	34.544	10,51	70.366	10,66
15 إلى 19 سنوات	39.501	11,92	38.028	11,57	77.529	11,75
20 إلى 24 سنوات	37.744	11,39	38.389	11,68	76.133	11,53
25 إلى 29 سنوات	32.641	9,85	32.736	9,96	65.377	9,9
30 إلى 34 سنوات	24.091	7,27	24.881	7,57	48.972	7,42
35 إلى 39 سنوات	19.618	5,92	20.904	6,36	40.522	6,14
40 إلى 44 سنوات	18.226	5,5	19.030	5,79	37.256	5,64
45 إلى 49 سنوات	15.741	4,75	16.204	4,93	31.945	4,84
50 إلى 54 سنوات	13.189	3,98	13.377	4,07	26.566	4,02
55 إلى 59 سنوات	9.676	2,92	9.038	2,75	18.714	2,84
60 إلى 64 سنوات	5.567	1,68	5.817	1,77	11.384	1,72
65 إلى 69 سنوات	5.832	1,76	5.785	1,76	11.617	1,76
70 إلى 74 سنوات	4.573	1,38	4.470	1,36	9.043	1,37
70 سنة فأكبر	6.298	1,9	5.851	1,78	12.149	1,84
المجموع	**331.382**	**50,20**	**328.676**	**49,80**	**660.058**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (08 – أ).

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الذكور تمثل 50,20% أي ما يعادل 331.382نسمة كما أن نسبة الإناث تمثل 49,80% من إجمالي السكان ما يعادل 328.676 نسمة كما أن فئة الشباب (15-39سنة) تمثل أكبر نسبة تقدر بـــ46,74% يليها فئة الأطفال (0-14 سنة) بنسبة 29,21% في حين قدرت نسبة الكهول والشيوخ بـــ 24,35%.

من خلال ما سبق نستنتج أن ولاية تبسة تمتلك طاقة شبابية معتبرة يمكن استخدامها كموارد بشرية في مختلف الميادين ويمكن أن تعطيها دفعة كبيرة في مجال تحقيق التنمية.

3-1- التوزيع السكاني حسب الدوائر في ولاية تبسة:

يمكن توضيح التوزيع السكاني حسب الدوائر في ولاية تبسة من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (21): توزيع السكان حسب الدوائر في ولاية تبسة لسنة 2009.

الدائرة	عدد السكان	النسبة %
تبسة	200.467	30
الكويف	32.483	05
مرسط	24.536	04
الماء الأبيض	16.365	02
العوينات	32.695	05
ونزة	85.642	13
بئر مقدم	38.983	06
بئر العاتر	85.743	13
العقلة	30.520	05
أم علي	9.964	02
نقرين	15.507	02
الشريعة	87.153	13
المجموع	**660.058**	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (08 -أ- ب-ج).

من بيانات الجدول السابق نلاحظ بأن دائرة تبسة أكبر الدوائر من حيث عدد السكان بنسبة 30% أي ما يعادل 203.467نسمة تليها دائرة الشريعة بـــ87.153نسمة وبنسبة 13% تليها دائرة بئر العاتر

بـــ85.743نسمة وبنسبة 13%، ثم دائرة الونزة بـــ85.642 نسمة وبنفس النسبة، في حين تشهد باقي الدوائر نقصا في عدد السكان حيث تراوحت النسب فيها ما بين (2% إلى 6%) حيث أن أم علي هي أقل الدوائر كثافة بنسبة 2%، وهذا بسبب الهجرة إلي عاصمة الولاية.

إن الموارد البشرية ترتبط بالتنمية المحلية المستدامة بعلاقة تبادلية، فمن ناحية تهدف التنمية المحلية المستدامة إلي تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية ولاسيما تحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والمدينة وبين المرأة والرجل، ومن ناحية أخري تلعب الموارد البشرية دورا مهما في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، وبالرغم من أن ولاية تبسة تمتلك طاقة شبابية كبيرة تتمثل في 52,38% وهذا ما بين 19 إلي 44 سنة وهي طاقة كبيرة يمكن توجيهها في خدمة البرامج التنموية الموجهة إلي الولاية إلا أن التوزع الغير مدروس والغير المخطط للسكان جعل منها نقطة سلبية أكثر منها ايجابية حيث نجد أن أكثر من 30% من سكان الولاية مستقر في عاصمتها، ومن ابرز ملامح هذا التوزيع السكاني نجد الانتشار السكاني الضعيف في بعض التجمعات السكانية الصغيرة المتناثرة، حيث لا تشكل التجمعات الصغيرة بؤر تساعد على استقطاب أنشطة اقتصادية واجتماعية، ولا تؤدي في النتيجة إلى توفير فرص استثمارية مجدية قادرة على استيعاب العمالة المتوفرة وهذا ما عمق من مشكلة التهريب واستنزاف الأراضي والزحف نحو عاصمة الولاية وغيرها من المشاكل الاجتماعية الأخرى المسجلة في هذه التجمعات وهذا بات يشكل عبء كبيرا على النظام الايكولوجي من خلال تزايد لمعدلات التلوث والرمي العشوائي للنفايات المنزلية والبني العشوائي...الخ وبالتالي الانعكاس السلبي على المياه الجوفية والاستغلال المفرط للأراضي الزراعية والتوزع العمراني على حساب هذه الأراضي والضغط على مرافق المدن وتناقص عمرها الإنتاجي وهذا ما يناقض بنود الاستدامة ويرهن حق الأجيال المستقبلية في هذه الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: الإمكانيات السياحية لولاية تبسة.

تمتلك ولاية تبسة إمكانيات في المجال السياحي يمكن أن تجعل منها أكبر قطب سياحي في الجزائر، وتتمثل هذه الإمكانيات السياحية في:

أولا: المواقع الطبيعية: تحظي ولاية تبسة بمواقع طبيعية ساحرة ومناظر فاتنة تمنح لزائريها الدلال والخيار للاستمتاع بأفضل الأجواء في رحابها وتؤمن لوحات طبيعية خلابة ومن أروع المناظر الطبيعية الممكن رؤيتها ومن هذه المواقع نجد:

1- **الحمامات:** وهي إحدى البلديات الشمالية لولاية تبسة وتبعد عن الولاية بحوالي 25كلم وكانت تسمي قديما **اكواسرريس** بمعني المياه القيصرية، وتوفر هذه المنطقة منظر جد خلابة للطبيعة العذراء التي زينتها مياه المنابع المتدفقة من صلب الصخور والأشجار والنباتات البرية مثل: الصفصاف...الخ*.

2- مغارات واد بوعكوس: تقع هذه المغارات في نفس المنطقة –منطقة الحمامات– وهي تحوى بداخلها أسرار من أصل الطبيعة المذهلة التي رسمتها تدفقات المياه الساخنة والباردة وتغيرات المناخ والتي أكسبت صخورها ألوان وأشكال ساحرة، وخارج هذه المغارات توجد قمم جبلية تشبه في تكوينها وأشكالها الجبال البركانية الموجود في الأهقار**.

3- خنقة بكارية: توجد هذه الأخيرة في بلدية بكارية التي تقع في الأقصى الحدود الشرقية للولاية، تتميز فيها الخنقة بطابعها الجذاب وغاباتها اليافعة بالأشجار البرية والمعروفة بالهدوء وخرير المياه العذبة الجارية من بطن الجبل والتي تسقي زائرها، ولقد سعت السلطات في الولاية للمحافظة على سير المياه فيها من خلال إنشاء أحواض وممرات تجري فيها المياه، ومنطقة ألعاب خاصة بالأطفال، وتعد خنقة بكارية من مناطق الاستجمام المفضلة لدى سكان ولاية تبسة***.

4- **منطقتي نقرين وفركان:** وهما منطقتين يقعان جنوب للولاية وفيهما يظهر وجه آخر لجمال المنطقة من خلال الطابع الصحراوي الذي يكسوها بواحته المزينة بشموخ النخيل وسواقي المياه المتدفقة خاصة بواد نقرين المنحدر من فج الجبل وتصاميم الهندسة الصحراوية الجد تقليدية****.

ثانيا: الحمامات المعدنية: تتوفر ولاية تبسة على منابع طبيعية بتركيبة معدنية جد غنية من شأنها استقطاب مشاريع لتشييد محطات معدنية مهمة، ومن بين هذه المنابع نجد منابع الحمامات وأوكس، وفيما يخص الحمامات نجد أن ولاية تبسة تتوفر على حمام طبيعي واحد هو حمام يحي بن طالب ببلدية المريج التي تقع على بعد 50كلم عن مقر الولاية، ويتميز هذا الحمام بطابعه التقليدي والقيمة العلاجية العالية لمياهه خاصة للأمراض الجلدية، كما يوفر فضاء ملائم للاستجمام والراحة.

ثالثا: المعالم التاريخية والدينية: إن تناوب العديد من الحضارات على ولاية تبسة جعلها تحتفظ بمعالم تاريخية ودينية وثقافية تجعل زائرها يسترجع ملامح وتفاصيل الحياة اليومية للشعوب التي مرت عليها وعبقريتهم الإبداعية التي خلقت منشآت تفيض روعة وجمالا.

- ومن المعالم التاريخية الأكثر شهرة في المنطقة وعلى جميع الأصعدة نجد:

*أنظر الملحق رقم (28-أ).
**أنظر الملحق رقم (28-ب) .
***أنظر الملحق رقم (28-ج) .
****أنظر الملحق رقم (28-د) .

1- قوس النصر كاراكالا: وهو من بقايا الآثار الرومانية، بني قوس النصر بأمر من القائد كورنليوس أقرليانوس الذي خصص له أموالا من ميزانية الجيش لبناء أقواس على شرف إمبراطور روما وتعهد بانجازه الإمبراطور **أورليوس أنطونيوس كاراكالا**، ويعتبر هذا القوس من روائع الآثار الرومانية في تبسة بالنظر إلي التقنية التي بني بها والتزينات التي تجسدها الكتابات اللاتينية والرسومات المتنوعة لحيوانات ونباتات وبعض الطيور التي كانت تحمل تمثال الآلهة "أوقست" التي يعتقد بأنها تحمي المدينة من كل مكروه، وعندما بني البيزنطيون السور أو القلعة حول المدينة أصبح قوس النصر أحد أبوابها، وفي عهد الأتراك أصبح أحد أبراج الحراسة، ويعد اليوم من أبرز أثار مدينة تبسة وأروعها من حيث القيمة التاريخية والجمالية والحضارية وهو خاضع في هذه الفترة إلي ترميمات وإصلاحات.

2- معبد مينارف: وهو من أشهر المباني الرومانية الدينية التي ما تزال قائمة بمدينة تبسة، وأقيم هذا المعبد الوثني لعبادة الآلهة مينارف وهي تجسد آلهة الحكمة والفن وتعرف عند الإغريق أثينا بنت جوبتير وشيد هذا المعبد في عهد الإمبراطور سيتم سيفر بين سنتي 217/193م، تحت إشراف أنطونيوس ويتميز هذا المعبد بشكله المستطيل وأعمدته الأسطوانية الضخمة المحيطة به بالإضافة إلي الرسومات والأشكال العديدة المجسدة على جدرانه الخارجية، وفي الوقت الحالي أصبح هذا المعبد متحف يتضمن قطع أثرية وفسيفساء قديمة من العهد الفينيقي*.

3- **البازيليك المسيحية:** تقع على بعد 500م عن قوس النصر كاراكالا، وقد شيدت على شرف السيدة كرسبين النومديـــة أول مناضلة في سبيل المسيحية، وبنيت البازيليك بين سنتي 310 و385م في عهد القنصل الإفريقي أنينوس جوليانوس بعد أن سمح إمبراطور روما بمساعدة رجال الدين والسماح للطبقات الثرية بالمشركة في بناء البازيليك بعد أن اعتنق الدين المسيحي، أصبح يطلق على هذه البناية الدينية اسم كاتدرائية**.

4- **المسرح المدرج:** شيد هذا المسرح في عهد الإمبراطور فيسباسيانوس حوالي 77م على شرف القنصل الخامس بعد عودة الاستقرار إلي تبسة وانتعاش ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وبني هذا المسرح لاستقبال عروض المصارعة الأوبرات، التمثيل...الخ***.

5- معالم تاريخية أخرى: بالإضافة إلي المعالم الأثرية والتاريخية السابقة هناك مجموعة أخرى من المعالم التي تخص بها ولاية تبسة والتي تزيد من روعتها الجمالية وتؤرخ أصولها الحضارية والثقافية ومنها **معصرة بريزقال** وهي واقعة بين الطريق الرابط بين عاصمة الولاية وبئر العاتر والتي تعود ملكيتها إلي العائلة الرومانية وشيدت في عهد الإمبراطور تراجانوس، **والمقبرة المسيحية** التي تتواجد على بعد 300م من المدينة العريقة والتي يعود تاريخها

*أنظر الملحق رقم (28-هـ) .
**أنظر الملحق رقم (28-و) .
***أنظر الملحق رقم (28-ز) .

إلي القرن الرابع والخامس ميلادي (الفترة المسيحية)، وآثار **تبسة القديمة** التي تعرف بتبسة الخالية محليا وهي تبعد عن الصور البيزنطي بـــ2كلم*، وغيرها من الآثار الأخرى...الخ.

- ومن المعالم الدينية والثقافية الموجودة في ولاية تبسة نجد**:

1- **المسجد العتيق:** الذي يعود تاريخ بناءه إلي ما قبل أن الاحتلال الفرنسي لتبسة وقد شيد في العهد العثماني وسط عاصمة الولاية، ويتميز هذا المسجد بطابعه الإسلامي المحض بحيث تزينه أعمدة رخامية وتيجان مصنوعة من الحجر، أما منارته فقد زينت بنقوش وزخارف إسلامية غاية في الروعة، ويعتبر هذا المسجد من المعالم الأثرية الإسلامية التي تفخر بها الولاية.

2- **مسجد وضريح سيدي بن سعيد:** وهو يقع داخل الصور البيزنطي تكريما لهذا الولي الصالح الذي عرف بالزهد والورع والصلاح، ويتكون هذا المبني الأثري من غرفة الصريح التي تعلوها قبة دائرية ومسجد صغير تقام فيه الصلوات ويتميز بالأعمدة الرخامية واللمسات الهندسية الغربية الإسلامية.

3- **معالم دينية وثقافية أخري:** من هذه المعالم الأثرية، سوق مدينة تبسة العريق، ضريح سيدي محمد الشريف، مسجد وضريح سيدي عبد الرحمن وجامع سيدي بوبطانة مغارات أو دواميس قسطل والجسر الروماني، مدرسة الشيخ العربي التبسي وأثار بلدية مرسط وزاوية سيدي عبد الله بمرسط، زاوية يحي بن طالب هذا علاوة على المدن القديمة بفركان ونقرين والمدينة القديمة للحمامات، وهي كلها شواهد حية تدل على التاريخ العريق لهذه الولاية.

رابعا: الصناعات التقليدية: تحتل ولاية تبسة مكانة رائدة في ميدان الصناعات التقليدية وذلك نظرا لتوفر المواد الأولية من صوف، خشب، جلود وطين وهذا ما جعل صناعاتها التقليدية تتميز بالتنوع والثراء من حيث الألوان والأشكال، ومن أهم المنتجات التقليدية التي تعتبر الرائدة والتي تتميز بها ولاية تبسة نجد زربية النمامشة التي يغلب عليها اللون الأحمر الداكن وتحمل رموز وتزيينات مستوحاة من الطبيعة، زربية الدراقة وحنبل المرقوم والبرنوس هذا بالإضافة إلي التحف الفخارية وصناعة سروج الفروسية والسلال التي تصنع من سعف النخيل***.

خامسا: هياكل الإيواء والوكالات السياحية: وتشمل:

1- **هياكل الإيواء السياحي:** تتوفر ولاية تبسة على مجموعة من الفنادق تضمن حسن الاستقبال وطيب المقام وهي موضحة في الجدول التالي:

*أنظر الملحق رقم (28-ك) .

**أنظر الملحق رقم (28-ل) .

***أنظر الملحق رقم (28-م) .

جدول رقم (22): هياكل الإيواء السياحي الموجودة في ولاية تبسة.

الرقم	اسم الهيكل	مكان التواجد
01	نزل الدير	حي الاستقلال – بلدية تبسة –
02	نزل الجرف	طريق خنشلة – بلدية الشريعة –
03	نزل الأمير	شارع الأمير عبد القادر – بلدية تبسة –
04	نزل الأهرام	طريق قسنطينة – بلدية تبسة –
05	نزل بن عصمان	حي الحدائق – بلدية تبسة –
06	نزل البهجة	طريق عنابة – بلدية تبسة –
07	نزل كاراكالا	طريق عنابة – بلدية تبسة –
08	نزل الأصيل	طريق تبسة – بلدية بئر العاتر –
09	نزل المنار	حي عيساوي عبد الرحمن – بلدية تبسة –
10	نزل طارق	طريق قسنطينة – بلدية تبسة –
11	نزل مرحبا	حي الحدائق – بلدية تبسة –
12	نزل العمران	طريق عنابة – بلدية تبسة –
13	نزل الزهراء	حي أول نوفمبر –بلدية ونزة–
14	نزل الشريف	حي القوافل – بلدية تبسة –
15	نزل ماهيا بالاس	حي أول نوفمبر –بلدية تبسة–

المصدر: من إعداد الطالب بناء على جولة بالمنطقة.

تلعب الفنادق وهياكل الإيواء دورا كبير في التنمية المحلية المستدامة وهذا بسبب العوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تضيفها إلي الاقتصاد المحلى من خلال عمليات توفير مناصب الشغل والعوائد المالية التي توفر من خلال الاهتمام بهذا النوع من الهياكل هذا من جانب ومن جانب آخر فهي تساهم في تنشيط السياحة الناتجة عن استغلال الإمكانيات الطبيعية والأثرية الموجود في الولاية وبالتالي التخفيف من استغلال الأراضي الفلاحية وتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية والخدماتية، إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول قلة هذه الهياكل بالرغم من الإمكانيات السياحية المتاحة هذا بالإضافة إلي تمركز معظم الهياكل في بلدية تبسة وتنعدم في البلديات والأخرى بالرغم من أن كل بلديات تبسة تقريبا هي أماكن أثرية طبيعية تصلح لأن تكون نقطة جذب سياحية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نسجل انخفاض هذه الأماكن في الولاية كلها بالرغم من هناك مناطق غنية مؤهلة لاستقبال مشاريع سياحية من فنادق، مركبات سياحية، مطاعم وهي تتمثل في:

- منطقة التوسع السياحي لبلدية الحمامات والتي تتربع على مساحة 3.6 هكتار؛
- منطقة التوسع السياحي لبلدية نقرين وتتربع على مساحة 15 هكتار؛

- منطقة التوسع السياحي لبلدية بكارية وتتربع على مساحة 14 هكتار.

وهذه المناطق توفر أفضل الظروف لتحقيق الاستثمارات السياحية الواعدة بسبب وقوعها في مناطق طبيعية خلابة تعتبر أقطاب سياحية يمكن استغلالها بغية الارتقاء بالجانب السياحي في المنطقة.

2- الوكالات السياحية: تعتبر الوكالات السياحية القلب النابض للسياحة والمنشط الأساسي للرحلات السياحية ورحالات الاستجمام وهي المحفز والمعلن على الإمكانيات المحلية في هذا الجانب إلا أننا نلاحظ أن هناك 05 وكالات سياحية وأسفار تنشط على مستوى ولاية تبسة تقدم خدماتها على طول أيام السنة، وبطبيعة الحال فعددها غير كافي لتنشيط السياحة والقيام بهذا القطاع في الولاية حيث أن معظمها يتجاهل هذا النوع من المهام والإعلان والترويج للسياحة الداخلية وتبني عمليات التوعية من خلال العروض والاقتراحات، أنما تقتصر أعمالهم إلا على أسفار الحج والعمرة ولا تحاول حتى استقطاب السياح، وهذه الوكالات 03 منها متمركز في بلدية تبسة و02 في بلدية الونزة وهي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (23): الوكالات السياحية الموجودة في ولاية تبسة.

الرقم	اسم الوكالة	مكان التواجد
01	وكالة الجرف للسياحة والأسفار	حي تيفاست – بلدية تبسة –
02	فرع وكالة نوميديا للسياحة والأسفار	حي الهواء الطلق – بلدية تبسة –
03	وكالة A.B.C. للسياحة والأسفار	حي البياضة الجديدة – بلدية ونزة –
04	وكالة قندوز للسياحة والأسفار	حي مبارك الليثي – بلدية ونزة –
05	وكالة براهمي للسياحة والأسفار	شارع هواري بومدين – بلدية تبسة –

المصدر: من إعداد الطالب بناء على جولة بالمنطقة.

➢ إن العلاقة بين المواقع التراثية والوكالات السياحية والتنمية هي علاقة ديناميكية يجب أن تدار بطريقة مستدامة، بحيث يجب أن تؤكد عمليات التخطيط والاستغلال على أهمية الحفاظ على هذه المواقع التراثية وتخطيط استثمارها السياحي من أجل حصول الزائر على التجربة المفيدة والممتعة وتكرار الزيارة، ومن المهم جداً إدراك الدور الكبير الذي تلعبه هذه الموارد والمنشآت السياحية، وأهمية الحفاظ عليها كونها مصدرا غير متجدد للأجيال المستقبلية حق فيه، وتأكيد حتمية إدارة عناصرها بطريقة تظهر التقدير والاحترام للذين عاشوا قبلنا وتظهر الحرص والاعتبار للذين سيأتون من بعدنا، وهي أيضاً مصدر للإحساس بالجمال والسلوكيات الإنسانية حيث يوفر إمكانية معايشة التنوع الثقافي، ويوفر تعبيرات مرئية لأحداث من الماضي ويمثل تعبيرات فيزيائية لتغيرات فكرية مع مرور الزمن، هذا علاوة على أنه يمثل موردا ماليا واجتماعيا غير محدود مما يضيفه للمجتمع المحلى من خلال التكامل بين القطاعات وتوفير لمناصب العمل للمواطن المحلى.

المطلب الثالث: الإمكانيات الصناعية لولاية تبسة.

تمتلك ولاية تبسة نسيج صناعي متكامل يساهم إلى حد ما في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وامتصاص اليد العامل بالولاية، وتتمثل هذه الإمكانيات الصناعية فيما يلي:

أولا: الصناعات الاستخراجية:

تتمثل الصناعات الاستخراجية في الولاية أساسا في استخراج الحديد الخام والفوسفات وتشمل المؤسسات التالية*:

- شركة مناجم الحديد الجزائرية (SOMIFER) بطاقة عمالية 93 عامل؛
- شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) بطاقة عمالية 192 عامل؛
- مؤسسة ميطال ستيل ونزة (MITTAL STEEL OUENZA) بطاقة عمالية 888 عامل؛
- المؤسسة ميطال ستيل بوخضرة (MITTAL STEEL BOUKHADRA) بطاقة عمالية 308عامل.

ثانيا: الصناعات التحويلية

تتمثل الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى في تحويل المعادن والبلاستيك وتشمل المؤسسات التالية*:

- الشركة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المسطحة (ANABIB) بطاقة عمالية 165 عامل؛
- الشركة ذات المسؤولية المحدودية لتحويل المعادن (SARL/SPK) بطاقة عمالية 87 عامل.

ثالثا: الصناعات الغذائية:

تتمثل الصناعات الغذائية الموجودة في ولاية تبسة في إنتاج المياه المعدنية والمشروبات الغازية، وإنتاج (السميد والفرينة) وتشمل المؤسسات الموالية**:

- المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة بعلوج وأبنائه للمياه المعدنية (الحمامات) (SARL/BAALOUDJE et FILS eaux minérales HAMMAMAT) بطاقة عمالية 76 عامل؛
- مؤسسة المطاحن الكبرى العوينات (GME Groupe SMID) بطاقة عمالية 73 عامل؛
- مطاحن سلمى تبسة (SEMOULERIE et MINOTRI SALMA) بطاقة عمالية 12 عامل؛
- مطاحن الهلال (SEMOULERIE et MINOTRI ELHILEL) بطاقة عمالية 35 عامل؛

*أنظر الملحق رقم (09-أ-ب).
*أنظر الملحق رقم (09 -ب-ج).
**أنظر الملحق رقم (09-أ-ب-ج).

- مطاحن بهلول (SEMOULERIE et MINOTRI BAHLOUL) بطاقة عمالية27 عامل؛
- مطاحن سيف (SEMOULERIE et MINOTRI SEIF) بطاقة عمالية 47 عامل؛
- مطاحن سيام (SEMOULERIE et MINOTRI DIAM) بطاقة عمالية 25 عامل؛
- مطاحن سالمي ارتيكا(SEMOULERIE et MINOTRI SALMI IRTIKA) بطاقة عمالية تعادل 17عامل؛
- مطاحن المرجان (SEMOULERIE et MINOTRI ELMOURJEN) بطاقة عمالية 65 عامل؛
- مطاحن موبروس (SEMOULERIE et MINOTRI MOUBROSS) بطاقة عمالية 43 عامل.

رابعا: مواد البناءً ومواد التنظيف: تتمثل أساسا في إنتاج (الآجر، حصى، البلاط، طلاء) ومواد التنظيف وتشمل المؤسسات التالية:

- شركة الاسمنت (SCT) بطاقة عمالية 355 عامل؛
- المؤسسة الوطنية للحصى (ENDE GRANULATS) بطاقة عمالية 73 عامل؛
- المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة لصناعة البلاط (SARL/IBCC) بطاعة عمالة 58عامل؛
- المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة لصناعة الغراء وطلاء البنايات (SARL/SATICOL) بطاقة عمالية 28 عامل؛
- شركة ذات مسؤولية محدودة لصناعة الآجر (SARL/SOAB) بطاقة عمالية 100عامل؛
- شركة ذات المسؤولية المحدودة لصناعة الآجر (SARL/BEN-AMOR) بطاقة عمالية 45عامل؛
- شركة مواد التنظيف الريمال (société de détergents du RHUMEL) بطاقة عمالية تقدر بـــ89عامل*.

خامسا: الصناعات التركيبية الميكانيكية: وتتمثل أساسا في تركيب الأجهزة الإلكترونية وتصنيع المعدات الميكانيكية وتشمل المؤسسات التالية:

- شركة ذات المسؤولية المحدودة السلام (ESLECTRONIQUE (LG) SARL/ ESSALAM) بطاقة عمالية 194 عامل؛
- الشركة الوطنية لتصنيع المواد الميكانيكية (FAMOS.GROUP. PMO) بطاقة عمالية 77 عامل**.

*أنظر الملحق رقم (09-أ-ج).

**أنظر الملحق رقم (09-أ-ج).

المطلب الرابع: المنشآت القاعدية والهياكل التربوية والثقافية لولاية تبسة.

لتهيئة المحيط الاقتصادي للمستثمرين بغية إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتنظيم عملها وأماكن تواجدها أصبح لازما توفير مجموعة من الهياكل والمنشآت الضرورية لدعم وتسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

أولا: المنشآت القاعدية لولاية تبسة:

تشتمل ولاية تبسة على جملة من الهياكل والمرافق القاعدية الأساسية كالبنوك وشركات التأمين وشبكة الطرقات والنقل ووسائل الإعلام، والولاية تتوفر على:

1- **المؤسسات المالية:** يوجد بالولاية عدة بنوك وفروع لشركات التأمين وهي:

- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)؛
- بنك الجزائر (BA)؛
- بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

إن كثرة المؤسسات المالية ووكالاتها بالولاية دليل على وجود نشاط في المعاملات الاقتصادية ويمكن استغلال هذه المؤسسات في منح القروض لإقامة المشاريع الاستثمارية وخاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

- كما يوجد بالولاية عدة فروع لشركات التأمين المختلفة أهمها:

- الشرك الجزائرية للتأمين (CAA)؛
- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)؛
- الشركة الدولية للتأمينات وإعادة التأمين (CIAR)؛
- العامة للتأمينات المتوسطية (GAM).

إضافة إلى ذلك نجد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) والصندوق الوطني للتقاعد (CNA) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).

2- المرافق الصحية: تمتلك ولاية تبسة حوالي 8مستشفيات بطاقة استيعابية إجمالية تقدر بـــ 1.137سرير، موزعة على مركز الولاية بمعدل مستشفيين بقدرة 263سرير، ومستشفي في بلدية بكارية بطاقة 252سرير والباقي موزعة على كل من دائرة مرسط، دائرة الكويف، العوينات، الونزة، بئر العاتر، ودائرة الشريعة وتمتلك ولاية تبسة حوالي 38 عيادة متعددة الخدمات بطاقة 81سرير، بالإضافة إلي 110قاعة علاج وقاعتين للولادة بـــ 25سرير وجناح واحد للحالات الخطرة بطاقة 85سرير يقع في عاصمة لولاية*.

3- **البريد والاتصالات:** يوفر قطاع البريد والاتصالات بولاية تبسة العديد من الخدمات في ميدان الاتصال والمراسلات، ومن أهم الإمكانيات المتوفرة نذكر:

جدول رقم (24): إمكانيات ولاية تبسة في مجال خدمات البريد والاتصالات لسنة 2009.

المؤسسات البريدية	عددها	الاتصالات	العدد
قابضات كاملة النشاط	56	المراكز الهاتفية	49
شبابيك ملحقة	01	عدد المشتركين في الهاتف	45.628
عدد الشبابيك	167	هاتف لكل 100 ساكن	%7
الكثافة البريدية	مكتب لكل 11.434 ساكن	عدد المشتركين في الهاتف المحمول	216.594
		عدد المشتركين في شبكة الانترنيت ADSL	5.314

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (11).

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن هناك حوالي 167شباك يسهر على خدمة المواطنين في الولاية، وهناك ما يعادل مكتب لكل من 11.434ساكن، أما فيما يخص الاشتراكات في مجال الخدمات الهاتفية والتكنولوجية فهي منخفضة مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان حيث نلاحظ أن نسبة الاشتراكات في الهاتف العادي 7% مقارنة بالهاتف المحمول الذي سجل سنة 2009 ما يعادل نسبة 32,81% من إجمالي السكان الذين يستعملون الهاتف النقال **(شريحة موبيليس)**، أما المشتركين في خدمات شبكة الأنترنات التابعة للمديرية الولائية للبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال هو 5.314ساكن أي بمعدل 8,05%، بالتالي نلاحظ أن الولاية مازالت تعاني من قلة الوعي في مجال التعامل مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الخاصة بالأنترنات والهواتف.

*أنظر الملحق رقم (10-أ-ب-ج-د-هـــ-و).

4- شبكات الطرقات والنقل في ولاية تبسة:

تضم شبكة الطرقات المتواجدة بالولاية 5 طرق وطنية بطول إجمالي 564,9 كلم موزعة كالتالي*:

- الطريق الوطني رقم 10 بطول 78,1كلم؛
- الطريق الوطني رقم 16 بطول 258,7كلم؛
- الطريق الوطني رقم 82 بطول 81,5 كلم؛
- الطريق الوطني رقم 83 بطول 71,1 كلم؛
- الطريق الوطني رقم 88 بطول 41,5 كلم.

كما ذكرنا سابقا تمتد الطرق الولائية على طول 564,9كلم نجد أن منها 247,7كلم هي طرق في وضعية ممتازة مقابل 310,15كلم في حالة متوسطة وحوالي 7كلم في حالة جد متدهورة وبالتالي يمكن القول أن النسبة الكبيرة من الطريق الوطني هي طرق صالحة للاستعمال، في حين تمتد الطرق البلدية على طول 1.625,3كلم نجد أن منها 421,7كلم هي طرق في حالة ممتازة مقابل 236كلم في خالة متوسطة وما يعادل 967,6كلم هي طريق رديئة، بالتالي نلاحظ أن النسبة الكبيرة من الطريق البلدي هي طريقة غير مطابقة للذي يجب أن يكون، ولقد دخلت الولاية في الآونة الأخيرة في مرحلة جد واسعة من الإصلاحات التي مست جميع المعابر البلدية منها والولائية.

- ويمكن توضيح حركية النقل البري للبضائع لولاية تبسة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (25): حركة النقل البري للسلع بولاية تبسة لسنة 2009.

نوع النقل	عدد المتعاملين	عدد وسائل النقل	حمولة منقولة (طن)
نقل عمومي	1.939	1.974	15.992,77
نقل خاص	3.037	3.901	35.435,06
مجموع	4.976	5.875	51.427,83

- **المصدر**: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (12-د) .

- أما بالنسبة لإمكانيات التنقل لمسافرين بين الولاية والولايات الأخرى وبين مركز الولاية وبلدياتها نجده ممثل في الجدول التالي:

*أنظر الملحق رقم (12-أ-ب-ج)

جدول رقم (26): حركة النقل البري للمسافرين بولاية تبسة لسنة 2009.

نوع الخط	عدد المتعاملين	عدد وسائل النقل	حمولة منقولة (مكان)
مابين الولايات	54	99	4.488
مابين البلديات	286	268	7.193
المتمدن	106	130	7.277
الريفي	20	24	540
المجموع	448	521	19.498

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (12-د).

- كما تجدر الإشارة لوجود محطة سكك حديدية تربط الولاية بعدد من الولايات الأخرى لنقل البضائع مثل ما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (27): حركة النقل بالسكك الحديدية في ولاية تبسة لسنة 2009.

التعيين	دخول البضاعة	خروج البضاعة
المقطورات	2.681	29.634
الحمولة المقابلة (طن)	135.145,27	1.601.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (12-د).

- وتجدر الإشارة إلى النشاط المتزايد لحركية النقل في مطار تبسة وهذا وما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (28): حركة النقل في مطار تبسة لسنة 2009.

التعيين	العدد
عدد الرحلات	875
المسافرين (ذهاب-إياب)	17.763
السلع المنقولة (طن)	3.757

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (12-د).

من خلال الجداول السابقة يمكن القول أن الولاية تتميز بقدرة كبيرة وإمكانيات برية وجوية تسمح لها بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية من خلال كمية السلع التي يتم تداولها بين الولاية ومحيطها الخارجي أو من حيث خدمة المسافرين سواء بينها وبين الولايات الأخرى أو على المستوى المحلى وليس فقط للجهات المتمدنة وإنما حتى على مستوى الأرياف بالرغم من أنها تبقي غير كافية لتحقيق متطلبات السكان المحليين.

ثانيا: الهياكل التربوية والثقافية في ولاية تبسة:

وتتمثل الهياكل التربوية والقافية في:

1- الهياكل التربوية قي ولاية تبسة: لقد حظي قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي باهتمام كبير من قبل الدولة خلال السنوات الأخيرة، وقد تجلى هذا الاهتمام بشكل واضح من خلال المخططات التنموية* التي خصصت مبالغ مالية معتبرة لدعم هذا القطاع وتنميته، وذلك بما يتماشى مع احتياجات المنطقة، وتتوفر الولاية على الهياكل التربوية الموالية:

1-1- الهياكل التربوية الابتدائية والمتوسطة والثانوية: يمكن توضيح توزيعها من خلال الجدول التالية:

جدول رقم (29): يوضح توزيع المتمدرسين والهياكل التربوية والمدرسين حسب أطوار التعليم في ولاية تبسة للسنة الدراسة 2010/2009.

التعيين / الطور	المتمدرسين	المدرسين	المدارس
الطور الأول والثاني	67.102	2.995	385
الطور الثالث	64.258	2.812	101
الطور الثانوي	26.378	1.378	32

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (13-أ-ب).

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن:

- هناك نسبة معتبرة من المتمدرسين في الطور الأول والثاني حيث وصل عددهم إلي 67.102 تلميذ منهم 35.154تلميذ أي بنسبة 52,39% من إجمالي المتمدرسين في هذين الطورين و31.948 تلميذة بمعدل 47,61% وبالتالي نلاحظ أن النسبة متقاربة جدا بين عدد الذكور والإناث في هذا الطور، ولقد سجلت أكبر نسبة للمتمدرسين في الطور الأول والثاني في دائرة تبسة بـــ20.711تلميذ منهم 10.648تلميذ و10.063تلميذة، ثم تليها دائرة العاتر باعتبارها ثاني أكبر دائرة من حيث المساحة وعدد السكان بـــ10.154تلميذ منهم

*سنتطرق لها في المبحث الثاني بالتفصيل.

5.360تلميذ و4795تلميذة وهذه النسب وان دلت تدل على تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في مجال التعليم في هذين الطورين وكذا لتدعيم الولاية للتعليم بدليل أن هناك حوالي 2.995مدرس أي بمدل أستاذ لكل 29 طالب، و385مدرسة موزعة على كل دوائر وبلديات الولاية؛

- أما بالنسبة إلي الطور الثالث فنلمح أن هناك حوالي 64.258 تلميذ منهم 34.503 تلميذ و29.755تلميذة ويمكن القول أن حتى في هذا الطور هناك تقارب بين نسبة تمدرس الأولاد والبنات وتوجد هناك حوالي 101مؤسسة موزعة على كل بلديات الولاية حيث توظف ما يقارب 2.812 مدرس أي بمعدل أستاذ لكل 23تلميذ*؛

- إن المشكلة الكبيرة تكمل في الطور الثانوي حيث قدر عدد المتمدرسين بـــ26.378تلميذ منهم 12.085تلميذ و14.293تلميذه بالتالي نلاحظ أن عدد الإناث بات أكبر من عدد الذكور، إن المشكلة التي يجب أن تأخذها السلطات المحلية في الولاية بعين الاعتبار هو عدم كفاية مؤسسات هذا الطور حيث قدرت بـــ32 مؤسسة غير متوفرة في معظم بلديات الولاية مثل: الحويجبات، المريج، العقلة المالحة...الخ وهذا مما يقلل من عدد المتمدرسين بسبب عدم قدرتهم على التنقل من مكان الإقامة إلي مكان الدراسة هذا من ناحية، ومن ناحية أخري نجد ترك الذكور في حد ذاتهم لمقاعد الدراسة بغية التشرد أو مساعدة العائلة بسبب عدم قدرة العائلة على تسديد متطلبات التمدرس، وأيضا ظاهرة وقف الآباء لبناتهم بحجة أن دخول البنت إلي الثانوية يعتبر عار وهذا في بعض المناطق التي مازالت تعاني من التخلف والرجعية، أما عدد المدرسين فكان 1.378أستاذ أي بما يعادل أستاذ لكل 19 طالب وهي نسبة مقبولة مقارنة بالعدد المسجل.

1-2- التعليم الجامعي: تمتلك ولاية تبسة جامعة تضم 05 كليات وهي كلية العلوم والتكنولوجية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الأدب واللغات وعلوم الاجتماع والعلوم الإنسانية، وأخيرا كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير.

تضم جامعة الشيخ العربي التبسي 21 قاعة للمحاضرة amphi-théâtres بسعة تقدر بـــ5.776 طالب و05 مكتبات تضم 12.000 كتاب، وقد وصل عدد الطلبة المسجلين خلال السنة الجامعية 2010/2009 إلى 13.685طالب منهم 1.957 طالب متحصل على الشهادة في 2009 و222طالب مسجل في دراسات ما بعد التدرج، أما بالنسبة للتأطير فقد بلغ 483 أستاذ دائم و190 أستاذ متعاقد، وفي ما يخص الإقامة فهي تضع تحت تصرف الطالب المقيم 05 اقامات جامعية منها 02 للطلبة و03 للطالبات بسعة إجمالية تقدر بـــ7.660 سرير شغل منها في السنة الجامعية 2010/2009 حوالي 5280 سرير**.

*أنظر الملحق رقم (13-أ-ب-ج-د-هـ-و).

**أنظر الملحق رقم (14-أ-ب-ج).

2- **الهياكل الثقافية والترفيهية:** تتمثل في المنشآت الثقافية التي تشمل دور الثقافة، قاعات السينما، المراكز الثقافية والتي يمكن من خلالها بعث الحركة الثقافية بالمنطقة وتنمية فكر الفرد لإعداده لتحقيق تنمية حقيقة للولاية، والجدول التالي يوضح أهم الهياكل الثقافية لولاية تبسة :

جدول رقم (30): أهم الهياكل الثقافية بولاية تبسة خلال سنة 2009.

المنشآت	العدد
دور الثقافة	01
المراكز الثقافية	09
متاحف	03
مكتبات	35
قاعات المطالعة	06
قاعات السينما	07

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من مديرية التخطيط.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن هناك عجز كبير في مجال دعم الثقافة في الولاية حيث نلاحظ أن هناك نقص كبير في المرافق الثقافية فمثلا نجد أم هناك دور واحد للثقافة يقع في عاصمة الولاية، وما يقارب 35 مكتبة موزعة على كل البلديات تقريبا أي بما يعادل مكتبة لكل 18.858ساكن وأكثرها سجل في دائرة الونزة بـــ 06 مكتبات ثم تليها عاصمة الولاية بـــ 04 مكتبات، و07 قاعات سينما.

بالتالي يمكن القول أن اهتمام سلطات الولاية بالجانب الثقافي غير مسجل تقريبا وهذا بدليل المرافق التي سجلت في الولاية سنة 2009 وهذا ما يجعل الآفات والمشاكل الاجتماعية تنتشر بسبب قلة الوعي والثقافة.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة

بعدما تناولنا في المبحث السابق مختلف الإمكانيات الطبيعية والبشرية والصناعية والقاعدية لولاية تبسة سنقوم بتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة من خلال البرامج والمخططات التي سخرت لخدمة التنمية المحلية المستدامة في الولاية والاجتهادات المحلية في سبيل الارتقاء بمتطلبات الاستدامة، والمعوقات التي تعاني منها الولاية والتي تقف في وجه تنمية الولاية، وذلك من خلال هذا المبحث الذي يناقش النقاط التالية:

- **المطلب الأول: برامج ومخططات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.**
- **المطلب الثاني: حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تبسة.**
- **المطلب الثالث: نتائج ومعوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.**

المطلب الأول: برامج التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.

لقد حظيت التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة باهتمام تجسد في البرامج التنموية المختلفة التي تميزت بالميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة والمخطط البلدي للتنمية، والبرامج القطاعية للتنمية المركزة وغير المركزة، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ليس بالمستوى الذي يطابق المقاييس العالمية بطبيعة الحال، وإنما بما يخدم المتطلبات البسيطة والغير المعقدة للمواطن التبسي الذي يسعي إلي وتحسين الظروف المعيشية من دخل وصحة وتعليم...الخ؟.

أولا: الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة:

اعتمد لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2004، وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات ولقد اشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول منه الإعلان العام للمنتخبين المحليين، والمخطط المحلي للعمل البيئي (الأجندة 21 المحلية)، وشمل عرضا للمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة[1].

[1]- أنظر الجداول رقم (07،08،09).

❖ تضمن الإعلان العام إعلان النوايا أو الالتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين تتمثل في:

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة؛
- وبالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن؛
- وبضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- وإشراك جميع الفاعلين؛ من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد، في المحافظة على البيئة؛
- والالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة؛
- والعزم على الحد أو التقليل من الانبعاثات الملوثة، والاقتصاد في الطاقة، واستعمال التكنولوجيات النظيفة، وحماية الموارد، وتطوير الفضاءات الطبيعية، كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

كما شمل الإعلان الالتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، أعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين، واستعمال وسائل التخطيط والتصور والوسائل التنظيمية والوسائل الاقتصادية وآليات إشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

❖ واشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي (الأجندة 21 محلية) والذي يعد أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، جملة من المحاور تضمنت ما يلي:

- ضرورة إيجاد تسير مستدام للموارد البيولوجية والطبيعية، واعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية؛
- إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، وتهيئة المناطق الصناعية؛
- حماية الأراضي الفلاحية؛
- تهيئة المدن، والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات، وتسيير المخاطر الكبرى؛
- استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي؛
- تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية؛
- القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة، وإنشاء الوظائف الخضراء.

❖ وتضمن المحور الثالث المتعلق بالمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، قيام البلديات بعمليات جرد وإحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال فترة البرنامج وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي، ودون أن يوضح الميثاق البلدي للبيئة طريقة تخصيص هذه العائدات المالية.

إضافة إلى الدور التنسيقي الذي تقوم به مديريات البيئة بين البلديات على مستوى الولاية، يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنسيق المحلي هو كيفية تصور نموذج شمولي لربط نسيج العلاقات بين مختلف المصالح المحلية التي تسهر على تسيير إحدى العناصر البيئية، والتي تخضع لوصايا وزارية مختلفة كمديرية المياه والري الغابات حفظ الصحة النباتية والحيوانية، والفلاحة، الصناعة، الطاقة، الثقافة، السياحة والبيئة.

هذا التحدي الكبير أجاب عليه المشرع الجزائري من خلال استحداث مديريات ولائية للبيئة التي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها وتتكفل المديرية الولائية للبيئة بتصور وتنفيذ برنامج لحماية البيئة على كل تراب الولاية، بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، ووضع التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته لاسيما التلوث، التصحر وانجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته، وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستاني[1].

إلا أن نظام عمل الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة و باعتباره التطبيق الأول في الجزائر، لا زال يثير الغموض حول كيفية التمويل، وكيفية إنجاز العمليات المرتبطة بحماية البيئة، وطريقة إجراء الرقابة، هذه الإشكاليات العالقة بالمخططات المحلية لا تسمح بتحديد دقيق لعلاقة الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في تسيير وحماية البيئة، وبذلك لا تتضح حدود مسؤولية الجماعات المحلية في تنفيذ أو عدم تنفيذ توجيهات هذه المواثيق البيئية المحلية.

ثانيا: المخطط البلدي للتنمية (PCD): تنص المادة 86 من القانون 90-80 بأنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر يدل على تجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، وهو عبارة عن مخطط شامل في البلدية يهدف من خلاله إلي دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ومحتوى المخطط عادة مايشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج التجارية، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

ويتكون المخطط البلدي للتنمية من عدة برامج وهي:

- **البرنامج العادي:** يكون هذا البرنامج في الحالات الاقتصادية العادية؛
- **البرنامج الاستعجالي:** لاتتم الاستفادة من الأغلفة المالية لهذا البرنامج إلا في الحالات الاستعجالية كحدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل...الخ؛
- **البرنامج التكميلي:** تتحصل الولاية على أغلفة مالية في إطار هذا البرنامج عند وجود عجز تمويلي في إطار البرامج الأخرى أو في إطار زيارات رئاسية؛
- **البرنامج الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا:** وهو برنامج يهدف إلى تنمية مناطق الهضاب العليا وباعتبار تبسة تابعة لهذه المناطق فقد استفادت من أغلفة مالية في إطار هذا المشروع؛

[1]- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جانفي 1996، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 03-494 المؤرخ في 14 ديسمبر 2003، المتعلق بإحداث مفتشيه للبيئة في الولاية، العدد 2003/80.

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** هذا البرنامج كترجمة لمحاولة النهوض بالاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 2001-2003 للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

- ويمكن توضيح تمويل المخطط البلدي للتنمية (PCD) في ولاية تبسة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (31): تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية (PCD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008).

السنة*	الغلاف المالي (10^3 دج)	نسبة التغيير (%)
1999	300.000	/
2000	655.000	118,33
2001	695.370	6,16
2002	675.000	-2,93
2003	738.000	9,33
2004	390.000	-47,15
2005	833.000	113,58
2006	2.967.000	265,18
2007	2.500.000	-15,74
2008	1.900.000	-24
المجموع	**15.106.740**	/

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (15-أ-ب-ج).

- والشكل التالي يبين لنا تطور الغلاف المالي الذي استفادت منه ولاية تبسة في إطار المخطط البلدي للتنمية:

الشكل رقم (08): تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية (PCD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008)

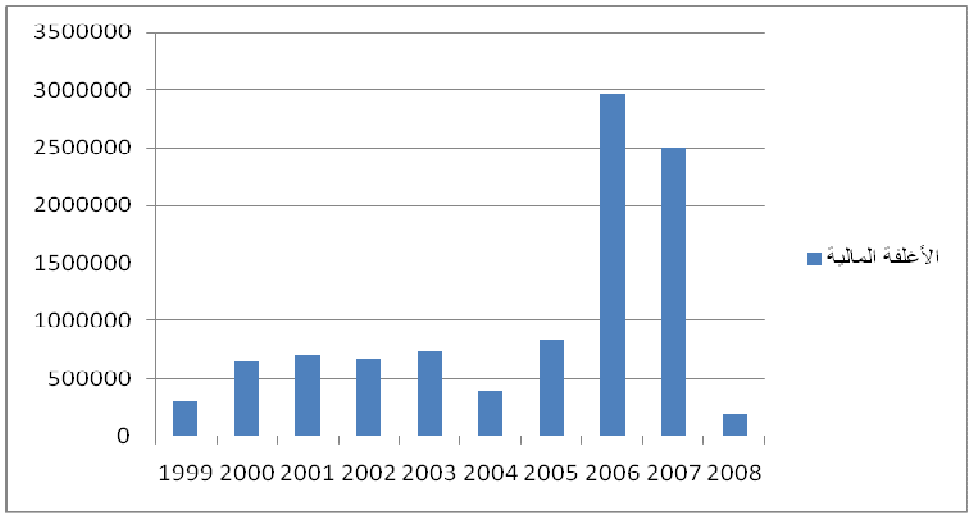

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها تبسة في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD) خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ

*عدم توفر المعلومات المتعلقة بسنة 2009.

15.106.740.000دج وهذا يدل على الرغبة في الإصلاحات والتنمية وتزويد الولاية بالتجهيزات الفلاحية والتجارية من أجل خلق مجال استثماري مغذي بكافة الإمكانيات.

كما يتبين لنا أن هناك تذبذب في قيمة الغلاف المالي من سنة إلي أخري، فمنذ 1999 حتى 2003 كانت استفادة الولاية من التغطية المالية للمخطط غير كبيرة أين كانت نسبة التغير لا تتجاوز 10%، وفي سنة 2005 وصل الغلاف المالي إلي 833.000دج ونسبة تغير بلغت 113,58% وهذا يدل على زيادة الاحتياجات، وسجلت الولاية أكبر غلاف مالي لها 2006 أين بلغ 2.967.000.000دج بنسبة تطور 256.18% مقارنتا بالسنة التي قبلها كما أن أدنى غلاف مالي كان سنة 1999 بمبلغ 300.000.000دج وهذا التغير في قيمة التمويل يرجع إلي الاختلاف إلى البرامج المسطرة من طرف البلدية وإلى احتياجات اسمية المحلية التي تتفاوت من سنة إلى أخرى.

ثالثا: البرنامج القطاعي الغير الممركز (PSD): يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة[1]، كما تخص هذه البرامج القطاعية برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي، وتبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب برنامج من التوزيع المكلف بالمالية ببرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ويبرز هذا المحور في الملحق المادي للبرنامج المعتمد أو المقاييس أو المؤشرات الأخرى، ويتكون هذا البرنامج من العناصر التالية:

- البرنامج العادي؛
- البرنامج الاستعجالي؛
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- البرنامج التكميلي؛
- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب: والذي استبدل بالبرنامج الخاص بتنمية مناطق الهضاب العليا وهو عبارة عن صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة من الوطن لتحقيق نوع من التوازن بين مختلف مناطق البلاد؛
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

- وفيما يلي الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي الغير الممركز.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق ل 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 04، الفقرة ب، ص: 8.

جدول رقم (32): تطور تمويل البرنامج القطاعي الغير الممركز (PSD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008)

السنة	الغلاف المالي (10^3 دج)	نسبة التغيير(%)
1999	374.442	/
2000	499.000	33.26
2001	1.982.544	297.30
2002	2.276.593	14.83
2003	4.915.430	115.19
2004	2.098.513	-57.31
2005	8.618.834	310.71
2006	28.849.922	234.73
2007	26.628.600	-7.70
2008	17.137.490	-35.64
المجموع	**105.527.890**	/

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (15-ا-ب-ج).

الشكل رقم (09): تطور تمويل البرنامج القطاعي الغير ممركز (PSD) في ولاية تبسة خلال الفترة (1999-2008).

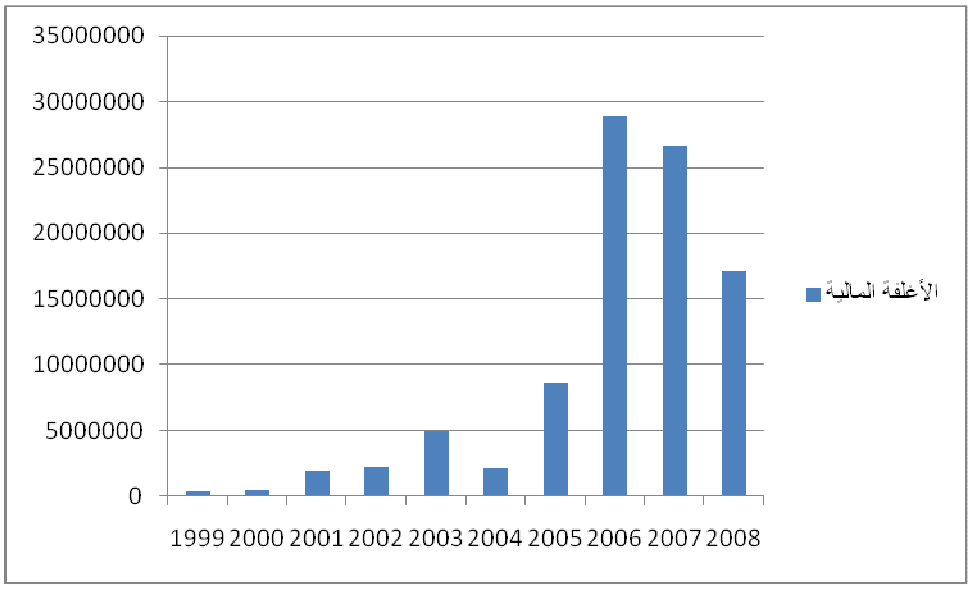

من خلال ما سبق نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها تبسة في إطار المخطط القطاعي الغير الممركز قد بلغت 105.527.890.000دج وهذا خلال الفترة الممتدة مابين 1999 و2008،

كما يمكن القول أن الأغلفة المالية تشهد تذبذب فلقد تضاعفت الأغلفة المالية بمعدل 297,30% فبعدما كانت في 2000 تقدر بـــ 499.000.000دج أصبحت بعد مرور سنة واحدة أي في سنة 2001 تقدر بـــ 1.982.544.000دج وهذا يوحي بزيادة المتطلبات المالية للولاية في هذه الآونة، كما نلاحظ تزايد قيمة

الأغلفة من سنة إلى أخرى وصولا إلي سنة 2003 ثم انخفضت في 2004 بنسبة انخفاض قدرت بـــ 57.31% لتسجل ارتفاعا جديدا في السنتين المواليتين، لتبلغ أقصى حد لها سنة 2006 بنسبة تطور 234.73% وبغلاف مالي قدر بـــ 28.849.922.000 دج لتعاود الانخفاض في السنتين المواليتين 2007 و2008 بنسبة انخفاض قدرت بـــ7.70% و 35.64% على التوالي.

ويرجع هذه التذبذب في قيمة الأغلفة المالية من سنة لأخرى إلى التغير في احتياجات المنطقة والتغير في المتطلبات المالية للمشاريع التنموية المسطرة والتي تنصب عندها أموال البرنامج.

رابعا: البرنامج القطاعي الممركز (CENTRALISE):

حسب ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 277/98 فإن هذا المخطط يكون تابع للإدارة المركزية حسب قطاعات النشاط، والتي تشملها الوزارات الموجودة على مستوى الحكومة، فهذه المخططات أو المشاريع هي نفقات متعلقة بالتجهيزات العمومية التي تقدمها الوزارات للمديريات التابعة لها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والموضوعية تحت تصرفها ووصايتها أو المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي، حيث تقوم هذه الوزارات بتقديم الدعم أو الغلاف المالي لهذه المشاريع وتراقب سير الأعمال بها حتى تتم عملية الإنجاز فمثلا وزارات الفلاحة تسطر مشروع فلاحي معين لصالح مديرية الفلاحة وتقوم بدعمه ماديا ومتابعته رقابيا[1].

ويتكون كسابقيه من:

- البرنامج العادي؛
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- البرنامج التكميلي؛
- برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا؛
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

- والجدول التالي يوضح الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار برنامج القطاعي الممركز:

[1] المادة04، المرجع نفسه، الفقرة ب، ص : 8.

جدول رقم (33): تطور تمويل البرنامج القطاعي الممركز خلال الفترة (1999-2007)

السنة	الغلاف المالي (10^3 دج)	نسبة التغيير(%)
1999	1.933.009	/
2000	2.420.480	25,21
2001	8.708.108	259,76
2002	2.185.984	-74,89
2003	2.834.274	29,66
2004	1.759.066	-37,93
2005	7.752.130	-340.69
2006	5.974.799	-22.93
2007	1.912.505	-67.99
المجموع	55.321.276	/

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (15-ا-ب-ج).

الشكل رقم (10): تطور تمويل البرنامج القطاعي الممركز خلال الفترة (1999-2007).

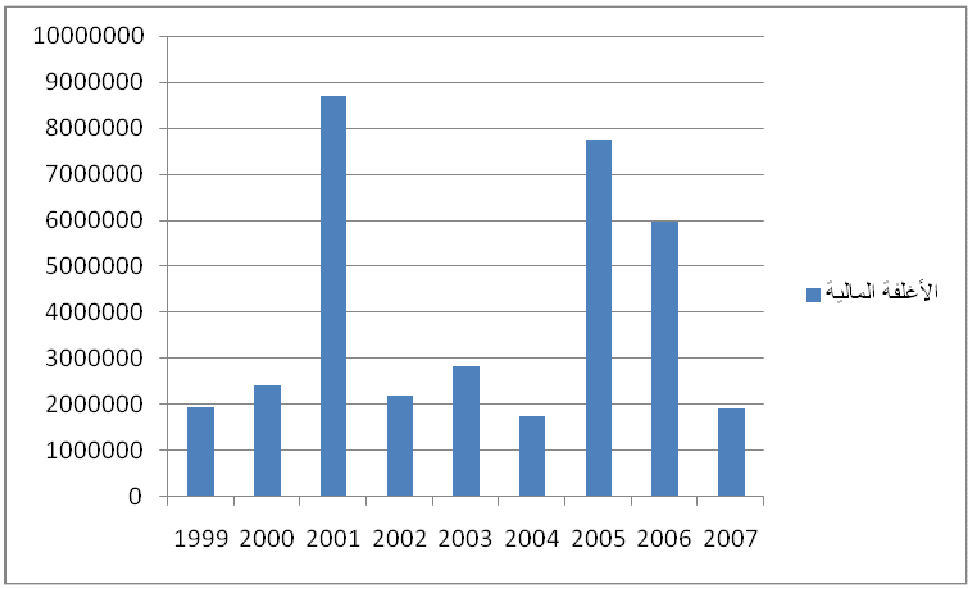

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الأغلفة المالية شهدت تذبذب من سنة إلى أخرى حيث نجد أن أكبر قيمة وصلت إليها الأغلفة المالية في ولاية تبسة وفي ظل هذا البرنامج كانت سنة 2001 أين وصلت إلي 8.708.108.000دج وأقل قيمة كانت في 2004 وقدرت بـــ1.759.066.000دج بينما قدرت حصيلة تمويل هذا البرنامج في ولاية تبسة حتى 2008 بـــ55.321.276.000دج، كما نسجل أن أكبر معدل ارتفاع في قيمة الغلاف كان بمعدل 259,76% سنة 2001 وأكبر قيمة انخفاض فيه كانت سنة 2005 وانخفض

بـــ 340.69%، ويرجع هذا التفاوت في قيمة الأغلفة المالية إلى حجم البرامج المسطرة من طرف الوزارات واحتياجات التنمية المحلية طبعا.

المطلب الثاني: حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تبسة

بعدما تم التطرق إلى مختلف البرامج التنموية لولاية تبسة، والأغلفة المالية التي رصدت لها سيتم توضيح تطور توزيعها حسب القطاعات*.

أولا: تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) على القطاعات.

ويمكن أن نبين تطور توضيح الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج وخلال الفترة الممتدة من 1999 إلي 2007 كما هو موضح في الجدول الموالي:

*سوف نقوم في هذا المطلب بالتطرق إلي دراسة التوزيعات المالية على القطاعات وهذا للمخطط البلدي للتنمية (PCD) وللبرنامج القطاعي الغير الممركز (PSD) وهذا خلال القترة الممتدة بين 1999 إلي 2007 وهذا بسبب غياب الإحصائيات والتوزيعات المتعلقة بالسنوات 2008 و2009، والإحصائيات المتعلقة بالتوزيعات القطاعية للبرنامج القطاعي الممركز وأيضا غياب جميع الإحصائيات المتعلقة بالجوانب المالية للميثاق البلدي للتنمية المستدامة.

جدول رقم (34): تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD على القطاعات خلال الفترة (1999-2007).

الوحدة: 10^3

الأغلفة والسنوات / القطاعات	الغلاف المالي 1999	الغلاف المالي 2000	الغلاف المالي 2001	الغلاف المالي 2002	الغلاف المالي 2003	الغلاف المالي 2004	الغلاف المالي 2005	الغلاف المالي 2006	الغلاف المالي 2007	المجموع	النسبة%
مسالك وطرق	116.149	286.800	141.600	120.410	90.940	55.900	167.350	955.880	897.050	2.831.599	29.49
تهيئة العمران	/	54.501	230.150	269.750	325.390	91.100	180.910	1.157.984	944.370	3.254.155	33.89
التغذية بالمياه الصالحة للشرب	93.817	148.041	185.880	130.210	189.000	183.080	326.170	280.516	176.190	1.712.904	17.84
الصرف الصحي	32.749	94.800	103.600	90.050	103.700	36.920	94.200	209.150	135.500	900.669	9.38
العمارات التابعة للبلدية	57.285	61.878	29.695	9.700	9.440	20.000	39.500	142.850	36.190	406.538	4.23
رياضة	/	/	375	18.900	7.000	2.000	10.500	102.200	102.500	243.475	2.54
ثقافة وترفيه	/	/	/	/	/	/	4.000	40.170	/	44.170	0.46
الصحة والنظافة	/	9.000	/	19.500	8.100	/	9.000	58.300	50.400	154.300	1.61
الشباب	/	/	1.000	/	/	/	/	18.950	7.800	27.750	0.29
التعليم والتكوين	/	/	/	12.480	780	1.000	1.400	/	/	15.660	0.16
المؤسسات التابعة للبلدية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0	0.00
البريد والهاتف	/	/	3.070	4.000	4.100	/	/	1.000	/	12.170	0.13
المجموع	300.000	655.020	695.370	675.000	738.000	390.000	833.000	2.967.000	2.350.000	9.603.390	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (16-ا-ب).

الشكل رقم (11): تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007)

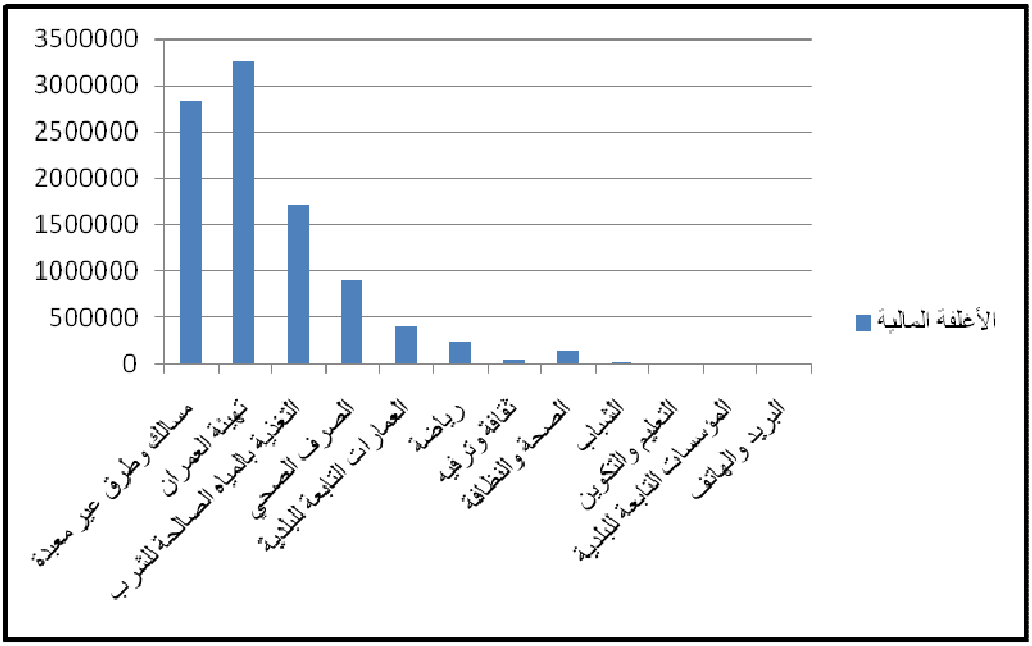

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ مايلي:

- نلاحظ أن قطاع تهيئة العمران استحوذ على أكبر نسبة من التمويل في إطار مخططات البلدية للتنمية وهذا بنسبة 33.89% من إجمالي التمويل خلال الفترة (1999-2007) وبمبلغ إجمالي يقدر بـــ3.254.155.000دج وبـــ368 عملية مع العلم أنه لم يستفد من التمويل خلال سنة 1999، يليه قطاع المسالك والطرق بنسبة 29.49% أي ما يعادل مبلغ 2.831.599.000دج وبمعدل 309 عملية، وقطاع التغذية بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ 1.712.904.000دج أي حوالي 17.80%، وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع الصرف الصحي بنسبة 9.38% وبمبلغ استثماري يقدر ب 900.665.000دج؛
- هناك مجموعة من القطاعات التي استفادت من الأغلفة المالية للمخطط البلدي للتنمية خلال جميع السنوات التي تطرقنا إليها أي من سنة 1999 إلي 2007، وعلى رأس هذه القطاعات نجد قطاع التغذية بالمياه الصالحة للشرب بـــ343 عملية وقطاع المسالك والطرق بمعدل 309 عملية، بالإضافة إلي قطاع الصرف الصحي الذي حصد حوالي 201 عملية وأيضا قطاع العمارات التابعة للبلدية 135 عملية، بينما هناك قطاع لم يستفد بأي نسبة من قيمة الأغلفة المالية خلال السنوات السابقة وهو قطاع المؤسسات التابعة للبلدية، ونلاحظ أيضا أن القطاعات الباقية لم تستفد بصفة مستمرة من التمويل مثل: الصحة والنظافة والشباب..الخ، وكانت سنة الغلاف المالي لسنة 2006 هو الأكثر توزيعا بين مختلف القطاعات ماعدا القطاع اليتيم الذي لم يستفد من أي غطاء مالي وهو قطاع المؤسسات التابعة للبلدية بسبب

استفادته من البرنامج القطاعي للتنمية، أما القطاعات التي استفادت بصفة مستمرة منذ 1999 إلي غاية 2007 فهي قطاع التغذية بـــ343 عملية وقطاع الصرف الصحي بـــ201عملية وقطاع العمارات التابعة للبلدية بـــ135عملية؛

- أما بالنسبة للقطاعات الأخرى والتي تتجسد في قطاع الخدمات بصفة عامة فإننا نلمح انخفاض التمويل والتوجه نحو هذا القطاع، حيث نجد أن أكبر غطاء مالي في هذا القطاع استفاد منه مجال الرياضة بمبلغ تمويلي قدر في مجمله بـــ 243.475.000 دج وبنسبة 2,54% وبـــ59 عملية، ثم الصحة والنظافة بـــ39عملية خصصت لها نسبة 1,61% من إجمالي الموارد المالية بما يعادل 154.300.000دج، بينما لم تتجاوز نسبة تمويل الشباب، التعليم والتكوين، البريد والهاتف، الثقافة والترفيه نسبة 0,5% من إجمالي الأغلفة المالية التي استفادت من خدماتها الولاية وهذا بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه هذه القطاعات في مجالات التوعية والثقافة والارتقاء بالوضعية الثقافية والاجتماعية والصحية للمجتمع.

➢ من خلال ما سبق يمكن القول أن ولاية تبسة لم تولى الاهتمام الكافي إلي القطاعات الخدماتية والثقافية في ظل هذا المخطط البلدي للتنمية مثلما اهتمت بالبنية التحتية التي تمثلت في إصلاحات الطرق والمسالك وتهيئة العمران والصرف الصحي، بالتالي فان الأغلفة المالية التي استغلتها الولاية خلال القترة من 1999 إلي 2007 وفي ظل المخطط البلدي للتنمية وجهتها إلي إصلاح المنشات القاعدية الأساسية.

ثانيا: تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات.

يمكن توضيح تطور توضيح الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج وخلال الفترة الممتدة من 1999 إلي 2007 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (35): تطور توزيع الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007).

الوحدة: 10^3 دج

القطاعات / الغلاف المالي	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع	النسبة%
العمران	/	/	/	315.225	611.000	30.000	873.000	1.530.000	2.590.000	5.949.225	7.33
الإسكان	/	/	/	50.000	/	/	/	40.000	/	90.000	0.12
الري	18.000	65.000	106.000	405.000	969.200	70.000	2.729.700	5.530.000	3.623.000	13.515.900	17.80
التهيئة	/	/	/	/	/	/	/	10.000	/	10.000	0.01
الغابات	/	/	/	/	20.000	70.000	33.300	830.000	188.000	1.141.300	0.50
الأشغال عمومية	/	/	316.000	251.000	817.900	212.000	1.847.400	8.325.000	12.124.000	23.893.300	31.46
الصحة	16.000	/	16.000	15.000	193.500	144.000	180.000	1.843.000	1.135.000	3.542.500	4.66
الشباب والرياضة	/	3.000	121.000	100.000	200.000	60.000	72.000	1.182.000	510.800	2.248.800	2.96
الطاقة والصناعة	/	/	/	7.000	40.000	/	/	40.000	60.000	147.000	0.19
النقل	/	/	/	/	/	/	/	140.000	/	140.000	0.18
التعليم	310.442	228.000	727.614	697.499	1.151.030	757.913	931.934	3.312.022	1.379.600	9.496.054	12.50
التكوين المهني	25.000	41.000	86.000	28.000	42.000	43.600	33.000	652.600	370.000	1.321.200	1.74
التعليم العالي	/	141.000	475.000	55.869	310.000	465.000	795.000	1.040.000	876.000	4.157.869	5.48
الفلاحة	2.000	17.000	12.000	26.000	36.000	/	/	/	/	93.000	0.12
المجاهدين	/	/	/	/	/	/	/	20.000	/	20.000	0.03
السياحة	/	/	/	/	/	/	/	9.000	/	9.000	0.01
البيئة	/	/	79.000	100.000	143.000	/	200.000	389.000	200.000	1.111.000	1.46
الثقافة	/	/	4.000	83.000	29.000	20.000	10.000	160.000	248.000	554.000	0.73
الحماية الاجتماعية	3.000	4.000	/	/	22.000	/	9.500	295.000	127.000	460.500	0.61
الدين	/	/	/	/	/	/	/	300	550.000	550.300	0.72
المنشآت الإدارية	/	/	39.930	103.000	307.000	226.000	554.000	2.682.000	1.952.500	5.864.430	7.72
البريد والاتصالات	/	/	/	40.000	23.800	/	/	/	/	6.3800	0.08
100 محل لكي بلدية	/	/	/	/	/	/	350.000	820.000	/	170.000ز1	1.54
التخزين	/	/	/	/	/	/	/	/	389.000	389.000	0.51
المجموع	374.442	499.000	1.982.544	2.276.593	4.915.430	2.098.513	8.618.834	28.849.922	26.322.900	75.938.178	100

الشكل رقم (12): تطور توزيع الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات خلال الفترة (1999-2007)

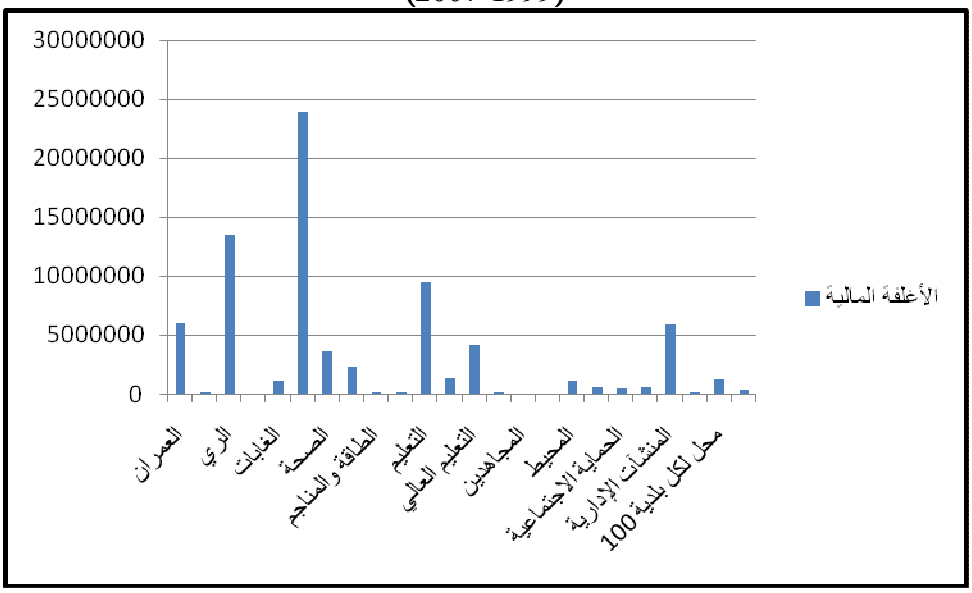

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

- أول نقطة يمكن لنا استخراجها من الجدول وذلك بمجرد النظر إليه وهو أن استفادة كل القطاعات من التغطية التمويلية أو بجزء من التمويل في إطار البرنامج القطاعي الغير ممركز بالرغم من أنها تتفاوت بين القطاعات وبين السنوات إلا أن كلها استفادت من التمويل، وكانت أكبر تغطية في 2006 أين خصص لها غلاف مالي قدر بـــ 28.849.922.000دج وتمت تغطية كل القطاعات تقريبا ما عدا قطاع الفلاحة، البريد والاتصالات، وبرنامج الـــ100 محل لكل بلدية، والغلاف المالي الأقل تغطية للقطاعات كان سنة 1999 أين تمت تغطية 06قطاعات بغلاف مالي قدر بـــ 374.442.000دج؛

- ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أكبر استفادة مالية خلال الفترة 1999 إلي 2007 كانت من نصيب قطاع الأشغال العمومية حيث استفاد من غطاء مالي وصل إلي 31,46% أي ما يعادل مبلغ 23.893.300.000دج من إجمالي الحصيلة المالية التي استفادت منها الولاية في ظل البرنامج القطاعي الغير ممركز وبمجموع 94 عملية وكانت أول استفادة له في سنة 2001 وأكبر قيمة تحصل عليها هذا القطاع سنة 2007 وكانت 12.124.000.000دج يليه قطاع الري بنسبة 17,80% من إجمالي التمويل أي ما يعادل 13.515.900.000دج وبمجموع 66 عملية وهو من القطاعات التي استفادت وبصفة مستمرة من التغطية المالية خلال الفترة 1999 إلي 2007 وكانت أكبر استفادة له سنة 2006 أين تحصل على 5.530.000.000دج، قطاع التعليم الذي يعتبر من القطاعات التي استفادت من التمويل بصفة مستمرة والذي استفادة بنسبة 12,50% من إجمالي التمويل خلال السنوات سابقة الذكر وسجلت أكبر قيمة تمويلية لهذا القطاع سنة 2006 بـــ3.312.022.000دج؛

- وأصغر قيمة تمويل سجلت خلال الفترة 1999-2007 كانت ضمن قطاع السياحة حيث قدرت بـــ9.000.000دج أي بما يعادل 0,01% من إجمالي التمويل؛

- هناك مجموعة من القطاعات التي لم تستفد بشكل كافي من التغطية المالية المخصصة للبرنامج القطاعي الغير الممركز، ومن هذه القطاعات نجد قطاع البيئة الذي تحصل على إجمالي تمويل قدر بـــ1.111.000.000دج وبنسبة 1,46% من إجمالي الأغلفة المالية المخصصة للبرنامج الغير ممركز وبـــ19عملية وقد تحصلت البيئة على أكبر غطاء مالي سنة 2006 بقيمة 389.000.000دج، وقطاع الفلاحة حيث بلغت التمويل 93.000.000دج وبنسبة 0,12%.

المطلب الثالث: نتائج التنمية المحلية المستدامة ومعوقاتها في ولاية تبسة

لقد سعت الولاية باسم التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة إلي الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمجتمعها المحلى بالرغم من غياب المؤشرات الأساسية التي تعكس مفاهيم التنمية المحلية ومفهوم الاستدامة، وتعترض عملية تجسيد التنمية المحلية المستدامة في الولاية عدة مشاكل وعراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة وقد حاولت السلطات المحلية التقليص من حدتها في إطار البرامج والسياسات التنموية، التي انتهجتها والتي كان لها انعكاسها الإيجابي على الولاية.

أولا: نتائج التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة

إن ضبط وتحليل النتائج المسجلة على مستوى الولاية يسمح باستخلاص تطور إيجابي في أغلب القطاعات.

1- نتائج التنمية المحلية المستدامة على مستوى الظروف المعيشية للمواطنين:

يمكن إبراز التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تطور بعض المؤشرات الاجتماعية التي نذكرها في النقاط التالية:

- ✓ بلغت نسبة إيصال الكهرباء 98% خلال سنة 2009*، حيث كانت سنة 2000 تغطي ما يقارب 80% ونسبة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي قد ارتفعت من 51% في الفترة 2004 إلى 53,8% سنة 2009 وستصل إلى 70% مع نهاية 2010**، كما قدرت نسبة الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب بلغت 89% سنة 2009***؛
- ✓ وفي ما يخص جانب الصحة والتعليم نجد أن هناك تحسن ملحوظ في هذين المجالين ونجد مثلا ارتفاع عدد المتمدرسين والناجحين حيث نجد أن نسبة المتمدرسين ذوي سن (6-15 سنة) ارتفع عددهم من 84,16% سنة 2008/2007 إلي 84,48% في السنة الدراسية 2010/2009 أما بالنسبة للمتمدرسين ذوي سن (15-19)

*بناء على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم.
**بناء على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم.
***أنظر الملحق رقم (04-د).

سنة فارتفع عددهم من 44,28% إلي 47,84%، وبالنسبة لمعدلات النجاح في شهادات التعليم الأساسي والبكالوريا فنجد أن ولاية تبسة من الولايات التي حققت تقدما كبيرا في هذا المجال حيث ارتفع معدل النجاح في شهادة التعليم الأساسي من 58,2% إلي 67,95% مقابل أن النجاح في البكالوريا ارتفع من 48% سنة 2009/2008 إلي 51,46 % في 2010/2009*؛

- ✓ أما في ما يخص مجال الصحة نجد أن الولاية تعاني من قلة المرافق الصحية وملاحقها، حيث نجد أن كل 1000 ساكن يقابله 1,85 سرير، وهناك طبيب لكل 1.760 ساكن، وطبيب مختص لكل 5.594ساكن وبطبيب أسنان لكل 4.400 ساكن، أما بالنسبة للصيادلة فسجل سنة 2009 صيدلي لكل 5.077ساكن، أما فيما يخص الخدمات داخل المستشفيات والعيادات فنسجل أعلى خدمة ممكنة حيث سجلت 1,5% كنسبة وفاة داخل هذه المراكز، و72حالة وفاة في الولادة مقابل 100.000حالة، و82,25% كنسبة ولادة على أرقي مستوي، بالتالي يمكن القول أنه وبالرغم من قلة المرافق الصحية في الولاية إلا أن الخدمات الصحية تسعي تحقيق أعلى درجات الرضا والأمان للمواطن وهي في تحسن ملحوظ مقرنة بالسنوات الماضية**.
- ✓ وفي مجال الترفيه والهياكل الترفيهية فان الولاية تبقي تعاني من قلة المرافق الترفيهية والتثقيفية التي تعتبر من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة والتي تعد من أهم النقاط التي يجب معالجتها والإشراف عليها وتمويلها وذلك للتقليل من ظواهر العنف والجرم واستغلال تلك الطاقات في دفع عجلة التنمية وليس توجيهها لكي تعتبر عائق في وجه هذه التنمية؛

2- نتائجها في مجال التشغيل:

إن المجهودات التي قامت بها الدولة في مجال الاعتمادات الممنوحة للولاية في إطار البرامج التنموية وخاصة هيئات وهياكل دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قد مكن من خلق مناصب شغل جديدة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (36): تطور التشغيل في ولاية تبسة في الفترة (2005-2009).

السنة / الفئة	2005	2006	2007	2008	2009
عدد القادرين على العمل	158.004	162.176	166.457	156.406	154.220
عدد المشتغلين	126.313	129.742	133.400	128.561	130.567
عدد البطالين	31.691	32.434	33.057	27.845	23.653
نسبة البطالة %	20,06	20,00	19,85	17,80	15,33

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من مديرية العمل بولاية تبسة.

*أنظر الملحق رقم (13-ز).

**أنظر الملحق رقم (17).

الشكل رقم (13): تطور التشغيل ولاية تبسة خلال (2005-2009).

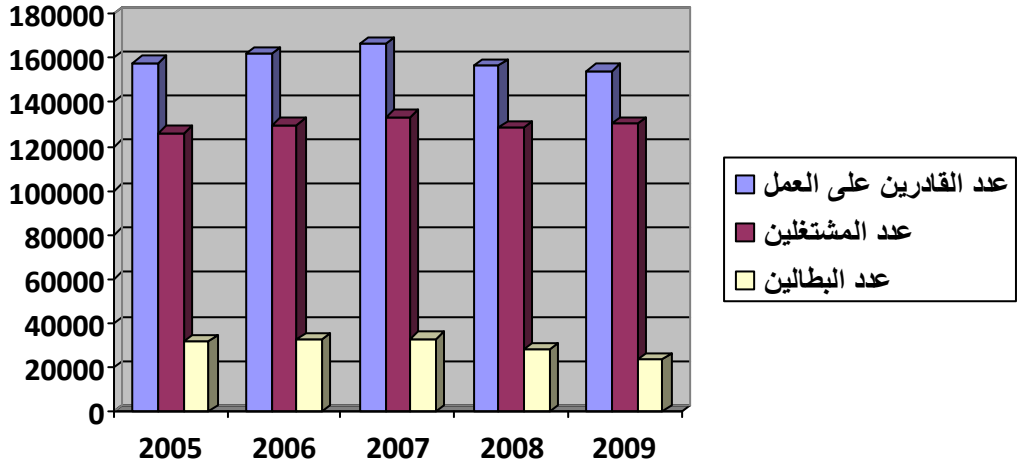

من خلال الجدول والشكل السابق يتضح أن مجهودات الولاية في مجال توفير مناصب الشغل للأغلبية هو أمر تعكسه معدلات التطور الموضحة في هذا الجدول وأعمدة هذا الشكل حيث نلمس ارتفاع نسبة التشغيل من 126.313عامل سنة 2005 إلى 130.567عامل سنة 2009 وانخفاض نسبة البطالة من 31.691عامل سنة 2005 إلى 23.653شخص سنة 2009، وفي نفس سنة 2008 سجلت الولاية ما يعادل 17,80% من عدد الأفراد القادرين على العمل في حالة بطالة، بينما انخفضت نسبة البطالين القادرين على العمل في السنة الموالية إلي 15,33%، ونلاحظ أيضا أن هناك علاقة طردية بين عدد القادرين على العمل والعاملين فعليا مثلا نجد أن ارتفاع عدد القادرين على العمل من 162.176عامل سنة 2006 إلي 166.457عامل في السنة الموالية صحبه ارتفاع عدد العمال الفعلين بـــ3.658 عامل، وبالتالي فتجسيد هذه المشاريع نتج عنه تطور محسوس في مجال إنشاء مناصب الشغل وتحسين ظروف معيشة المواطنين والتقليل من مستويات البطالة في الولاية حيث انخفضت من 20,06% إلي 15,33%.

3- في ميدان الفلاحة والثروة الحيوانية:

وسوف نحاول إبراز معدلات التطور للولاية في هذا المجال من خلال مجموعة نقاط تقع في صميم هذا الميدان:

- ✓ سجلت ولاية تبسة زيادة في مساحات الأراضي المستصلحة حيث كانت سنة 2000 تقدر بحوالي 307.733 هكتار ووصلت إلى 312.175 هكتار سنة 2007*، ومنذ 2007 حتى 2009 لم تسجل الولاية حتى زيادة في قيمة الأراضي المستصلحة** وهذا بسبب قلة التغطية المالية الموجه لهذا القطاع بدليل أن نصيبها من الإجمالي المالي للبرنامج القطاعي الغير ممركز وصل إبان الفترة 1999 إلي 2007 ما يعادل 0,12% و لم يتجاوز التمويل سنة 2003، وفيما يخص الحبوب هناك زيادة كبيرة في هذا المجال حيث سجلت الولاية سنة 2007 ما

*أنظر الملحق رقم (18).
**أنظر الجدول رقم (14).

قيمته 1.016.130قنطار وفي المقابل سجلت سنة 2009 ما يعادل 2.255.000قنطار حيث أن الولاية في سنة 2009 حققت فائض في إنتاج الحبوب يتجاوز استهلاكها بـــ95,22%؛

✓ ومن جانب آخر تعد مشكلة توافر الأراضي المتاحة للسكن عائقا رئيساً أمام تنفيـــذ مشـــاريع الإســـكان والتوسع العمراني ولقد أدّى ارتفاع الضغط السكاني وارتفاع الكثافة السكانية وطبوغرافية المدينة إلى ارتفـــاع كبير في أسعار الأراضي، وتوجه التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، حيث كان لذلك آثـــار سلبية على الإنتاج الزراعي الذي يشتد الطلب عليه نظرا لتزايد عدد السكان الذي وصل إلي 660.058نسمة، بالإضافة إلى تقلص عدد العاملين في قطاع الزراعة بسبب تحوّلهم إلى العمل في القطاعات الأخـــرى وخاصـــة القطاعات الغير رسمية، ولقد نشأت العديد من التجمعات السكنية على أراض زراعية، خاصـــة في الجهـــات الجنوبية والشمالية للولاية، مثل الأحياء العشوائية الظاهرة في عاصمة المدينة كحي لاروكاد والزاوية وميزاب، و يظهر أن السلطات المحلية تستجيب للطلب على الأراضي السكنية بتوسيع مساحتها رغم الكلفة الاقتصـــادية الباهظة لهذا التوسع سواء من حيث كلفة الأرض أو شبكة البنية التحتية أو الخسارة الناجمة عن تآكل الأراضي الزراعية وتأتي هذه الاستجابات في غياب سياسة طويلة الأمد للتخطيط الحضري.

✓ ونجد أن إنتاج الخضروات وخاصة البطاطا أصبح في ارتفاع مستمر حيث حققت فائض في إنتاج الخضروات قدر سنة 2009 بأكثر من الاستهلاك بـــ3,10% مقابل عجز بـــ33,1% سنة 2007، أما بالنسبة للبطاطا فنجد أن الولاية وصلت إلي فائض في الإنتاج يغطي استهلاكها بنسبة 130,3% مقابل 84,54% سنة 2007 وهذا بالرغم من الإهمال الذي عرفة القطاع الزراعي في المدة الأخير؛

✓ لقد كانت ولاية تبسة تعطي عناية كبيرة لتربية المواشي مثل: تربية الأغنام والأبقار والماعز، الإبل والخيول، إلا أن هذه العناية في تناقص مستمر وتدهور ملحوظ وهذا ما تعكسه الإحصائيات حيث سجلت انخفاضا في أحجام هذه الأنواع على المستوى والولائي، حيث كانت مثلا كمية الأبقار الموجودة في الولاية سنة 2001/2000 تقدر بـــ16,990رأس وانخفضت في 2009 إلي 12000رأس أما بالنسبة للأغنام والماعز فقد سجلتا حالة من التذبذب، فقد كانت الأغنام سنة 2001/2000 تقدر بـــ924.088رأس وانخفضت إلي 700.000رأس في 2009، أما الماعز فكان في نفس السنة يقدر بـــ 164.799رأس وأصبحت في 2009 ما يعادل 154.000 رأس، والخيول أصبحت بعدما كانت 350 رأس، على غرار والإبل التي سجلت ارتفاعا وصل إلي 445رأس بعدما كان 312رأس سنة 2001/2000*؛

✓ أما ما هو متعلق بالإنتاج الحيواني فلاحظ نقص كمية اللحوم الحمراء المنتجة حيث كانت في 2007 تقدر بـــ72.295قنطار وبعدما كانت تحقيق اكتفاء ذاتي وبنسبة 75,60% من احتياجات السكان، أصبحت في 2009 تحقق 71,76% وبكمية 66.497 قنطار.

*أنظر الملحق رقم (05-و).

ثانيا: معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة:

تعاني ولاية تبسة في سبيل بلوغ تنمية محلية مستدامة معوقات على جميع الأصعدة وضمن جميع المجالات الطبيعية والبيئية ، الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يحد من بلوغها متطلبات الاستدامة سواء على الصعيد المحلى أو على الصعيد الوطني، ومن هذه المعوقات نجد:

1- المعوقات الطبيعية والبيئية:

تعاني الولاية من عدة عراقيل طبيعية وبيئية أثرت ومازالت تؤثر سلبا على مسيرتها التنموية ومن هذه العراقيل نسجل:

- إن أكبر مشكل بات يؤثر على الحالة الطبيعية والبيئية للمنطقة هو مشكل التصحر الذي أصبح يلعب دور كبير في التأثير على حياة المواطن وذلك من خلال تلويث الهواء بالغبار والأتربة بالإضافة إلي التغير الكبير الذي أصاب المنطقة من ناحية المناخ وارتفاع في درجات الحرارة وكذلك تقلص التنوعات الحيوية؛

- شح الموارد المائية وتعاقب مواسم الجفاف التي تعيق من تقدم ونجاح المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي واستزراعها بالإضافة إلي قلة السدود الطبيعية والمجاري المائية التي تساعد في حصاد المياه بغية استخدامها في دعم النشاطات الفلاحية والاجتماعية بصفة عامة مثل: توفير مياه للشرب والري...الخ؛

- قساوة المناخ ذو الطابع القاري، الذي يتميز بدرجة حرارة عالية بالإضافة إلى رياح الشهيلي التي تشكل خطرا على المحاصيل الزراعية؛

- نقص المساحات الزراعية ذات البقايا المستعملة في تغذية الماشية؛

- كما تعاني الغابات في ولاية تبسة من مشكل الحرق والقطع الشجري الغير مدروس والذي أدى إلي اندثار واختفاء أنواع الحشائش والأعشاب الرعوية والموارد الطبيعية النباتية والحيوانية التي كانت تتميز بها غابات المنطقة؛

- ملوحة التربة ومياه الري وارتفاع نسبة الصوديوم في التربة وتدهور التركيبة الفيزيائية والكيميائية للتربة مع فقر التربة من المواد العضوية مما يزيد من التكاليف المفروضة على النشاط الفلاحي*؛

- استتراف المراعي الطبيعية من خلال الرعي الجائر العشوائي وغياب استصلاحها –المراعي- عن طريق استزراع وغرس الأصناف المحلية والملائمة للظروف البيئية للمنطقة؛

- الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والتي تعتبر ثروات غير متجددة بسرعة؛

- مشكل التلوث الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة نظرا لصرف النفايات بصفة غير منظمة بداية من المخلفات الناجمة عن المنازل والمطاعم والفنادق وغيرها، وهي مواد معروفة تشكل غالبا من فضلات الخضار والفواكه والورق والبلاستيك وأيضا كل المخلفات الناتجة عن كافة الأنشطة الزراعية والحيوانية ونفايات

*بناء على معلومات مقدمة من مديرية البيئة.

المسالخ، بما فيها إفرازات الحيوانات، جيف الحيوانات وبقايا الأعلاف والأسمدة والمبيدات المستعملة والمبيدات الكيماوية التي تساهم في تلويث الموارد المائية السطحية منها والجوفية، بالإضافة إلي النفايات أخري ناجمة عن عمليات الهدم والبناء والتي عادة ما تتشكل من أتربة ورمال وبقايا مواد البناء، الهدم والرميم المختلفة وتتميـــز بضخامة حجمـــها؛

- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي، بالإضافة غياب المناطق المخصصة لرمي البقايا والنفايات ليس فقط على مستوى المصبات النهائية في الولاية وإنما حتى على مستوى الأحياء حيث لاحظنا أن هناك كمية كبيرة من النفايات المكدسة من مختلف الأنواع وهناك مجموعة كبيرة من المزابل الفوضوية والغير مراقبة، مما يدل على غياب دور المجالس البلدية في أعمال التنظيف وجمع النفايات والتخلص منها وإحداث وصيانة شبكات تصريف المياه المستعملة، تأمين ذبح المواشي في ظروف صحية، ومراقبة المأكولات ومحلات بيع المواد الغذائية (اللحوم، الأسماك، الخضر، المقاهي ...) والمحافظة على النظافة والصحة العامة ومنع رمي الفضلات و الأوساخ على الأرصفة والطرقات والأماكن العامة؛

- يبلغ عدد مكاب النفايات في ولاية تبسة 05مكبات عمومية، وتعتبر بعض هذه المواقع غير معتمدة رسمياً، ويتم إلقاء النفايات فيها بطرق عشوائية والعمل جار على وقف تشغيلها واستبدالها بمواقع جديدة وخاصة المكب الجديد ببلدية بئر العاتر الذي يفترض أن يكون مطابق للمعايير الدولية، وتدار هذه المكاب من قبل البلدية، ومن أهم السلبيات في عملية إدارة النفايات الصلبة عدم اختيار المواقع المناسبة والآمنة بيئياً رغم اشتراك الجهات المعنية بعملية الاختيار والنقص الكبير في الآليات الثقيلة الضرورية لعمليات الطمر النهائي وعدم تبطين المكاب رغم حاجة بعض المواقع إلى تبطين لقربها من المياه الجوفية وبسبب النفاذية العالية للتربة إضافة إلى عدم وضع أنظمة لجمع العصارة المتولدة من النفايات، وهناك مشكلة في مكاب النفايات الصلبة تتمثل في استخدام هذه المكاب للتخلص من النفايات السائلة المترلية والصناعية (المياه العادمة) الأمر الذي يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية. بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة فعالة لفرز النفايات وإعادة تدويرها وعدم وجود المعالجات الميكانيكية والبيولوجية المتبعة في الدول المتقدمة لتقليل حجم النفايات وإطالة عمر المكاب وإنتاج مواد يمكن الاستفادة منها ناهيك عن وجود أشخاص يجمعون النفايات بشكل عشوائي

- وعلى مستوى عاصمة الولاية هناك مصب واحد للنفايات ضمن منطقة **تنوكلة** التي لا تتوافر على أدنى القواعد والإمكانيات والتقنيات التي تسمح لها لتسيير النفايات والبقايا أين يتم حرق النفايات جمعا سواء الآتية من المستشفيات والمصانع والأحياء، وفي مكان واحد ولا يستفاد من المواد التي يمكن استخراجها من هذه النفايات.

2- المعوقات الاقتصادية:

ومن العوائق والمشاكل الاقتصادية التي تقف في وجه قيام التنمية المحلية المستدامة في الولاية نجد:

- انتشار البطالة بين مجتمع الولاية يعد من أشد العوائق المزدوجة (الاقتصادية والاجتماعية) التي أدت إلى التقليل من القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي التوجه نحو كافة مظاهر الاقتصاد الغير رسمي من تهريب وتجارة في المخدرات...الخ وخاصة أنها ولاية حدودية معرضة لكل مظاهر النهب والاستغلال، ناهيك عن كون 15.34%* تمثل نسبة البطالة في الولاية فهي نسبة كبيرة تشكل عبء على مستوى الدخل الكلي للولاية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الفردي والحد من الادخار؛

- القصور في استغلال المواد الطبيعية المتاحة ونخص بالذكر القطاع الفلاحي بالرغم من أن الولاية تتوفر على مقومات هائلة للنهوض به وتحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل، حيث تشتمل الولاية على مساحات شاسعة يمكن استصلاحها والمقدرة بـــ80.356,5هكتار**، وهذا القصور بسبب تحويل النسبة الكبيرة من الأغلفة المالية الموجه إلي الولاية في ظل التنمية إلي قطاع الأشغال العمومية؛

- إضافة إلى القطاع الصناعي الذي تمتلك فيه الولاية موارد يمكن توظيفها بشكل أفضل ومحاولة تحويلها لمنتجات بدلا من تصديرها على شكلها الخام ومن جملة هذه المواد نجد: الحديد والفوسفات...الخ؛

- ضعف الهياكل القاعدية التي تعد عامل أساسي ومهم في التنمية حيث تؤدي دورا فعالا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فبالرغم من الأغلفة المالية والجهود المبذولة إلي هذا المجال المجال، إلا أننا نجد أن الولاية تعاني من قصور في شبكة الطرقات ورداءتها؛

- ضعف التكامل الصناعي والمؤسساتي بين الصناعات الكبيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث يعتبر التكامل الصناعة من أهم مقومات التنمية الناجحة من الناحية الاقتصادية، ورغم هذا فان الولاية تشهد قصور كبير في هذا المجال وخاصة في السنوات الأخيرة بالرغم من التزايد المستمر لأعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة خلال السنوات الأخيرة؛

- التبعية الاقتصادية حيث يتصف النشاط الاقتصادي في الولاية بالتبعية الخارجية فأغلب المنتوجات الاستهلاكية عدى بعض المنتوجات الفلاحية تستورد من خارج الولاية بسبب غياب التكامل القطاعي الذي يتم بين القطاعات الصناعية والتحويلية مع القطاعات الاستخراجية والفلاحية التي تسمح بتوفير المنتجات المحلية وبالتالي تحقيق الاستقلالية المحلية من جانب المتطلبات المجتمعية وخاصة في مجال الغذاء؛

- سيادة المنتوج الواحد، حيث نجد أن القطاع الفلاحي يتركز على زراعة الحبوب بالدرجة الأولى تليها زراعة البطاطا، أما النشاط الصناعي فيتركز على صناعة واحدة من الصناعات الغذائية ممثلة في نشاطات المطاحن؛

*أنظر الجدول رقم (34).

**أنظر الجدول رقم (14).

- كما تعاني مختلف الجماعات المحلية من صعوبات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية، ويطرح الأمر بحدة أكبر بالنسبة للبلديات النائية والمعزولة التي تقل حصيلتها الجبائية نتيجة قلة النشاطات الاقتصادية بها مما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة هذه الوضعية المالية تفرض على الجماعات المحلية إقامة مفاضلة بين أوجه صرف عائداتها المالية، مما يدفع بها إلى تغليب لإنفاق في غير مجال حماية البيئة، وقد انعكس ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية على إيجاد موارد بشرية متخصصة، لتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين في مختلف الموضوعات التي تمس حماية البيئة؛

- نقص رؤوس الأموال والتي غالبا ما تستثمر خارج الولاية إن وجدت؛

- انتشار الأسواق الطفيلية والأسواق السوداء مما يؤثر على النشاط التجاري بصفة عامة وعلى موارد الولاية من الضرائب على الأرباح بصفة خاصة؛

- عدم الاهتمام ببعض القطاعات ذات المردودية الجيدة من الناحية الاقتصادية كالصناعة التقليدية وقطاع السياحة عموما حيث بإمكان هذا القطاع استقطاب عدد كبير من الطبقة العاملة وتوفير عوائد معتبرة لاقتصاد الولاية وخاصة أن الولاية تعتبر من الولاية التي تمتلك طاقات أثرية جد استقطابية للسياح ليس فقط على مستوى الولايات الأخرى وإنما حتى على المستوى العالمي.

3- المعوقات الاجتماعية:

وتتمثل المعوقات الاجتماعية في النقاط التالية:

- غياب التوافق والتناسب بين الزيادة في المعدلات السكانية والزيادة في الإمكانيات الاقتصادية المتاحة؛

- زيادة المشاكل الاجتماعية والآفات الاجتماعية من رشوة ومحسوبية، بالإضافة إلي ارتفاع معدلات الجريمة في الولاية خاصة في الفترة الأخيرة مثل جرائم السرقة والقتل وتأثيرها على الإنفاق العام للولاية؛

- زيادة معدلات العزوبة في المنطقة وهذا ما انعكس سلبا على الوضعية النفسية للمواطن وأدى إلي تنامي بعض الظواهر التي لم تكن موجودة في الولاية مثل: ظواهر الاغتصاب، الدعارة...الخ

- سوء توزيع السكان جغرافيا، وارتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين مناطق الولاية حيث نجد أن النسبة الأكبر تتركز في البلديات الكبرى مثل: الشريعة، بئر العاتر؛

- انتشار عدة أمراض وأوبئة منها التيفويد وأمراض أخرى نتيجة تلوث المياه والمحيط وعدم معالجتها وهذا راجع إلي إهمال المواطن في حد ذاته لبيئته من خلال رمي الأوساخ في كل الأماكن دون تخصيص على سبيل المثال؛

- نقص مراكز الترفيه والتسلية؛

- نقص الوعي الناتج عن الافتقار والنقص في قنوات الاتصال والحوار بين المواطن والمسؤولين المحليين مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية.

4- معوقات أخرى:

بالإضافة إلى هذا نجد في الولاية صعوبات أخرى للتنمية منها:

- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية والنزاعات الشخصية على حساب خدمة المرفق العام؛

- غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة حول الموارد الطبيعية من حيث أهميتها وحصرها واستخداماتها وعلاقتها مع المجتمعات المجاورة، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية والكوادر المتخصصة في مجال التنمية المحلية المستدامة، وكذلك عدم توفر إستراتيجية واضحة وثابتة لتنمية المنطقة؛

- غياب مساهمة البلدية في دعم مختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والنوادي وغياب كل أشكال المساعدة والدعم المالي لضمان استمرار هذه الأنشطة (اجتماعية، ثقافية، رياضية)، وغياب التنظيمات الخاصة بهذه الأنشطة البنيات والتجهيزات الضرورية لها: كدور الشباب –المسارح والمركبات الثقافية والمكتبات العمومية ...الخ؛

- وجود ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن التبسي وثرواته الطبيعية البيئية، وهنالك أيضًا غياب نسبي ونقص في تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المراعي والغابات والبيئة بشكل عام والتي تدعم مشاريع وبرامج مكافحة التلوث.

المبحث الثالث: واقع ودور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة

إن المتتبع لتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر يلاحظ أن هذه المنظومة المؤسساتية تطورت بشكل ملحوظ ليس فقط على المستوى الوطني وإنما حتى على المستويات المحلية الموزعة عبر التراب الجزائري، حي سعت الجزائر إلي الاهتمام وترقية هذا النوع من المؤسسات لينمو بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأهداف التي عجزت المؤسسات الأخرى عن تحقيقها، وكذلك بالشكل الذي يحقق لها التوازن بين مختلف أقاليمها الجغرافية ونشاطاتها الاقتصادية، وسوف نقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إحدى الولايات الجزائرية وهي ولاية تبسة وذلك من خلال إبراز:

- **المطلب الأول: واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة**
- **المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة**
- **المطلب الثالث: عراقيل وسبل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.**

المطلب الأول: واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة

إن الاهتمام الكبير الذي أولوته الولاية لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر والتي انعكست إيجابا على تطور تعداد هذه المؤسسات ضمن النسيج المؤسساتي في الاقتصاد المحلى، ولقد شمل هذا التطور مختلف الأقاليم الجغرافية والنشاطات الاقتصادية.

أولا: توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب بلديات ولاية تبسة:

تتوزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب البلديات في ولاية تبسة كمايلي:

جدول رقم (37): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب البلديات في ولاية تبسة لسنة 2009.

البلدية	عدد المؤسسات (مؤسسة)*	النسبة %
تبسة	2203	59,11
الكويف	45	1,21
بكارية	53	1,42
بولحاف الدير	6	0,16
مرسط	64	0,17
بئر الذهب	8	0,21
الماء الأبيض	31	0,38
الحويجبات	8	0,21
العوينات	98	2,63
بوخضرة	46	1,23
ونزة	248	6,65
عين الزرقاء	15	0,4
المريج	32	0,86
بئر مقدم	22	0,59
الحمامات	69	1,85
قريقر	9	0,24
بئر العاتر	266	7,14
العقلة المالحة	0	0
العقلة	66	1,77
المزرعة	6	0,16
بجن	5	0,13
سطح قنتيس	1	0,027
أم علي	21	0,56
صفصاف الوسرى	8	0,21
نقرين	27	0,72
فركان	4	0,11
الشريعة	363	9,73
ثليجان	3	0,08
المجموع	3.727	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (19-أ).

*إن هذه الإحصائيات تخص المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصرح بها على مستوى الهيئات العاملة مع مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الخاصة بولاية تبسة.

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المسجلة على مستوى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في ولاية تبسة خلال سنة 2009 تعاني من مشكلة اللاتوازن والتمركز حيث نسجل تمركزها بالبلديات الكبرى في الولاية، حيث سجلت عاصمة الولاية النسبة الكبرى بمجموع 2.203مؤسسة أي بنسبة 59,11%، ثم تليها بلدية الشريعة، بـــ363مؤسسة وبنسبة 9.95% ثم بلدية بئر العاتر بـــ260مؤسسة ما يعادل نسبة 9,73%، ثم بلدية بئر العاتر ب 266مؤسسة مشكلة نسبة 7,14%، وفي المرتبة الرابعة نجد بلدية الونزة بـــ248مؤسسة وبنسبة 6,56% ثم تتوالى البلديات الآتية: (العوينات، الحمامات، العقلة، مرسط) بعدد يتراوح ما بين (98-64)مؤسسة أما باقي البلديات فتعاني نقص في عدد المؤسسات حيث تتراوح نسبة هذه المؤسسات بين (2-0,021%)،كما نلاحظ غيابها بشكل تام في بلدية العقلة المالحة.

إن الكثافة السكانية هي التي تخلق العدد، حيث نجد أن في البلديات الكبرى في الولاية والتي تتمركز بها نسبة كبيرة من الكثافة السكانية بالولاية تحتل المكانات الأولى من حيث العدد مقارنتا بالبلديات الأخرى التي تقل فيها الكثافة السكانية، هذا وبالإضافة إلي نقص بعض الموارد الأولية بتلك البلدية وبعدها عن الأسواق الكبرى وانخفاض معدلات التطلب التي تخلق هذا النوع من المؤسسات، أما فيما يخص انعدام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فهذا راجع إلي طبيعة المنطقة التي تعتمد على العوائد الفلاحية وتجنب هذه المنطقة التعامل مع الوكالات التي تساهم وتدعم هذه المؤسسات، وحتى المؤسسات الموجودة فهي غير مسجلة ولا تعمل بطريقة رسمية وهذا يؤثر سلبا على دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة المتوازنة على مستوى ولاية تبسة.

ثانيا: توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب قطاعات النشاط في ولاية تبسة:

تتوزع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على مجموعة من القطاعات التي تهدف إلي تحقيق التنمية في ولاية تبسة، وهي موزعة كالأتي:

جدول رقم (38): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب النشاط في ولاية تبسة لسنة 2008.

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
بناء وأشغال عمومية خارج مجال البترول	1.643	44,08
صناعات غذائية وتبغ وكبريت	182	4,88
خدمات مقدمة للمؤسسات	66	1,77
نقل واتصالات	221	5,93
كيمياء، مطاط، بلاستيك	8	0,21
صناعة الخشب، الفلين، ورق الطباعة...الخ	71	1,9
صناعة التلحيم الحديدية والميكانيكية والكهربائية	65	1,74
فنادق، مطاعم، مقاهي	264	7,08
مواد بناء، خزف، زجاج	65	1,74
الزراعة والصيد	46	1,23
صناعة النسيج، الملابس	70	1,88
خدمات غير سلعية مقدمة للجماعات	316	8,48
صناعة الجلود والأحذية	3	0,08
التجارة	321	8,61
مناجم ومحاجر	20	0,54
صناعات مختلفة	18	0,48
منشآت مالية	8	0,21
خدمات وأشغال بترولية	1	0,027
المحروقات	0	0
الماء والطاقة	7	0,19
خدمات مقدمة للعائلات	63	1,69
أعمال عقارية	13	0,35
الصحة	281	7,54
المجموع	3.727	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (19-ب).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تشمل جميع القطاعات تقريبا في الولاية حيث سجلت ولاية تبسة سنة 2009 استحواذ قطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من عدد هذه المؤسسات وصلت إلي حوالي 1.643مؤسسة أي نسبة تقدر بـــ44,08% من إجمالي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المتواجدة بالولاية وينتشر هذا القطاع على عدد كبير من البلديات

وهذا راجع لتوفر الموارد الأولية والمواقع الاستخراجية والإصلاحات الكبيرة التي تعرفها الولاية من جانب إصلاحات البنى التحتية من جهة، ودخول المنظمة في مرحلة بناء وتوسع عمراني من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى الأغلفة المالية الضخمة التي تحصل عليها هذا القطاع في ظل البرنامج القطاعي الغير الممركز PSD والمخطط البلدي للتنمية PCD، كما نلاحظ أن قطاع التجارة يحتل المرتبة الثانية بنسبة 8,61% بإجمالي 321مؤسسة ويرجع ذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله ولاية تبسة حيث أن وجودها في حدود مع تونس ساهم في خلق مبادلات تجارية سواء بين الولاية وتونس أو بين الولاية والولايات الأخرى ومن ثمة تنشيط القطاع التجاري، أما قطاع الخدمات غير السلعية المقدمة للجماعات فيحتل المرتبة الثالثة بنسبة 8,48% ونجد قطاع الصحة الذي يحاول تغطية قلة الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية من قلة في المستشفيات ونقل المرضى...الخ والذي يستحوذ على 281مؤسسة الذي تترجم بـــ7,47% من إجمالي المؤسسات في ولاية تبسة، يليه قطاع المقاهي، المطاعم والفنادق الذي تنشط فيه حوالي 264مؤسسة أي ما يعادل 7,08% وذلك بسبب موقع الولاية الجغرافي أين تعتبر نقطة عبور مما ينشط مؤسسات هذا القطاع.

أما باقي القطاعات تتراوح نسب المؤسسات فيها ما بين (0,027 إلى 5,93)% وهي نسب ضعيفة نوعا ما مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بتوفر المواد الأولية وآخر متعلق بالمنافسة الخارجية ومنها ما هو متعلق بانعدام التكامل بين القطاعات وبين المؤسسات حيث نجد أن هناك 66مؤسسة فقط تقدم خدمات للمؤسسات الأخرى وهذا يعكس ضعف المنطقة الصناعية بالولاية بالرغم من أنها تستحوذ على أهم المؤسسات الوطنية الناشطة في القطاعات الصناعية مثل: شركة الاسمنت وشركة الفوسفاط، والحديد..الخ إلا أن غياب التخطيط على مستوى الولاية هو الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على التكامل مع المؤسسات الكبيرة،كما يلاحظ غياب المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات بسبب طبيعة القطاع الذي يتطلب تغطية مالية كبيرة ولا يستحوذ على أي أهمية بالنسبة لفكر المواطن.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب الحجم في ولاية تبسة:

يمكن توضيح تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب الأحجام بولاية تبسة كما يلي:

جدول رقم (39): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب الحجم في ولاية تبسة خلال 2009.

الحجم / المؤسسات	مصغرة		صغيرة		متوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إجمالي المؤسسات	3.260	87,47	376	10,09	91	2,41

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معلومات ممنوحة من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالولاية.

مما سبق نلاحظ أن طابع المؤسسات المصغرة يغلب على تصنيف المؤسسات المتوسطة المصغرة والصغيرة حيث بلغت نسبة 87,47% لتليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 10,09% وأخيرا المؤسسات المتوسطة بنسبة 2,41% وهما نسبتان ضعيفتان جدا إذا ما قارناهما بالمؤسسات المصغرة وهذا راجع لسهولة تأسيسها وقلة

مواردها المالية وسهولة توغلها في المناطق المعزولة وطبيعة نشاطها الذي يتميز بالبساطة وعدم التعقيد مقارنتا بالمؤسسات الأخرى.

رابعا: تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة (2005-2009).

لقد شهد قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة تطورا ملحوظا على مدى الخمس سنوات الأخيرة، وسوف نحاول عرض هذا التطور من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (40): تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة (2005-2009).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
العدد*	2.512	2.843	3.092	3.476	3.727
نسبة التطور%	-	13.18	8.75	12.41	7,22

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (19-أ-ب-ج).

الشكل رقم (14): تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة (2005-2009)

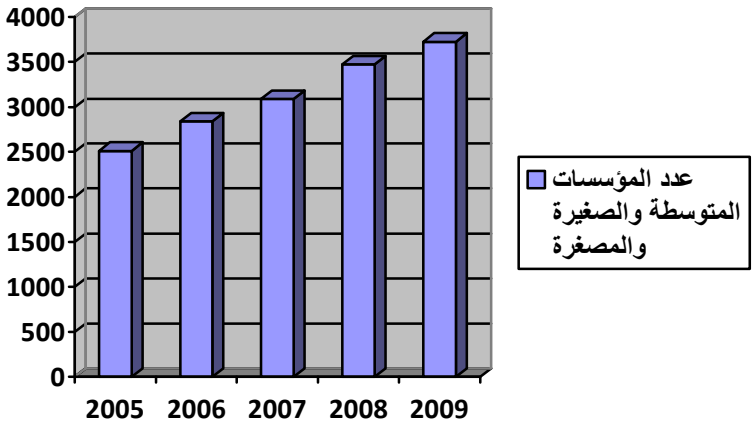

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قد ارتفع خلال الخمس سنوات الأخيرة من 2.512مؤسسة سنة 2005 إلى 3.727مؤسسة سنة 2009 أي زيادة بما يعادل 1.215مؤسسة ما يعكس نسبة تطور وصلت إلى 48,37%، وقد سجلت الولاية أعلى نسبة تطور في تعداد هذه المؤسسات بـــ13,18% وهذا خلال 2006 حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات من 2.512مؤسسة سنة 2005 إلي 2.843مؤسسة في 2006، وسجلت الولاية خلال 2009 نسبة تطور قدرت بـــ7,22% وهي نسبة أقل من 2008 أين وصل معدل التطور إلي 12,41%.

*معدل التطور = (عدد المؤسسات في السنة أ – عدد المؤسسات في السنة أ-1) / عدد المؤسسات في السنة أ-1 * 100

ويرجع هذا النمو المطرد في عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى سياسات الدعم التي تقدمها الدولة لها والتي انتهجتها الولاية، حيث أنشأت صندوق لضمان القروض البنكية والذي ساهم في التخفيف من حدة مشكل التمويل، إضافة إلى كل الهيئات التي تقدم لها الدعم المالي والمعنوي (مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر...) وتسهيل إجراءات الحصول على القروض مقارنتا بالسنوات السابقة بالتالي تشجيع المستثمرين الشباب على إنشاء المؤسسات، هذا بالإضافة إلى زيادة الوعي بالايجابيات المتعلقة بهذه المؤسسات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن ولاية تبسة تتوفر على نسيج من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغر آخذ في النمو تدريجيا بسبب دعم الدولة والولاية لهذا القطاع ولكن يعاب عليه تمركزه في قطاعات نشاط دون غيرها وفي منطقة دون الأخرى وبالتالي لا يحقق مبدأ التوازن بين المناطق والقطاعات، كما تتخذ أغلب هذه المؤسسات الشكل المصغر وتتوزع بشكل غير منظم عبر أرجاء الولاية.

وحتى يمكن إعطاء حكم سديد على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وأهميتها على الصعيد المحلى يستوجب منا الوقوف على دورها بالولاية ومن ثمة تقييمه، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تكثيف النسيج الصناعية وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة، كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستثمار بالمنطقة، وبالتالي تزيد فرص العمل، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة ويمكن تلخيص مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة من خلال مايلي:

أولا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل في ولاية تبسة

تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل، والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية في ولاية تبسة والجدول التالي يوضح ذلك تطور معدلات التشغيل في ولاية تسبة خلال الخمس السنوات الأخيرة.

جدول رقم (41): تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة للفترة (2005-2009).

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة	14.374	15.031	16.756	18.140	16.651
نسبة التطور	-	4,57	11,47	8,25	-8,21

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات الملحق رقم (19-أ-ب-ج).

ويمكن توضيح الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة خلال (2005-2009).

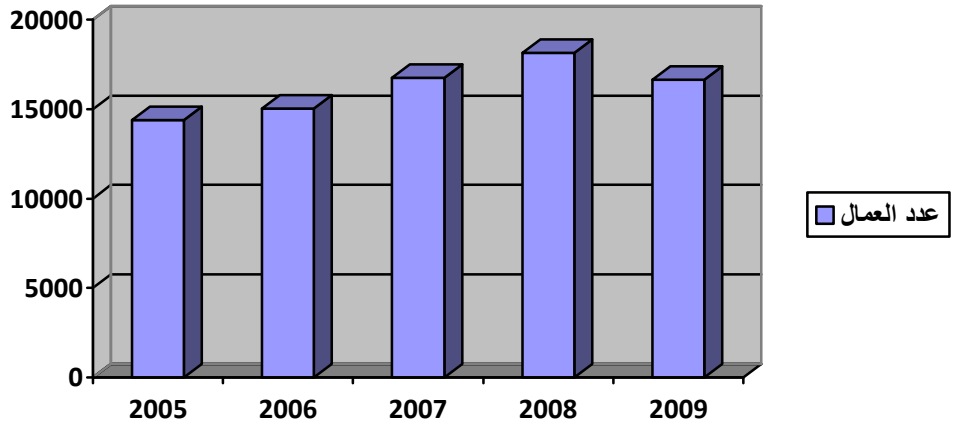

جدول رقم (42): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لولاية تبسة في الفترة (2005-2008).

السنوات / عدد العمال	2005		2006		2007		2008		2009	
	العمال	%	العمال	%	العمال	%	العمال	%	العمال	%
عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14.374	11,38	15.031	11,58	16.756	12,56	18.140	14,11	16,651	12,75
عدد العمال خارج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	111.939	88,62	114.711	88,41	116.644	87,44	110.421	85,59	113.916	87,25
عدد العمال بالولاية	126.313	100	129.742	100	133.400	100	128.561	100	130.567	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم (39) والجدول رقم (34).

الشكل رقم (16): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لولاية تبسة في الفترة (2005-2008).

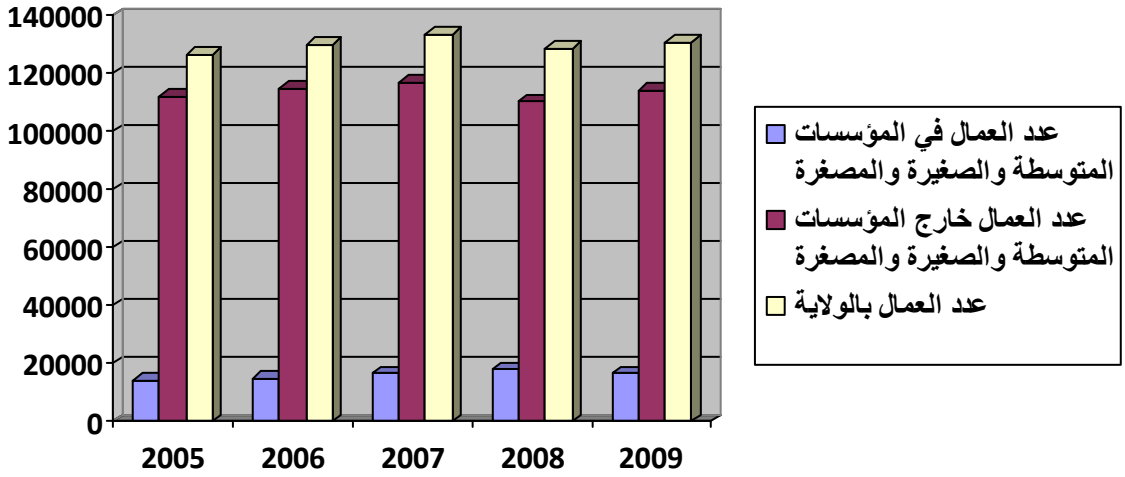

من خلال الجدولين والشكلين السابقين نلاحظ الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في توفير مناصب الشغل لسكان ولاية تبسة، حيث سجلت ولاية تبسة خلال الفترة 2005-2008 تطور مستمر لعدد العمال في هذه المؤسسات حيث كانت سنة 2005 توظف 14.374عامل وقفزت سنة 2008 إلي 18.140عامل أي بمعدل تطور بلغ 26,20% وهذا ما يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لدور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة خلال هذه المدة، بينما سجلت الولاية انخفاض في مساهمة هذه المؤسسات في ميدان التشغيل خلال 2009 حيث سجلت انخفاضا بـــ8,21% أي بما يقارب 1489منصب عمل.

بالرغم من زيادة عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة إلا أن مساهمتها في توفير مناصب العمل انخفضت؟ إن هذا الانخفاض راجع إلي انسحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي توفر من 10 إلي 250 عامل واستبدالها بالمؤسسات المصغرة التي توفر من 01إلي 09منصب عمل وسيطرة هذا النوع من المؤسسات ما يقارب 87,47% التي لا تطلب جهد ولا تعقيد في الإدارة والتسيير...الخ.

ومن خلال الشكل نلاحظ تزايد مستمر في إجمالي عدد العمال بالولاية حيث ارتفع من 126.313عامل سنة 2005 الي 130.567عامل سنة 2009، وإذا ما قارنا نسب التشغيل في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقطاعات النشاط خارج هذه المؤسسات نجد أن هذه الأخيرة تستحوذ على 87.25% من عدد العمال الإجمالي لسنة 2009 بالمقابل نجد أن المؤسسات الأخرى تساهم بـــ12,75% من إجمالي المناصب بالولاية وهي نسبة أقل ذا ما قرناها بسنة 2008 أين سجلت مساهمة بـــ14,11% ونسبة أعلى من السنوات 2005، 2006، 2007 أين سجلت مساهمة بـــ11,38% و11,58% و12,56% على الترتيب.

ثانيا: مساهمتها في الإيرادات الجبائية:

كما تظهر مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب، وبما أن ولاية تبسة تمتلك حوالي 3.727 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة (إحصائية 2009) والتي تشتغل حوالي 16.651 عامل فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة بشكل يخدم متطلبات الحماية البيئية...الخ ، وتتمثل أهم الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة فيما يلي: - الرسم على النشاط المهني (TAL)؛ - الرسم على القيمة المضافة (TVA)؛ الإضافة إلى الرسم العقاري (TF)؛ الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛ والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

- والجدول التالي يبين تطور الإيرادات الجبائية لولاية تبسة للفترة (2006-2008)*.

*لقد تناولنا الفترة من 2006 إلي 2008 بسبب غياب المعلومات المتعلقة بالعوائد الجبائية لسنة 2009.

جدول رقم (43): تطورات الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية تبسة للفترة (2006-2008) الوحدة: 10^3 دج

الإيرادات / البلديات	2006		2007		2008		
	الإيرادات الجبائية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الإيرادات الجبائية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الإيرادات الجبائية	النسبة* %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تبسة	1.000.176	1.750	1.160.554	18.79	1.565.732	24,36	2.027
الشريعة	132.985	282	161.155	306	267.621	4,16	346
ثليجان	131.449	2	93.343	3	37.022	0,58	2
بئر العاتر	430.548	205	561.389	219	638.041	9,93	260
العقلة المالحة	85.902	0	92.799	0	119.883	1,87	0
ونزة	383.477	196	53.118	206	523.071	8,14	245
المريج	118.191	23	169.693	24	191.100	2,97	32
عين الزرقاء	332.794	14	368.297	15	318.009	4,95	14
العوينات	170.993	66	148.546	75	363.079	5,65	92
بوخضرة	91.939	18	98.935	30	156.110	2,43	35
بئر مقدم	123.378	12	180.998	13	214.108	3,33	23
الحمامات	86.476	49	157.248	54	229.716	3,57	66
قريقر	49.107	3	99.625	4	144.193	2,24	9
مرسط	93.134	39	123.903	46	273.144	4,25	59
بئر الذهب	75.435	7	79.574	08	13.577	0,21	7
الكويف	93.576	29	121.430	33	134.970	2,1	43
بكارية	16.759	36	21.707	40	23.509	0,36	52
بولحاف الدير	24.518	4	29.073	05	44.872	0,7	5
أم علي	43.407	11	91.856	15	195.658	3,04	18
صفصاف الوسرى	79.453	4	123.963	06	91.981	1,42	6
العقلة	221.776	36	164.737	45	325.441	5,06	60
بجن	15.212	1	19.894	01	21.427	0,33	6
سطح قنتيس	22.409	1	30.053	01	37.717	0,59	1
المزرعة	9.058	4	10.336	05	14.982	0,23	5
نقرين	540	19	801	23	2.037	0,032	23
فركان	48.395	6	112.916	05	158.688	2,47	5
الماء الأبيض	133.222	23	193.411	26	194.772	3,03	29
الحويجبات	75.409	3	123.652	05	127.529	1,98	6
المجموع	**4.090.127**	**2.843**	**4.611.006**	**3.092**	**6.427.989**	**100**	**3.476**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الملحق رقم (19-أ-ب-ج) وبيانات الملحق (20).

* النسبة = الإيرادات الجبائية لكل بلدية / مجموع الإيرادات الجبائية الكلية * 100

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا لتطور إيرادات البلديات للفترة 2005-2008 نستعين بالتمثيل البياني الآتي:

الشكل رقم (17): تطور الإيرادات الجبائية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة خلال 2005-2008.

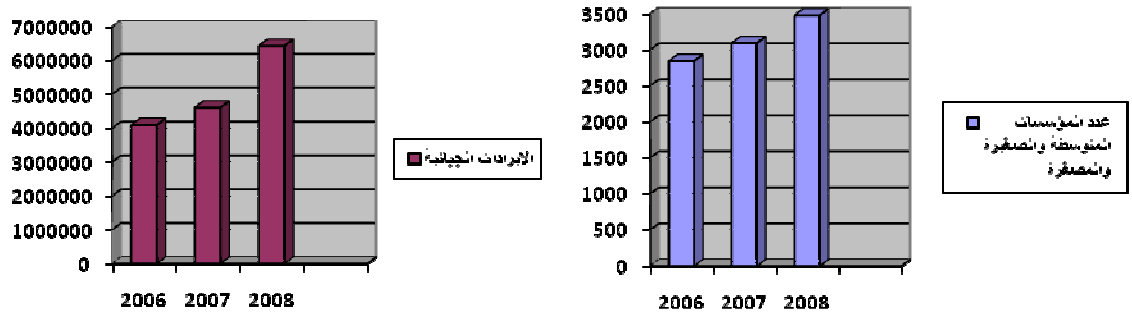

من خلال الجدول والشكلين السابقين نلاحظ أن مستوى الإيرادات الجبائية في تزايد مستمر من سنة إلي أخري حيث كانت سنة 2006 تقدر بـــ4.090.127.000دج وأصبحت سنة 2008 تقارب 6.427.989.000دج، ونجد أن عاصمة الولاية تحتل المرتبة الأولى بمجموع 1.565.732.000دج وبنسبة 24,36% تليها بلدية بئر العاتر التي حصدت 638.041.000دج وبنسبة تقدر بـــ 9,93% من إجمالي الإيرادات الجبائية لولاية تبسة، ثم بلدية الونزة بمجموع 523.071.000دج، ثم تتوالي البلديات الأخرى بنسبة معينة من العوائد وتعود هذه التطورات التي دفعت إلي زيادة معدل الإيرادات الجبائية إلي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث لاحظنا من خلال الجدول والشكل السابق ارتباط تطور إيرادات البلديات بتطور عدد هذه المؤسسات حيث كلما ارتفع عددها ارتفعت الإيرادات الجبائية بالتبعية، مما يشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بدرجة مقبولة في تلك الإيرادات، فمثلا قدرت إيرادات بلدية العقلة المالحة 119.883.000دج في حين وصلت ببلدية تبسة 1.565.732.000دج سنة 2008، وهذا راجع لكون الأولى تنعدم فيها هذه المؤسسات مقارنة بنظيرتها والتي بلغ فيها عدد هذه المؤسسات بها إلى 2.027مؤسسة، وبالتالي هنا يتجلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق التنمية المحلية المستدامة من الجانب المالي

ثالثا: مساهمتها في تفعيل القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الذي من المفترض أن يلعب الدور الاستراتيجي في التنمية المحلية المستدامة ومن القطاعات الأولية وواحد من أهم أقطاب التشغيل التي من المفترض أن تلعب دورا استراتيجيا بسبب طبيعة المنطقة والإمكانيات المتاحة فيها من هذا الجانب، حيث سجلت ولاية تبسة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة استفاد من دعم مختلف البرامج التنموية فقد وصلت عدد مناصب الشغل التي توفرها حوالي 46 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة إلي 520 عامل حسب إحصائيات2009، وهذا العدد لا يمثل شئ مقابل إمكانيات هذا القطاع في المجال التشغيلي والمالي وحتى البيئي بسبب الحالة التي آلت إليها المنطقة والتي أصبحت تعد من المناطق الصحراوية وهذا بسبب غياب السياسات والبرامج الشاملة والتي تؤدي الي استصلاح

هذه الأراضي التي تدهورت بسبب الانجراف والتصحر وتآكل التربة، وبالرغم من التمويل المالي التي حظيت به المنطقة ودعم الدولة لهذا القطاع، نجد أنه مازال يعاني من نقص شديد وتخلف ملحوظ وهذا بسبب توفر الأغلفة المالية وغياب الأساليب التخطيطية التي تدعم هذه القطاع، إلا أن دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في قطاع الفلاحة يبرز من خلال استخدام منتجاتها كمواد أولية للصناعات الغذائية وسوف نحاول تقييم دورها في هذه التنمية المحلية المستدامة في هذا القطاع من خلال:

1- البطاطا: لقد ساهمت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في خلق مجال خصب للاستثمار حيث حققت الولاية من هذا الجانب اكتفاءا ذاتيا وفائض استهلاكي قدر بـــ30,3% ومصدرا هاما لتغذية المواشي في حالات الجفاف، كما ساهمت في خلق توجه جديد يتمثل في تصدير الولاية لهذا المنتج للأسواق الخارجية سواء على الأسواق المحلية أو حتى التونسية باعتبارها الأقرب إلي المنطقة، ولعب دور كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني.

2- الحبوب: والتي يتم تجفيفها وتعليبها أو استخدامها في بعض المنتجات الغذائية بعد طحنها، فمثلا القمح بنوعيه الصلب واللين يمكن استعماله في صناعة العجائن خاصة وأن هذا الإنتاج يحصد النصيب الأكبر من الإنتاج الزراعي بالولاية وهذا ما يلبي حاجات أساسية للسكان (خبز، عجائن...) ويساهم في توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة، إلا أن غياب التكامل بين مؤسسات القطاع الصناعي والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في القطاع الفلاحي هو الذي يحد من دور هذه المؤسسات في المساهمة في تحقيق التنمية على مستوى الولاية، وبالرغم من هذا وجد أن هذه المؤسسات لعبت دورا كبيرا في تحقيق الاكتفاء الذاتي والفائض في الولاية في الولاية.

3- الإنتاج الحيواني: يتم في الولاية تحويل الحليب إلى أجبان ومشتقاته، إلى جانب كل من الصوف والجلود والأوبار، حيث أن هذه المعطيات تشير إلى فرص كبيرة للاستثمار في القطاعات الغذائية والجلدية التي تفيد تموين الولاية بمنتجات محلية بدلا من استيرادها، إلا أنه وبالرغم من الكمية المعتبرة التي تنتجها والتي تساهم فيها هذه المؤسسات تبقي مشكلة خلق الشبكة التكاملية بين قطاعات الفلاحة والقطاعات الغذائية والتصنيعية تحد من تنامي وتزايد هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الصعيد المحلى وغياب فرص الاستثمار هي التي تحد من حقيقة مساهمتها في القطاع الحيواني والفلاحي بصفة عامة.

رابعا: مساهمتها في الجانب البيئي:

إن مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة لا يمكن أن تترجمها أرقام وإحصائيات وهذا لسببين: السبب الأول هو غياب المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات وحتى المؤسسات الناشطة في قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك تقدر بـــ08 مؤسسات على صعيد الولاية ككل وحتى الصناعات الأخرى التي تنشط فيها هذه المؤسسات هي عبارة عن صناعات تقريبا صديقة للبيئة إلا من ناحية استغلال المواد الأولية الموجودة في المنطقة أو الغبار والضجيج الموجود في الولاية خاصة في الآونة

الأخيرة، أما النقطة الثانية فهي الغياب الشبه كلى للإحصائيات الذي لايعود إلي غياب هذه العلاقة بين البيئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وإنما إلي غياب الهيئات المسؤولة عن ترجمة هذه العلاقة وهذه المعلومات إلي أرقام ومعلومات التي يمكن منن خلالها الحكم على مدى مطابقة هذه العلاقة للمعايير الدولية المتعامل بها في هذا المجال، وهذا ماصعب علينا مهمة الحصول على المعطيات الرقمية وترجمتها وتحليل العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة من خلال جانب الاستدامة والبيئة ودراسة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في القيام بهذا الجانب من التنمية المحلية المستدامة.

خامسا: مساهمتها في تدعيم الصناعات التقليدية:

للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا مهما في دعم الصناعات التقليدية نظرا لطبيعة المنطقة الريفية مما يتيح الفرصة لرواج المنتجات التقليدية من صناعة الأواني الفخارية، الصناعات الصوفية والوبرية (زرابي، برانيس وألبسة تقليدية أخري)، النقش على الجبس، النقش على الخشب صناعة الجلود والدبغ (الدباغة) فمثلا نجد أن أعداد هذه المؤسسات التي تعمل في مجال الجلود والأحذية في ولاية تبسة تقدر بـــ03مؤسسات توظف 04عمال، ومن هنا يمكن القول أنه وبالرغم من الدور الذي تلعبه الصناعات التقليدية في خلق نوع من الخصوصية الثقافية للمنطقة لكونها تعتبر مجال مفتوح أمام الأفراد لتنمية مواهبهم واستثمارها في هذا الميدان عن طريق تكوين مؤسسات مصغرة ثم صغيرة ومتوسطة، هذه الأخيرة تمثل الفرضية الوحيدة للحفاظ على الإرث الثقافي للمنطقة من جهة وتحقيق تنمية محلية مستدامة من جهة أخرى، حيث لا تطلب هذه الصناعات موارد كبيرة على غرار الخبرة والإتقان ولا تشكل أي نسبة مخاطرة على الوضعية البيئية لولاية تبسة، إلا أن أفراد الولاية لا يعطوا لها أي قيمة وهذا بسبب قلة التوعية والدعم الخاص بهذا النوع من الصناعات على الرغم من أن الولاية تعتبر من الولايات المشهورة بهذه الصناعات إلا أن نلاحظ أن هناك غياب لهذا النوع من المؤسسات وبالتالي نلمس تقريبا انعدام في مساهمة هذه الصناعات في خلق القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الولاية من هذا الجانب.

سادسا: مساهمتها في تنشيط القطاع السياحي:

إن الامتداد الجغرافي والطبيعي، والإرث الحضاري والثقافي للولاية أهلها بأن تكون قطب سياحي وقبلة للزوار إذ تتوفر على مناطق طبيعية وأثرية تؤهلها إلي خلق سلسلة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تتكامل فيها بينها من أجل خلق الجو السياحي الذي يغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية حيث سجلت الولاية وجود حوالي 580 مؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي ومطاعم والخدمات الغير سلعية المقدمة للجماعة المحلية تساهم في تشغيل 1.685 عامل، كما ساهمت في ارتفاع العوائد المحلية المالية للمنطقة من خلال الضرائب والرسوم التي توفرها إلي الولاية والتي تسمح لها بخلق مشاريع تنموية أخري، إلا أن مساهمة المؤسسات في ولاية تمتلك مناطق سياحية جد راقية في حالة استغلالها مثل: خنقة بكارية ببلدية بكارية التي تمزج بين الهواء الطبيعي النقي والمياه الجبلية العذبة، وواد بوعكوس ببلدية الحمامات وغيرها من المناظر الأثرية

التي يمكن أن تحقق للولاية اكتفاء ذاتي مالي وثقافي بمجرد استغلالها، بالتالي نجد أن مساهمة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القطاع السياحي محدودة وغير مرتفعة بسبب إهمال السلطة المحلية إلي هذا القطاع السياحي بدليل أن حصة هذا القطاع من البرنامج القطاعي الغير ممركز- على سبيل المثال لا الحصر- بلغت 9.000.000دج وهذا بنسبة 0,01% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وهذا ما يعكس مدى اهتمام الولاية بالسياحة بالرغم من أنها تعتبر من القطاعات الغنية التي تخلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية والتنوعات البيولوجية والتي تستدعى توفير هياكل استقبال وخدمات سياحية عديدة (هياكل إيواء واستقبال، نوادي سياحية، مؤسسات تعمل كدليل سياحي) تكون في شكل مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة تنشط بهذا الخصوص وتعمل على استقطاب الزوار للمنطقة، ومن هنا فهي تساهم في خلق فرص عمل بالإضافة إلى المداخيل السياحية، بالتالي الوصول إلي أعلى معدلات التنمية المحلية التي تخضع لكل معايير الاستدامة وبتكلفة جد محدودة.

سابعا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات أخرى:

بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ميدان تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال المساهمة في مجال التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلي تمويل ميزانية البلديات من خلال العوائد الجبائية وعلى الصعيد البيئي وقطاع السياحة والصناعات التقليدية فإن دورها في التنمية المحلية المستدامة يتعدى ذلك إلى مجالات أخري والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا في خلق التكامل الصناعي بالولاية حيث نجد أم 66مؤسسة من هذا النوع توفر خدمات للمؤسسات، بالإضافة إلي 20مؤسسة ناشطة في قطاع المناجم والمحاجر و65مؤسسة تعمل في مجال تقديم خدمات التلحيم الحديدية والميكانيكا والكهرباء، إلا أن غياب المناطق الصناعية والعناقيد الصناعية هو السبب في انخفاض معدل هذه المؤسسات في مجال المساهمة في التنمية لمحلية المستدامة في الولاية من خلال خلق نسيج مؤسساتي متكامل؛
- ✓ تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في مجال الخدمات المحلية حيث نجد أنها توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات حيث تساهم حوالي 221مؤسسة في هذا المجال، 281مؤسسة في مجال الصحة بالإضافة إلي 63مؤسسة تعمل في مجال تقديم خدمات متنوعة للعائلات، وبالتالي نجد أنه مقارنتا بالعدد الإجمالي للمرافق سابقة الذكر الموجودة في الولاية فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغر تلعب دور لابأس به في مجال تغذية المواطن بالخدمات؛
- ✓ كما تلعب هذه المؤسسات دورا هاما وخاصة في هذه المرحلة لكونها تعتبر مرحلة الإصلاحات الهيكلية أي مرحلة الأشغال العمومية حيث نجد أن هناك 1.634 مؤسسة تعمل في مجال البناء والأشغال عمومية وهذه خارج مجال البترول، و65 مؤسسة تساهم بتوفير مواد البناء، الخزف، الزجاج.

➢ من خلال العنصر السابق الذي تناولنا فيه مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة نستنتج أن هذه المؤسسات تتطلب مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها على مستوى الولاية من أجل خلق وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لتطوير ما هو قائم وبعث المزيد من هذه المؤسسات أو هذه الصناعات أو هذه المشاريع مهما اختلفت التسمية بما يؤدي إلى خلق التشابكات الأمامية والخلفية مـــع بقية الهياكل الاقتصادية بالاقتصاد الوطني فهذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى تربة صـــالحة للنمو والتطور حتى يمكن لها أن تساهم مساهمة حقيقية في تنمية ولاية تبسة تنمية محلية مستدامة

المطلب الثالث: عراقيل وسبل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة

رغم الأهمية البالغة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تبقى في مواجهة جملة من العراقيل تستعدي تدخل الدولة للتقليل منها وذلك بتوفير كل الدعم والمساندة لهذه المؤسسات عبر هيئات متخصصة تسعى لتفعيل دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

أولا: عراقيل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة

هناك مجموعة من العراقيل التي تحد من مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية المحلية المستدامة، ومن بين هذه العراقيل نذكر ما يلي:

1- عراقيل اقتصادية: من أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة والتي تحد من دورها في التنمية المحلية المستدامة وخاصة في الجانب الاقتصادي نجد:

✓ مشكلة التأمين، إذ يتعين على صاحب المؤسسة التأمين على عامليه، وفي حالة ما نقصت السيولة الكافية أو عدم استقرار العمالة وسرعة دورانها ومن ثمة تأخره على سداد مستحقات التأمينات، فإنه يتعرض لدفع غرامات وفوائد تضاف إلى أعباء المؤسسة القديمة وهذا ما يدفع صاحب المؤسسة إلي الاستغناء عن عمليات التأمين وبالتالي تقليل العوائد المالية للولاية هذا من ناحية، وعدد العمال من ناحية أخري بحجة ثقل إجراءات التأمين؛

✓ ارتفاع تكاليف نقل المواد الأولية من نقاط التموين المتمثلة في الموانئ المتواجدة في الشمال إلى مراكز نشاط المؤسسات بالولاية إلى جانب ارتفاع مصاريف التخزين ذلك أن الكميات الواجب شرائها يجب أن تفوق احتياجات الطلبيات، وذلك لتقليل التكلفة بالإضافة إلى تجنيد أموال كان يمكن استغلالها في مشاريع أخرى واحتمال انقطاع المخزون أو تلفه من المواد الأولية لأسباب طارئة؛

✓ غياب شبه كلي للمنطقة الصناعية مما يحد من كفاءة العناقيد الصناعية في المنطقة التي تسعي إلي تنمية وتطوير ودعم الصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وما يتعلق بذلك من كيفية توفير واستثمار خلية من

الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تنشط بصفة تكاملية في ظل متطلبات المنطقة أو المدينة الصناعية؛

✓ غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية حيث نجد مثلا أن هناك على مستوى ولاية تبسة كمية إنتاج قدرت سنة 2009 بـــ352,55طن من الحلفاء* ولكن غياب المؤسسات الناشطة في مجال صناعة الورق في الولاية هو الذي يقلل من كمية الحلفاء ومن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تنمية الولاية؛

✓ ارتفاع التكاليف التسويقية نتيجة ضيق السوق المحلية الناجمة عن ضعف القوة الشرائية للمستهلكين نتيجة انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية فتضطر إلى تخفيض أسعارها.

2- عراقيل متعلقة بالإدارة والخدمات العمومية:

تتسم الإدارة العمومية في ولاية تبسة عموما بالبيروقراطية والتقصير وثقل الإجراءات والوثائق وهذا يعتبر أكبر دافع لإحباط نمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتقليل من دورها في التنمية المحلية المستدامة وتتمثل أهم هذه المشاكل في:

✓ غياب الأطر التنظيمية والهياكل الإدارية اللازمة لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات بالمستوى الذي يحقق الغايات المنشودة من تلك الإستراتيجية المطبقة على المستوى الولائي والوطني في مجال دعم التنمية، وغياب المكاتب المكلفة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات وتقييمها، وإبداء الرأي حولها؛

✓ غياب دور الإدارة المحلية بولاية تبسة في مجال القيام بالدراسات، وإقامة المدن، والتجمعات الصناعية والخدمية والبنى التحتية التي تتطلباها هذه المشروعات المؤسسات؛

✓ غياب التنسيق بين هذه المؤسسات وهيئات المعلومات والجهات ذات العلاقة بشأن إقامة المسوحات الدورية حول المؤسسات والمشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة للوقوف على مدى قوة أدائها ومساهمتها في تحقيق التنمية في الولاية من جهة ومعرفة ما تواجهه من صعوبات من جهة أخري، واقتراح الحلول الناجحة لها من جهة أخرى؛

✓ ارتفاع تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار حيث يتطلب وقتا كبيرا لإتمام ذلك بالإضافة إلي غموض التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار أثناء تطبيقها مما يؤدي بالمستثمرين إلى تفضيل مناطق أخرى؛

✓ ضعف شبكة الطرقات داخل الولاية حيث تحتاج إلى صيانة وتجديد مما يتسبب في تعطيل نشاط أصحاب المؤسسات؛

✓ قلة عدد الرحلات الجوية وارتفاع سعرها لذا نجد أغلب المستثمرين يفضلون النقل البري على النقل الجوي بالرغم من اتسامه بالسرعة والأمان؛

*أنظر الملحق رقم (21)

✓ مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، حيث تعاني بعض المناطق التي تتواجد فيها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي أثناء العمل ونظرا لعجز هذه الأخيرة على اقتناء مولدات كهربائية (لارتفاع تكلفتها) فإنها تتكبد خسائر مالية نتيجة تعطيل الإنتاج فضلا على الخسائر الناجمة عن تلف الأجهزة والآلات، وكذا المنتجات خاصة في الصناعات الغذائية والكيميائية؛

✓ عدم انتشار شبكة الانترنت بشكل واسع ونقص التعامل بالأجهزة والتقنيات المعلوماتية خاصة على مستوى الأجهزة والهيئات الحكومية؛

✓ غياب الأساليب الفنية التي يتم من خلالها دعم هذه المؤسسات في ولاية تبسة مثل: تحديد خارطة جغرافية تبين المناطق وأهم المشروعات أو المجالات التي يمكن الاهتمام بها في كل منطقة وتكون لها ميزة نسبية أو ارتباط بالبيئة والموارد المتاحة في كل منطقة؛

✓ قصور وعجز في عمل البنوك التجارية والتي تعاني من البيروقراطية والبطء في المعاملات وارتفاع في نسب الفوائد إلى جانب كثرة الضمانات المطلوبة.

3- عراقيل إجرائية: وتتلخص فيما يلي:

✓ مشكلة الضرائب حيث تعاني العديد من المؤسسات من ثقل الالتزامات الجبائية فترتفع تكلفة المنتج، وبالتالي يصبح غير قادر على المنافسة أمام المنتجات الأخرى كما أن ارتفاع نسب الضرائب يؤدي إلى عدم تصريح بعض المؤسسات برقم أعمالها الحقيقي مما يزيد من تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي؛

✓ غياب المنوحات الفعلية للتسهيلات المقدمة للمستثمرين الجدد لمساعدتهم في النهوض بمشروعاتهم مثل إعفاءات ضريبية وجمركية ، وصرف القروض التمويلية في وقتها المحدد لشراء مستلزمات التشغيل.

4- عراقيل أخرى:

بالإضافة إلى العوائق السابقة تواجه أصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هناك عوائق أخرى تتعلق بالجانب الحضري والفكري والتعليمي للمستهلك والمنتج ولأفراد المجتمع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات والتي يمكن اختصارها في:

✓ تفضيل وميل المستهلك للمنتجات المستوردة على حساب المنتوج المحلي على الرغم من أن هناك العديد من المنتجات ذات جودة ويتم تصديرها إلى الخارج، حيث يعاني أزيد من 7.14% من إجمالي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من هذا المشكل مع الزبائن مما يهدد تواجد هذه المؤسسات في السوق المحلية وقدرتها على الصمود أمام المنافسة الخارجية؛

✓ غياب الاتصال والتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات المحلية للوقوف على أهم انشغالاتهم ومشاكلهم، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة؛

✓غياب كل الأساليب التي يتم من خلالها تنمية القدرات الذاتية والمهارات اللازمة لتأسيس وإدارة المشروعات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وأساليب التوسع في برنامج التدريب والتأهيل، وإعداد كوادر مؤهلة ومدربة، والرفع من مهاراتهم لإدارة أنشطتهم بكفاءة وفاعلية، وذلك لمن يقدم على إنشاء هذه المؤسسات باعتبارها خياراً إستراتيجياً يساهم في زيادة الناتج المحلي ونمو دخل الفرد ، من أجل رسم مستقبل أفضـــل لولاية تبسة؛

✓نقص الموارد البشرية المؤهلة، خاصة العلمية المتخصصة والخبيرة وتوظيفها في غير محلها إن وجدت وقد قدرت نسبة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعاني من هذا المشكل بحوالي 18.28%؛

✓غياب ثقافة التنويع لدى المستثمرين عن إنشاء مؤسساتهم، إذ يركزون على نشاطات معنية معتمدين في ذلك علي عنصر التقليد بدلا من ابتكار منتجات جديدة في مجالات حديثة.

➢رغم كل المشاكل السابقة الذكر تبقى المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة صامدة بل وتساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال بعض العناصر التي حاولنا من خلال تقييم هذه المساهمة والتي تتعلق بمساهمتها في الإيرادات الجبائية للولاية وفي توفير مناصب شغل جديدة وتدعيم القطاعات الأخرى مثل الصناعات التقليدية والسياحة، في انتظار الدعم والمساندة من الجهات الحكومية بمختلف البرامج والتشريعات لتفتح أفاق الاستثمار وأبواب الإبداع على مصراعيها.

ثانيا: سبل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بتبسة.

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام الدولة باعتبار الدور الذي تلعبه في التنمية المحلية المستدامة ومن ثم التنمية الوطنية لذا خصصت لها هيئات وآليات دعم عبر كل الولايات وهي مستوحات من الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات، وولاية تبسة كباقي الولايات التي استفادت من هذه الإستراتيجية من خلال مجموعة من الهيئات التي تدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وبالتالي تدعم التنمية في الولاية، ونذكر منها:

1- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :

تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 442/03* المؤرخ في 5 شوال 1424 الموافق لـــ 29 نوفمبر 2003 وتتمثل مهامها فيما يلي:

- تنفيذ إستراتيجيات وبرامج النشاطات القطاعية التي تعدها الوزارة وتقييم آثارها وتقديم حصيلة نشاطاتها؛
- دراسة كل تدبير لدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة واقتراحه؛
- تدعيم أعمال الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطية والهيئات ذات العلاقة بالمؤسسات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتنشيطها؛

* أنظر الملحق رقم (22-أ،ب).

- المساهمة في إنجاز خريطة مكان وجود المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتحيينها من خلال جمع المعلومات المتعلقة بقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير وفرص الاستثمار؛
- المساهمة في سياسات التكوين وترقية القدرات البشرية؛
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لاسيما في مجال المناولة؛
- جمع المعلومات والمعطيات الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بأنشطة هذه المؤسسات في إطار التقارير الظرفية الدورية؛
- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية نشاطات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتنشيطها؛
- القيام بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ ومن أجل اتصال دائم وناجع صبت المديرية مرافقين على مختلف دوائر الولاية.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى أهم الوكالات الناشطة في الولاية حيث سجلت بلدية تبسة في 2009 حوالي 350 زائر يوميا، ومنذ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتبسة في 1997/09/17 إلى غاية31 -12-2009 سجلت مايلي*:

-عدد الملفات المستلمة 7.361 ملف تستوعب 20.155 منصب عمل، بالإضافة إلي 32 ملف توسيع يوفر 59 منصب عمل؛

-عدد الملفات المقبولة 6.091 ملف أي بنسبة 82,75% وتوفر حوالي 16.257 منصب عمل؛

-عدد المؤسسات الممولة 1.434 مؤسسة بنسبة 23,54% من الملفات المقبولة، منها9 مؤسسات في إطار التوسع وبمبلغ إجمالي قدر بـــ650.862.113,00 دج كقرض دون فائدة مقدم من الوكالة؛

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تساهم بشكل كبير وواضح في خلق المؤسسات المصغرة وتدعيم فرص إنشائها عن طريق تقديم الدعم المالي والمعنوي اللازم لإنشائها واستمراريتها حتى تلعب الدور المنوط بها في التنمية المحلية المستدامة لولاية تبسة، وقد لعبت الوكالة دورا في المساهمة في تنمية كل من القطاعات التالية: القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الحرف، قطاع الخدمات، قطاع النقل، قطاع العمل الحر.

- والجدول الموالي يبين مساهمة الوكالة في هذه القطاعات وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

*أنظر الملحق رقم (23-أ-ب).

جدول رقم (44): توزيع المشاريع الممولة من وكالة تبسة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) على قطاعات النشاط حتى 2009.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	%
الفلاحة	**43**	**3**
الصناعة	**301**	**20,10**
البناء والأشغال العمومية	**126**	**8,79**
المهن الحرة	**29**	**2,02**
الخدمات	**935**	**65,20**
المجموع	**1.434**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الملحق رقم (23-ج).

الشكل رقم (18): توزيع المشاريع الممولة من وكالة تبسة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) على قطاعات النشاط حتى 2009.

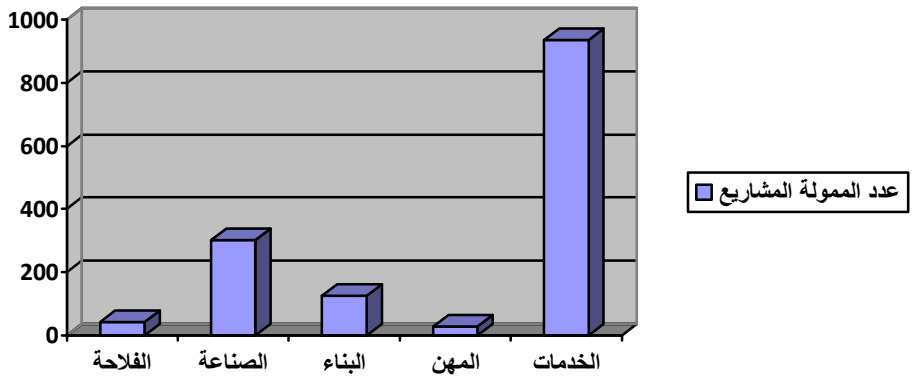

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ مايلي:

- أن قطاع الخدمات يأتي في الدرجة الأولى من حيث المشاريع الممولة بـــ935مشروع بنسبة 65,2% من إجمالي المشاريع الممولة تحتل فيه بلدية تبسة المرتبة الأولى بـــ559مشروع ثم بلدية بئر العاتر بـــ106مشروع ونجد أن قطاع النقل هو الذي يتربع على رأس قطاع الخدمات بـــ390مشروع وهو مقسم إلي 3 أقسام وهي نقل المسافرين نقل البضائع، نقل بالمبردات، حيث سجلت الوكالة 281مشروع للنقل البضائع، و58مشروع للنقل المسافرين 51مشروع للنقل بالمبردات، ثم الإعلام الآلي بـــ27 مشروع احتلت فيه ولاية تبسة المرتبة الأولى بـــ19مشروع؛

- وفي المرتبة الثانية نجد قطاع الصناعة بـــ301مشروع ونسبة 20,1% من إجمالي المشاريع الممولة وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ126مشروع أي ما يعادل 8,79% من إجمالي المشاريع الممولة، ثم المشاريع الفلاحية ومشاريع المهن الحرة بـــ2,02% و3%.

➢ ومن هنا وبناء على الإحصائيات المتاحة نستنتج غياب توازن جهوي بين قطاعات النشاط حيث نلاحظ تمركز النسبة الكبيرة من المشاريع في قطاع النقل وهذا بسبب زيادة الاتجاه نحو التجارة والمبادلات وبسبب طبيعة قطاع النقل الذي يعتبر المستقطب الأول للشباب في ولاية تبسة حيث يحقق منه أعلى الإيرادات بأقل التكاليف هذا من ناحية المصلحة الخاصة أما من ناحية المصلحة العامة فهذا النوع من الاستثمارات بالرغم من عوائده الاقتصادية (ضرائب ورسوم...) وعوائده الاجتماعية من خلق مناصب للعمل إلا أن تأثيراته السلبية على بيئة المواطن في الولاية من تلوث وضجيج واستنزاف للموارد الطبيعية تجعل منه سلاح ذو حدين ايجابي في تحقيق التنمية المحلية وسلبي في تحقيق متطلبات الاستدامة، وعليه وجب إعادة هذا التوازن بين القطاعات بين المناطق وخاصة بالنسبة لقطاعات الارتكاز مثل الفلاحة والصناعة، وذلك من بإتباع ما يلي:

- توجيه المستثمرين لتلك القطاعات عن طريق النصح والإرشاد مع عدم تقييدهم ومراعاة أكثر المشاريع إنتاجية وأكثرها عمالة؛
- زيادة الامتيازات الممنوحة عند إنشاء مشاريع في تلك القطاعات التي تشهد نقص في المشاريع؛
- عدم الاكتفاء بتقديم الدعم المالي، وتبني إستراتيجيات جديدة كتقديم دورات تكوينية وتدريبية مع التعاون مع مراكز التكوين؛
- متابعة وتشجيع المؤسسات المصغرة لتخطي مرحلة النشأة ومساندتها حتى تتطور إلى صغيرة ومن ثمة متوسطة.

● إن كفاءة الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب مرتبطة بمدى موافقة الهيئات المالية المجسدة في شخصية البنوك في ولاية تبسة بتمويل هذه المشاريع، و الجدول الموالي يبين عدد موافقات البنوك الموجودة في ولاية تبسة على المشاريع الموازية للوكالة:

جدول رقم (45): عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك في إطار التعامل مع الوكالة بولاية تبسة حتى 2009.

البنك	BEA	CPA	BDL	BADR	BNA	المجموع
عدد المشاريع (مشروع)	258	296	310	473	306	**1.643**
النسبة *%	15,7	18,01	18,87	28,79	18,62	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الملحق (23-د).

*النسبة = عدد المشاريع على مستوى بنك معين / مجموع المشاريع الكلية * 100

الشكل رقم (19): عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك في ولاية تبسة حتى 2009.

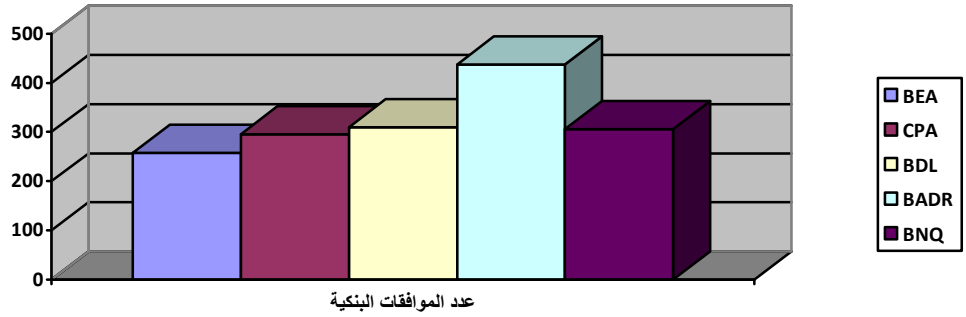

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن النسبة الأكبر من الموافقات البنكية تحصل عليها بنك الجزائر للتنمية الريفية بـــ473 ملف مقبول وبنسبة 28,79% من إجمالي الملفات المقبولة وهذا بسبب توزع هذا البنك على عدد أكبر من البلديات أكثر من البنوك الأخرى حيث تتوزع على كل من بلدية تبسة، بئر العاتر، الماء الأبيض، العوينات، الشريعة، ونزة.

وفي المرتبة الثانية يأتي بنك التنمية المحلية بـــ310ملف مقبول وبنسبة 18,87%، ثم بنك الوطني الجزائري 18,62% ثم القرض الشعبي الجزائري18,01%، وأخيرا البنك الخارجي الجزائري15,7%

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

يمكن أن نميز اتجاهين لهذه الوكالة حيث تساهم في إنشاء المؤسسات والمشاريع الجديدة بالإضافة إلى تمويل المستثمر في مجال شراء المواد الأولية ويمكن تلخيص حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ تأسيسها سنة 2004 إلى غاية 31-12-2009 في هذين النقطتين وهما:

3-1- بالنسبة للمشاريع الممولة لإنشاء المؤسسات: يتضح ذلك انطلاقا من الجدول أدناه.

جدول رقم (46): توزيع المشاريع الممولة من وكالة تبسة لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على قطاعات النشاط وعلى البنوك خلال (2004-2009).

الوحدة: دج

قطاع النشاط	BNA		BDL		BEA		CPA	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
فلاحة	–	–	–	–	–	–	–	–
صناعة	340.090,95	01	–	–	–	–	731.586,66	02
بناء وأشغال عمومية	–	–	561.084,28	2	–	–	–	–
خدمات	2.503.523,81	08	3.609.941,41	11	1.305.544,27	04	2.081.523,72	07
حرف	–	–	839.511,42	3	381.827,88	01	1.079.314,22	03
المجموع	2.843.614,76	09	5.010.537,11	16	1.687.372,15	05	3.892.424,6	12

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الملحق رقم (24–أ).

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

✓استحواذ قطاع الخدمات على أكبر عدد من المشاريع الممولة بـــ30مشروع بإجمالي تمويل قدر بـــ8.325.543,21دج وبمساهمة أربعة بنوك، وكانت أكبر قيمة تمويلية من طرف بنك التنمية المحلية بـــ11مشروع ومبلغ 3.609.941,41 دج يليه البنك الوطني الجزائري بـــ11مشروع ثم يأتي كل من القرض الشعبي الجزائري البنك الخارجي الجزائري بـــ 7 و11 مشروع على الترتيب ؛

✓وفي المرتبة الثانية يأتي قطاع الحرف وذلك بمساهمة ثلاثة بنوك وهي بنك التنمية المحلية والبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري بمجموع 7مشاريع، ثم قطاع الصناعة بثلاث مشاريع ممولة من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائي بإجمالي تمويل قدره 1.071.677.61دج أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد سجلين مشروعين ممولين من بنك التنمية المحلية وبقيمة 561.084,28دج؛

✓أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فنلاحظ غياب تام للمشاريع الممولة في هذا القطاع مع الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر.

3-2- بالنسبة للمشاريع الممولة لشراء المواد الأولية: وسوف نوضح هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (47): توزيع المشاريع الممولة لشراء المواد الأولية من طرف لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على قطاعات النشاط حتى 2009. الوحدة: دج

القطاعات	العدد	المبلغ المقدم
الحرف	804	21.619.728,11
البناء والأشغال العمومية	45	1.214.089,40
الصناعة	14	377.449,20
الخدمات	351	9.425.329,88
الفلاحة	422	11.882.150,33
المجموع	1.656	44.056.747,02

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الملحق رقم (24–ب)

الشكل رقم (20): توزيع المشاريع الممولة لشراء المواد الأولية من طرف لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على قطاعات النشاط حتى 2009.

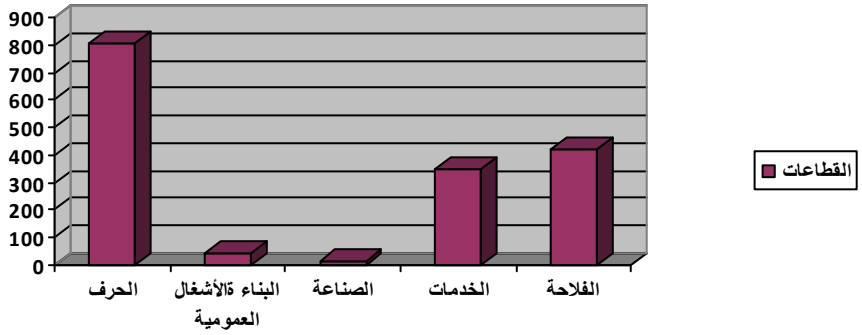

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ بأن قطاع الحرف يحتل الصدارة بـــ804 ملف ممول بمبلغ 21.619.728,11دج ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذا القطاع لا يحتاج بالضرورة لأموال كبيرة من جهة والزيادة المستمرة في أعداد الحرفيين لزيادة التحفيز بالاستثمار في هذه الصناعة على مستوى الولاية في حين تحتل الفلاحة المرتبة الثانية 422 ملف ممول وبمبلغ تمويلي يقدر بـــ11.882.150,33دج وهذا راجع إلي زيادة الوعي بأهمية هذا القطاع على مستوى الولاية بالإضافة إلي أدراك المستثمر للعائدات التي يمكن استغلالها من خلال استغلال خصائص المنطقة في هذا المجال، في حين يمكن إرجاع احتلال كل من قطاع الخدمات، البناء والأشغال لعمومية، القطاع الصناعي المراتب الأخرى بـــ 351، 45، 14 ملف ممول على الترتيب نظرا للأسباب الموالية:

- ✓ تلك القطاعات تترتب بشكل تصاعدي من حيث الموارد المالية اللازمة لإقامة المشاريع بها؛
- ✓ اختلاف مستوى استخدام التكنولوجيا في تقنيات الإنتاج حيث يقل ذلك في قطاع الحرف يكثر في القطاع الصناعة؛
- ✓ الاعتماد على عمالة بسيطة وقليلة لقطاع الخدمات والبناء على عكس القطاع الصناعي،
- ✓ اتجاه المستثمر للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أكثر منه في الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر.

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

في إطار نشاط هذا الصندوق تجدر الإشارة إلى أنه تم قبول 249 مشروع من 258 مشروع مدروس خلال 2008.بمبلغ إجمالي قدره 123.268.066,66دج توفر 514 منصب شغل، حضي 33 مشروع على دعم بنكي من إجمالي 57 مشروع تم الموافقة على تمويله من طرف هذه البنوك، وقد أسفرت هذه المشاريع عن تشغيل حوالي 47 عامل*.

* أنظر الملحق رقم (25-أ-ب-ج-د)

- والجدول الموالي يبين عدد المشاريع المدروسة وعدد المشاريع المقبولة من طرف الصندوق وعدد المشاريع المقبول تمويلها من طرف البنوك والمشاريع الممولة فعلا:

الجدول رقم (48): عدد المشاريع المقبولة من الصندوق والممولة من البنوك خلال 2008 في ولاية تبسة.

	عدد المشاريع المدروسة	عدد المشاريع المقبولة	عدد مناصب الشغل	عدد المقبول تمويلها من طرف البنوك	عدد المشاريع الممولة فعلا
الثلاثي الأول 2008	54	54	108	07	08
الثلاثي الثاني 2008	69	68	136	19	12
الثلاثي الثالث 2008	-	-	-	23	08
الثلاثي الرابع 2008	135	127	270	08	05
المجموع	**258**	**249**	**514**	**57**	**33**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الملحق رقم (25-أ-ب-ج-د).

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن عدد المشاريع الإجمالية المدروسة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال سنة 2008 في ولاية تبسة مقدرة بـــ258مشروع مقبول منهم 249مشروع أي بنسبة 96.51% وهذه النسبة تدل على مدى شفافية الصندوق في التعامل مع المشاريع المقترحة هذا من ناحية ومن ناحية أخري على مدى مطابقة هذه المشاريع للشروط الموضوعة، وهذا العدد موزع على أربع ثلاثيات فقد قبل الصندوق في الثلاثي الأول من سنة 2008 بمعدل 100% من المشاريع المدروسة توفر حوالي 108منصب عمل مولت منهم البنوك حوالي 08مشاريع، وفي الثلاثي الثاني صادق الصندوق على 68مشروع وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالثلاثي الذي قبله، وقد وافقت البنوك على تمويل 19مشروع مولت منهم فعلا 12مشروع، أما في الثلاثي الثالث لم يقم الصندوق بالمصادقة أو دراسة أي مشروع -لأسباب لم يراد التصريح بها- وقد مولت البنوك 08مشاريع متراكمة من الثلاثيات الفترة السابقة، أما في الثلاثي الأخير فقد قبل الصندوق حوالي 127مشروع من أصل 135مشروع مدروس وهذا العدد مرتفع بسبب تراكم الملفات المودعة من طرف المستثمرين والتي لم تدرس من قبل الصندوق خلال الثلاثي الثالث، حيث وافق البنوك على تمويل 08بنوك مولت منهم فعلا حوالي 05 مشاريع.

- هذا وقد توزعت المشاريع الممولة من قبل البنوك على جملة من القطاعات والبنوك يأتي التفصيل فيها وفقا لمعطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (49): توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)على النشاطات لسنة 2008 في ولاية تبسة.

طبيعة النشاط	عدد المشاريع الممولة	%	البنك الممول
مدرسة تعليم السياقة	**1**	**3,03**	**BNA**
سيارة أجرة	**06**	**18,18**	**BADR+BNA+CPA**
عتاد فلاحي	**04**	**12,12**	**CPA**
نقل البضائع	**13**	**39,39**	**CPA+BNA**
نقل بالتبريد	**01**	**3,03**	**BNA**
مؤسسة البناء	**01**	**3,03**	**CPA**
وكالة عبور	**01**	**3,03**	**CPA**
مؤسسة ترصيص	**01**	**3,03**	**BEA**
دهن وتصليح السيارات	**02**	**6,06**	**BEA**
كراء معدات البناء	**01**	**3,03**	**CPA**
قاعة رياضة	**01**	**3,03**	**CPA**
إطعام سريع	**01**	**03.,3**	**CPA**
المجموع	**33**	**100**	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الملحق رقم (25-أ-ب-ج-د).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن طبيعة المشاريع التي يتعامل بها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والتي مولتها البنوك فعلا هي مشاريع ذات طابع خدماتي، حيث نجد أن أغلب المشاريع الممولة كانت في ميدان نقل البضائع فقد وصلت إلى 13مشروع سنة 2008 بنسبة 39,39% ممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، أما في المرتبة الثانية يأتي تمويل سيارات الأجرة حيث مول كل من البنك الجزائري للتنمية الريفية، والبنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري حوالي 06 مشاريع خاصة بهذا المجال أي بنسبة 18,18%من إجمالي المشاريع الممولة، ثمن نجد مجال العتاد الفلاحي أين وصل عدد المشاريع الممولة إلي 04 مشاريع مولها البنك الجزائري للتنمية الريفية، في حين لم تتعدى باقي القطاعات في مجملها 45,45% إذ لم تتجاوز مشروع واحد لمعظم تلك النشاطات، ماعدا نشاط الدهن وتصليح السيارات الذي قدر بـــ مشروعين.

5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

جاء هذا الصندوق للقضاء على مشكل التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد من أبرز المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات وقد رصد هذا الصندوق ما قيمته 173.694.583,20دج كضمانات تمنحها لـــ08مشاريع طلب تمويلها .بمبلغ 433.427.252دج، في حين بلغت تكلفتها

725.966.836دج، كما يوفر هذا الصندوق 131منصب عمل للأفراد المشتغلين بتلك المؤسسات وهذا ما ويوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (50): حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)بولاية تبسة خلال 2007.

عدد الضمانات الممنوحة	08	**ضمان**
الكلفة الإجمالية للمشاريع	725.966.836	**دج**
قيمة القروض المطلوبة	433.4273.252	**دج**
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	51.88	**%**
قيمة الضمانات الممنوحة	173.694.583,20	**دج**
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	60,56	**%**
معدل قيمة الضمان	21.711.822,90	**دج**
عدد مناصب الشغل	131	**منصب**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (26).

6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

لقد أسفرت حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجهوية لعنابة سنة 2007 على البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (51): حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية تبسة لسنة 2007.

قطاع النشاط	عدد المشاريع (مشروع)	النسبة %
بناء وأشغال عمومية	11	15.07
صناعة غذائية، تبغ وكبريت	3	4.11
نقل، اتصال، بريد	50	68.49
مواد البناء، خزف وزجاج	2	2.74
مناجم ومقالع	1	1.37
صناعات مختلفة	2	2.74
خدمات مقدمة للأسر	2	2.74
صناعة الحديد والصلب	1	1.37
خدمات مقدمة للجماعات	1	1.37
المجموع	**73**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (27).

من خلال الجدول السابق استحوذ قطاع نقل، اتصالات، بريد على أكبر نسبة من حيث المشاريع الممولة التي قدرت بـــ68,49% وبما يعادل 50مشروع وهذا بسبب انخفاض تكلفة هذا النوع من المشاريع وضمان نجاحه وقلة المجهود فيه مع الزيادة في العوائد، تليها قطاع البناء والأشغال العمومية 11مشروع وبنسبة 15,07% بسبب زيادة الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإصلاحات التحتية للولاية وبالتالي رغبة المستثمرين من الاستفادة من قلة المؤسسات الكبيرة في هذا المجال وبالتالي تحقيق اكبر معدل من القيمة المضافة، أما باقي القطاعات فالنسب فيها كانت محصورة ما بين (1.37%←4.11%) أي بين مشروع وثلاث على الأكثر وهي نسب ضعيفة مقارنة بالنشاطين السابقين، وهذا بسبب ارتفاع معدلات رأس المال التي تتطلبها هذه القطاعات وارتفاع معدلات المخاطرة وخاصة في المشاريع ذات الطابع الصناعي مما يجعل المستثمر يبتعد عن هذا النوع من القطاعات.

7- حصيلة لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIRF):

قامت لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية تبسة خلال سنة 2007 بدراسة الملفات المقدمة وأسفرت على النتائج التالية:

- عدد الملفات المدروسة: 108؛
- عدد الملفات المقبولة: 14؛
- عدد الملفات المرفوضة: 67؛
- عدد الملفات المؤجلة: 27.

- الجدول التالي يبين توزيع الملفات المقبولة من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIRF) حسب النشاط.

جدول رقم (52): توزيع الملفات المقبولة من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIRF) حسب النشاط خلال سنة 2007.

طبيعة المشروع	القيمة المالية (دج)	عدد مناصب الشغل (منصب)	العدد	النسبة
مجمع غذائي فلاحي مزود بمذبح	8.623,100.000,00	1460	1	7,14
محطة ومقر شركة نقل البضائع	47.246.450,00	19	1	7,14
مركز مراقبة تقنية للسيارات	22.575.104,33	12	1	7,14
وحدة إنتاج الأفرشة والأغطية الأرضية	56.827.000,00	120	1	7,14
فندق حضري	88.875.400,00	40	1	7,14
وحدة إنتاج مواد تنظيف	34.000.000,00	32	1	7,14
وحدة نجارة عامة وتخزين	15.000.000,00	22	1	7,14
محطة خدمات	195.696.684,9	84	6	42.85
توسيع محطة خدمات	3.959.200,00	40	1	7,14
المجموع	**9.081.279.839,26**	**1.829**	**14**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (26).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل المشاريع تقريبا تتعدى كونها مؤسسات مصغرة حيث توظف كلها أكبر من 10عمال هذا من ناحية ومن ناحية أخري نجد أنها تتطلب تغطية مالية كبيرة بدليل أن إجمالي 14مشروع بلغت قيمته 9.081.279.839,26دج، كما نلاحظ استحواذ قطاع محطة الخدمات على أكبر نسبة قدرت ب 42.85% من إجمالي المشاريع الممولة بما يعادل 06 مشاريع وهذا بسبب عجز الولاية في تغطية هذا النوع من الخدمات بسبب ازدياد الطلب وقلة المحطات نظرا لتوسع عمليات التهريب لتشمل: البترين والمازوت وبالتالي عجز الولاية عن تقديم الخدمات للمواطنين، وهذا ما يدفع المستثمرين إلي الاتجاه نحو هذا النشاط بسبب زيادة الطلب وقلة العرض، أما باقي النشاطات كان لكل منها مشروع واحد بنسبة 7.14% لكل نشاط.

❖ إن الهيئات السابقة هي عبارة عن العناصر التي تعكس مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية تبسة والتي كانت ولا تزال أهم سبل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بالولاية من خلال المساهمة في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تهدف إلي تحقيق العوائد المالية والاقتصادية والارتقاء بالمتطلبات الاجتماعية من تنوع في التشكيلة الإنتاجية والخدمية وتبقي مساهمتها في مجال الاستدامة مرهون بالنشاطات التي تمولها والتي تعتبر في ولاية تبسة تقريبا كلها صديقة للبيئة ولا تنعكس سلبا على متطلبات تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية والمستقبلية، فمن

الناحية المؤسسية نجد أن هذه الهيئات ساهمت في القضاء على أهم وأقوى المشاكل التي تعترض تلك المؤسسات وخاصة المشاكل التمويلية، إلا أنها لا تكفي لوحدها لتفعيل ذلك الدور إذ يتعين على الدولة إضافة إلى العناصر السابقة القيام بـــ:

- توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع توضيحها والقضاء على البيروقراطية؛
- توفير نظام جبائي محفز وفعال يساعد على توفير محيط استثماري ملائم؛
- تحسين مستوى الهياكل القاعدية بما يتلاءم مع متطلبات التطور الصناعية الحديث خاصة في مجال النقل؛
- إنجاز مراكز التأهيل ومشاكل ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال لضمان نجاح المؤسسات في المراحل الأولى لبداية نشاطها.

إذا كانت الوسائل السابقة ما يجب على الدولة تبنيه لضمان نجاحها في ظل البيئة الاقتصادية الجدية فهناك بعض الوسائل التي تقوم بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في حد ذاتها للتطوير من نفسها والحفاظ على استمراريتها وتحسين مستواها التنافسي، والتي من بينها:

- ترقية مستوى المنتجات من خلال الإنتاج وفقا لاحتياجات الأسواق المحلية وبأقل تكلفة ممكنة والسعي للحصول على شهادة ISO في وقت أصبح عنصر الجودة أهم العناصر التي تضمن التسويق؛
- مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية والاستفادة منها قدر المستطاع وفي أقل مدة زمنية ممكنة وذلك من خلال التطوير والبحث وليس التقليد فقط؛
- عملية التسويق أصبحت من التحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ولضمان مركز تنافسي في خضم هذا التغير المتسارع يجب الاهتمام بالبحث العلمي، لمتابعة التغيرات والتنبؤ بها، ومن ثمة التحكم فيها؛
- تطوير الجهاز الإداري ورفع الكفاءات التسييرية باعتماد منهجية تسييرية تتوافق والمؤسسة الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الأداء واستعمال تكنولوجيا المعلومات في التسيير؛
- توظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الإنتاجية والتسييرية ومحاولة تحسين قدرات هذه الموارد البشرية.

ومن جملة ما تقدم يمكن القول أن إدراك الدولة لأهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وسعيها لتوفير كل الدعم والمساندة لها ومحاولة أصحاب تلك المؤسسات التحسين من قدرات مؤسساتهم من شأنه أن يخلق مؤسسات مصغرة جديدة ويؤمن لها دفعة قوية لتصبح صغيرة ثم متوسطة.

خلاصة الفصل.

لقد قمنا في هذا الفصل بمحاول لإسقاط ما جاء في الدراسة النظرية حول دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على إحدى ولايات الجزائر وهي ولاية تبسة، فوجدنا أن ولاية تبسة تتوفر على جملة من الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قطب استثماري محفز ومشجع خاصة للأفراد المحليين من خلال إقامة مشروعاتهم وعنصر فعال في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلي واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة بداية بالتعرض إلى مختلف البرامج والمخططات التي رصدتها الدولة للمنطقة والتي حصدت نتائج محسوسة رغم العقبات التي إعترضتها حيث ساهمت هذه البرامج في خلق مناخ استثماري مقبول وهيأت الأرضية لبروز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فكان لابد من دراسة تحليلية لواقع ودور تلك المؤسسات بولاية تبسة.

وهذا ما تناولناه أيضا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أرضية ولاية تبسة انطلاقا من تسليط الضوء على واقعها (تطورها، تنوعها، وتوزعها على الولايات وقطاعات النشاط) والتي أوضحت مساهمتها في مختلف المجالات اقتصادية واجتماعية والبيئية وفي مجالات أخرى من خلال مساهمتها في رفع معدلات التشغيل، أهميتها في تغطية الاحتياجات المحلية للولاية وتطوير إيرادات البلديات والارتقاء بالصناعة التقليدية والقطاع السياحي والفلاحي فيها، وتم التوصل إلى أن هذا النوع من المؤسسات له من الأهمية ما يستعدي اليقظة للنهوض به وتوفير كل السبل لدعمه، وهذا ما وجدناه فعلا في أرضية ولاية تبسة، فمن خلال سبل الدعم التي سخرتها الجزائر لدعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي جسدتها في الإستراتيجية الوطنية، سعت الولاية إلي تطبيق معالمها من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة...الخ وهذا من أجل توفير الفرص الاستثمارية والتقليص من المعوقات والمشاكل التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تحد من دورها في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة وبالتالي الحد من التنمية الوطنية والتي يأتي في مقدمتها مشكل التمويل ونقص الخبرات إضافة إلى مشاكل أخرى، آملين أن تحافظ هذه السبل في ضمان بقاء واستمرارية وتطور ذلك القطاع.

الخاتمـــة العـــامة

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: **ماهو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وما مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسه؟**

وما قدمناه في هذا البحث هو محاولة للتعرف على قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات التي تتناول هذا الموضوع ومحاولة التطرق أيضا إلي معرفة الخصائص والمميزات ومختلف أشكال هذه المؤسسات، ليتم بعدها إبراز أهمية هذه المؤسسات ضمن الإطار الاقتصادي في مجموعة من الدول واعتمدنا على دولتين ناميتين كنموذج أول وهما الهند والسعودية، وعلى دولتين متقدمتين كنموذج ثاني وهما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ثم ارتأينا إضافة مصادر وأساليب تمويل هذه المؤسسات، ونظرا لتأثير الايجابي لهذه المؤسسات على الاقتصاديات العالمية وجب علينا تذليل المشاكل التي تعرقلها وانتهاج الأساليب التي تنمى وتدعم دورها في جميع المجالات وخاصة تلك المتعلقة بالاستدامة، بالإضافة إلي التحديات المستقبلية التي تواجهها.

ثم حاولنا تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، بدءا بالتطرق إلي التنمية المستدامة التي وجدنا أنها عبارة عن اتجاه تنموي جديد يهدف إلي تحقيق مجموعة من النقاط المتعلقة بكيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية من خلال ثلاث أبعاد أساسية، ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن عملية متكاملة يهدف من خلال إلي تحقيق التكامل ضمن مستوى جزئي من أجل الوصول إلي الكلية في هذا المجال –مجال الاستدامة- ويتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما وجدنا بأن التنمية المحلية المستدامة تمتلك مجموعة من المقومات التي تؤهلها للقيام بدورها باعتبارها وسيلة وتعاني مجموعة من المعوقات التي تحدها باعتبارها غاية، هذا بالإضافة إلي التطرق لأهم النقاط التي عالجها مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل في 1992 والتي لخصت في ما يسمي ببرنامج القرن 21 أو الأجندة 21 المحلية.

وكان علينا إبراز مدى نجاعة وفعالية الإستراتيجية الوطنية لترقية دور هذا النوع من المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة من خلال التطرق إلي دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال ثلاث أبعاد أساسية آلا وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والتكنولوجي ووجدنا أن هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في هذه الجوانب من خلال توفير معدلات

الشغل والقيمة المضافة وفي المبادلات التجارية وحتى مساهمتها في الجانب البيئي وهذا بالرغم من صعوبة القياس بالنسبة إلي البعد الثالث الذي حاولنا فيه الربط بين تطور هذه المؤسسات ومختلف المؤشرات البيئية المتاحة، ثم عالجنا مختلف الهيئات والهياكل ومجمع أساليب الدعم والترقية التي اعتمدها الجزائر ضمن هذا الإطار الاستراتيجي وهذا بغية معالجة مختلف الاختلالات ومحاربة مجمع المعوقات والمشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات في الجزائر.

فيما قمنا بإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي على اعتبار ولاية تبسة كنموذج لدراسة الحالة التي قمنا فيها بتناول مختلف الإمكانيات التي تمتلكها ولاية تبسة والتي يمكن أن تؤهلها إلي استقطاب مجال استثماري خصب، ليأتي إبراز تطور حصيلة التنمية المحلية المستدامة بالولاية وذلك بالتعرض إلي مختلف البرامج والمخططات التي استفادت منها الولاية فعليا والتي حصدت نتائج محسوسة في مختلف المجالات، كما حاولنا الوقوف على واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولاية وتقييم مدى مساهمتها في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة من خلال توضيح مساهمتها في توفير مناصب العمل والإيرادات الجبائية وفي الصناعات التقليدية والمجال السياحي بالإضافة إلي مدى مساهمتها في مجال المحافظة على البيئة. وأيضا إلي عراقيل وسبل تفعيل دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خلال التطرق إلي كيفية استفادة الولاية من الهيئات والهياكل التي تعمل ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

أولا: النتائج: مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة النظرية: من خلال دراستنا للجوانب النظرية لهذا الموضوع وجدنا:

- **الفرضية الأولى:** تعالج الفرضية الأولى فكرة أن **للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله علي تحقيق الأهداف المرجوة منها** ووجدنا أن:

- رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تتفق وفي مجملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعى جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف

هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات نظر لما تكتسبه من خصائص التي تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب؛

- تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتنمية المستدامة مما زاد من مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير والعقار إلي جانب المشاكل القانونية والإدارية...الخ.

الفرضية الثانية: أما الفرضية الثانية فتدور حول فكرة أن **التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية**، واستخلصنا صحة الفرضية لكون أن:

- التنمية المحلية المستدامة هي عملية معقد تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب؛

- تعاني التنمية المحلية المستدامة مجموعة من معوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة، هذه المشاكل التي باتت تحد من كفاءتها وفعاليتها والتي دفعت لوضع برنامج وقواعد تتبع بغية الوصول إليها ومعالجة كافة الاختلالات التي تعاني منها، هذا البرنامج الذي لقب بالأجندة 21 المحلية.

الفرضية الثالثة: وتدرس فكرة **تبني الجزائر لإستراتيجية متكاملة تعتمد فيها علي جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلي ترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية المستدامة**، وأثبتنا صحة هذه الفرضية باعتبار أن:

- الجزائر سعت إلي تطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال الاعتماد على إستراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلى وجزئي وتعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهدف إلي ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها؛

- تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل وهذا علاوة على مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي بالإضافة إلي مساهمتها في المبادلات الخارجية والجانب البيئي.

2- نتائج الدراسة الميدانية (التطبيقية): ووجدنا أن:

الفرضية الرابعة: تلغي الفرضية الرابعة فكرة **مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية تبسة بأي شكل من الأشكال في التنمية المحلية المستدامة**، ولقد أثبتنا خطأ هذه الفرضية من خلال:

- ولاية تبسة تمتلك مجموعة من الإمكانيات التي تجعلها محطة أنظار وتؤهلها لاستقطاب مجال استثماري مستدام، إلا أن الاستغلال الغير المدروس بات عقبة في وجه هذه الإمكانيات التي تتمثل في الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي توفر للولاية الموارد المطلوبة والتي تعتبر من أهم المدخلات للارتقاء بالتنمية المحلية المستدامة والتي وجدنا حسب الدراسة أنها تستغل بصفة عشوائية تقريبا ولا يراعي فيها مبدأ الاستدامة الذي ينص على ضرورة الأخذ بحق الأجيال المستقبلية فيها، أو تلك الإمكانيات السياحية باعتبار أن ولاية تبسة هي أحد أكبر الأقطاب الأثرية العالمية والتي لسوء الحض لم تولى لها السلطات المحلية أي اعتبار اهتمام بدليل الإحصائيات التي تدور حول عدد هياكل الإيواء ونوعيتها ووكالات السياحة والأسفار التي تقوم بدور محدود ومحدود جدا وهذا بالرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في مجال التنمية من توفير لمناصب العمل والعوائد المالية وتقليل العبء على الاستغلال المفرط على الموارد الأخرى؛

- من خلال دراستنا للقدرة المالية للولاية وجدنا أنها تمتلك موارد مالية وشبابية كبيرة، إلا أن معاناتها تكمل في سوء التسيير والاستغلال الغير العقلاني لهذه الموارد التي تحصلت عليها في البرامج والمخططات التي وجهت في سبيل الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، حيث سجلت الولاية غياب ملحوظ في الهياكل الثقافية والترفيهية والخدماتية وهذا ما قلل من وعي المجتمع المحلى الذي انعكس سلبا على أخلاقياته وسلوكياته الاجتماعية؛

- تمتلك ولاية تبسة قوة مؤسساتية متوسطة وصغيرة ومصغرة تؤهلها لخلق نسيج إنتاجي وصناعي متكامل وهادف، ولكنها تتوزع بطريقة غير متوازنة على بلدياتها حيث وجدنا أن 59,11% من هذه المؤسسات موجودة في عاصمة الولاية وهذا ما يتناقض مع متطلبات التنمية المحلية المستدامة التي تشترط التوازن والشمول بين المناطق المحلية، وهذا ما يحد من دورها في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وحق المساواة في التوزيع الذي يشترطه البعد الاجتماعي والاقتصادي في التنمية سالفة الذكر؛

- لقد سجلنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بالطبع ليست المساهمة التي يمكن اعتبارها ممتازة ولكنها مقبولة وخاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من خلال مساهمتها في توفير الموارد المالية من خلال الجباية والجانب الفلاحي والرعوي على اعتبار أن المنطقة هي منطقة فلاحية أكثر منها صناعية وخاصة بعد التدهور الكبير الذي عرفته المنطقة الصناعية بولاية تبسة هذا بالإضافة توفير مناصب العمل وإمداد المواطنين بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات مع تسجيل معدل مساهمة متوسط في المجال السياحي ومجال الصناعات التقليدية.

- أما بالنسبة إلي مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خلال البعد البيئي وتحقيق متطلبات العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية والتقليل من الانبعاثات الغازية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجية بديلة تكون موافقة للمحافظة على البيئة...الخ، وجدنا أن طبيعة نشاط هذه المؤسسات واتجاهاتها هو في الأصل صديق للبيئة وهذا بسبب غياب المؤسسات الناشطة في المجالات التي تكون فيها عدوة للبيئة مثل المجالات البتروكيماوية والنفطية...الخ حيث أن جل المؤسسات الناشطة في السوق هي عبارة عن مؤسسات خدماتية وتجارية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية التي تعتمد في الواقع على الموارد المنجمية والمحاجر على غرار بعض المؤسسات المتوسطة مثل مؤسسة الاسمنت التي حاولت الحد من تأثيرها السلبي على البيئة وعلى السكان من خلال الاعتماد على معايير السلامة في المصنع في إطار السلامة المهنية: قناع، خوذة...الخ أو الاعتماد على المصفاة بغية التقليل من انبعاثات الغبار.

- عند قيامنا بالدراسة الميدانية وجدنا غياب كبير للمعلومات التي تعكس الوضعية البيئية في ولاية تبسة وكذا الوضعية البيئية وعلاقتها بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

الفرضية الخامسة: باعتبار أن الفرضية الرابعة كانت تلغي مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة فان هذه الفرضية تلغي أيضا إمكانية وجود **سبل تهدف إلي تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة على اعتبار أنها مؤسسات مهملة في الاقتصاد المحلى للولاية،**

- لقد استفادت التنمية المحلية المستدامة من الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استفادتها من الهياكل الداعم لهذه المؤسسات والتي جعلت منها وسيلة فعالة في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة وبالأخص في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من العراقيل التي حدت من دور هذه الإستراتيجية وهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تفعيل التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: الاقتراحات: بناء على ما تقدم من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب بوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة؛

- إنشاء شبكة لهيئات التكوين والاستشارة تكون مختصة في التنمية المحلية المستدامة وتأهيل والكفاءات المحلية من أجل فهم متطلبات الاستدامة؛

- يجب أن تتم معالجة العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية والتنمية المحلية المستدامة كمجموعة متداخلة ومترابطة فيما بينها، وهذا من خلال إقامة قاعدة معطيات وهيئة مسؤولة عن تسييرها ومراقبتها وجمع الإحصائيات المتعلقة بهذه المتغيرات من أجل خلق قاعدة بحثية يستند عليها الباحث ومتخذ القرار من أجل تحليل الوضعية واقتراح الآراء والقرارات التي تخدم التطور والنمو والمصلحة العامة؛

- نقترح على كل من الوزارة المسؤولة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والوزارات التي تدخل مهامها ضمن التنمية المستدامة بتوثيق الصلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل الوصول إلي النماذج التي تسمح باستغلال خصائص هذه المؤسسات في التحقيق الفعلي للتنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة؛

- إعادة إحياء المنطقة الصناعية بولاية تبسة من خلال القيام بحملة توعية لأهمية هذا التواجد الصناعي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وأهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والسياحية في المنطقة، والقيام بخلق النسيج المؤسساتي المتكامل والمتفاعل فيما بينه وعن طريق توجيهه إلي العمل الإنتاجي والصناعي الذي يحكمه مبدأ الاستدامة والعقلانية؛

- لابـــد من الاهتمام بنشر التعليم و الوعي البيئي لدى كافـــة فئـــات الشعب الجزائري والعمل على إتباع اللامركزية في إدارة البيئة في الجزائر، و ذلك من أجل تحقيق المشاركة الفعلية من جميع الأطراف للقضاء على المشكلة البيئية وذلك يمكن في إيجاد الحلول المناسبة لها في كافة مناطق الوطن، بما يؤدي إلى سرعة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب؛

- لابد من مراعاة النواحي الجمالية الطبيعة، والأثرية والمعمارية في الولاية باعتبار أنها تمثل أهم جانب من جوانب السياحة البيئية، وفـــي الوقت نفسه تكون بمثابة عنصر جذب مهم للسائحين الذين يزورون الجزائر؛

ثالثا: آفـــــــــــــاق البحث:

تعتبر دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة و التنمية المحلية المستدامة حقلا واسعا، وحديثا خصبا للبحث فيه رغم تعقده وتداخل العديد من المعارف والعلوم في دراسته، مع ذلك نتمنى وجود بحوث أخرى تكمل مختلف زوايا هذا البحث، لهذا نقترح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية:

- القطاع السياحي ودوره في تفعيل التنمية المحلية المستدامة؛
- أثر الشراكة الأورومغاربية على التنمية المستدامة في الجزائر؛
- التنمية الزراعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- دور التكامل المغاربي في تحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي؛
- أثر التكامل الصناعي على التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؛
- دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التكامل الصناعي.

قائـــمة المراجـــع

I. الكتب:

1. أحمد عيساوي، **مدينة تبسة وأعلامها**، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

2. أنور طلبة، **العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

3. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

4. رشيد حميدان، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2000.

5. زين العابد بن أسامة، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

6. سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغير: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

7. شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، 2000.

8. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجـــــــر للنشـــــر والتوزيع، القاهرة، 2006.

9. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

10. عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

11. عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية** سيرة للنشر، عملن، 2001.

12. عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

13. عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

14. علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

15. على السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشات الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر، 1999.

16. فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.

17. فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

18. كليفورد.م.بومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998.

19. محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومـــــات الإدارية**، الدار الجامـــــــعية الجديدة، الإسكنـــــــــدرية، 2005.

20. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999

21. محمد صالح الحناوي، وآخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

22. محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلـــــــوم، الجزائـــــــــــــــــر، 2004.

23. محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

24. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

25. محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية(مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

26. منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

27. موسي اللوزي، **التنمية الإدارية(المفاهيم الأسس التطبيقات)**، دار وائل للنشـــــــــــر، عمـــــــــان، 2000.

28. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، القاهرة، 2002.

29. محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي**، المكتـــــــــب الجامـــــــــعي الحديـــــــــــث، الإسكندرية، مارس2004.

30. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر.

31. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2006

32. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

33. هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

34. هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

35. زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

36. سعودي محمد، **أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

37. سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعـــــمال، كلية العلوم الاقتـــــصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.

38. سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كـــــــــــــــــلية علوم التسيير، تخصص إدارة الأعـــــــــمال، جامعة البليدة، 2006.

39. صالحي سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية**، مذكرة ماجستير، تخصـــــص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

40. عبد الكريم الطيف، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التســـــــــــــــــــيير، جامعة الجزائر، 2002.

41. عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جـــــــامعة الجزائر، 1995.

42. عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الـــــــــــعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

43. عطاالله ياسين، **دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مـــــذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009.

44. عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007

45. فاطمة الزهراء زرواط، **إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي البيئي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم اقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص: 180-181. منقولة من:

Programme national pour la gestion intégrée des déchets municipaux pour les 40 villes le PROGDEM 2002-2004, pour une ville durable grandes.

46. فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصـــــــــــــــادية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطـــروحة دكتوراه غير منشورة، العـــلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.

47. قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.

48. محمد حميدوش، **إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

49. مليكه مدفوني، **تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة جيزي للشرق**، مذكرة ماجستير غير منشورة،معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تبسة، 2006.

50. نصر الدين بن نذير، **الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

51. وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم القانونية، تخصص قانون عام، جامعة تلمسان، 2007.

52. ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

53. يوسف تبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

III. الملتقيات والتقارير:

54. إبراهيم توهامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008.

55. إبراهيم بن صالح القرناس، **عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذ من التقرير المختصر حول البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنظمة الشرق الأوسط، طوكيو، 25/21 جانفي 2002.

56. أحمد بن قطاف، **واقع سياسات وجهود التنمية المحلية بالجزائر: دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقي الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

57. ايت عيسي عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر .

58. بابا عبد القادر، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

59. برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

60. بن طيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حـــــول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

61. بن عاتق حنان، صاري زهيرة، **التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلـــــمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16/15 مارس 2005.

62. بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتـــــدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

63. البنك الإسلامي للتنمية، **دور مجموعة البنك الإسلامي في تنمية المـــــشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 25/54 شوال 1426.

64. بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهـــــام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008.

65. بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي :فرص وتحـــــــــــديات**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

66. بوشنافة أحمد، بلحاج فراجي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقـــع وأفاق**، ، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006

67. بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، **استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008.

68. بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، **مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

69. بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر (حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية)**، جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، العدد05، الجزائر، 2009.

70. بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003.

71. بيان هاني حرب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

72. جاسر عبد الرزاق النسور، **المنشات الصغيرة: الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

73. حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر 2004.

74. حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظام المحاضن**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أفريل 2002.

75. حسين رحيم، **الاستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية**، مداخلة صمن الملتقي الدولي جـــــول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007.

76. حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كأداة للتجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثاني، جامعة سطيف، 2003.

77. خبابة عبد الله ، لعجي سعاد، **التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة** مداخلة ضمن الملتقي الأول حـــــول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

78. خليدة محمد بلكبير، كريمة بكوش، **دور حاضنات الأعمال في تشجيع ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المبدعة،** مداخلة صمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 14/13 نوفمبر 2007.

79. دليل الشاب المستثمر، **منشورات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الأصـــــــيل للنشر والتوزيع، تبسة،2007.

80. دومي سمراء، عبد القادر عطوي، **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطـــيف 28/25 ماي 2003.

81. رايس وفاء، **دور المناولة الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر،** مداخلة صمن الملتقي الدولي جول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفـــــاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التـــــسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007.

82. رجم نصيب، أمال عياري، **الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية**، مداخلة ضـــــــمن الملتقي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كـــــلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001.

83. زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 9/8 مارس 2005.

84. زينا على أحمد، **وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المســـــاواة بين الجنسين والقضاء على الفقر،** ورشة العمل الوطنية حول آلـــــيات متـــــابعة الأهداف الألفـــــية للتنمية في لبنان ، بيروت، 2006.

85. ساعد قرمش زهرة، بوعنينة وهيبة، **الإبداع وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008.

86. سامية جلال سعد، **الإدارة البيئـــــية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امـــــبرشن للطباعة، مصر، 2005.

87. السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول ومتطلبات المأمول**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسســـــات الصـــــغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتـــــصادية وعلوم التســـــيير، جامعة الـــشلف، الجزائر، يومي:18/17أفريل2006.

88. سعداوي موسى، سعودي محمد، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008.

89. سلطان كريمة، أيوب أمال، **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008.

90. سلطاني محمد الرشيد، حسين رحيم، **نماذج من الـــــتمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضـــــاربة، السلم والاستصناع**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

91. سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

92. سهام حرفوش، وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

93. سهام عبد الكريم، **حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائـــر** ، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008.

94. سنوسي زوليخة، بوزيان الرحمان هاجر، **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

95. شبايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8- 9 أفريل2002.

96. شريقي عمر، **الإطار العام لجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

97. صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعـــات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 22/18 جانفي 2004.

98. صالح صالحي، **مصادرو أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

99. صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

100. صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي:18/17أفريل2006.

101. ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم: آفاق تجربة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

102. طيب سليمان مليكه، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008.

103. عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

104. عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 28/26 ماي 2003،.

105. عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشات الصغيرة**، ندوة واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعما وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، 29/28 ديسمبر 2002.

106. عبد الرحمن بن جدو، **واقع ومستقبل المناولة الصناعية– التعاقد الصناعي– في المنطقة العربية**، المنظمة العربية للتنمية الصـــــــناعية والتعدين، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية والمعرض المصاحب له، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006.

107. عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2002.

108. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معاجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنـــــــمية الادارية، مصر، 2000.

109. عبد الناصر براني، ميلود زنكري، **قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية(سبل استفادة الجزائر منها)** ، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العـــــــلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

110. عبد الكريم بوغدو، **واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الغيرة والمتوســـــطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

111. عبد المليك مزهودة، **التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتـــــصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

112. عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطـــور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003.

113. علي محمد قابوسة، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13 أكتوبر 2009.

114. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

115. عمر شريف، **تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

116. غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

117. فالي نبيلة، **التنمية من النمو إلي الاستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

118. فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل، 2008.

119. فوزي أبو جزر، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجد من مشكلة البطالة في فلسطين**، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006.

120. فوزي عبد الرزاق ، كاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

121. قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

122. لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008.

123. لرقط فريدة، وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003.

124. محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، **حاضنات الأعمال: الفرص الجديدة لبعث المقاولة في العالم العربي**، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخمـــــيس مليانة، 14/13 نوفمبر 2007.

125. محمد بوهزة، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة"حالة الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التـــــــسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

126. محمد سمير مصطفي، **إستراتيجية التنمية المستدامة(مقارنة نظرية وتطبيقية)**،المجلد الأول، الفصل17، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،ECOSS ناشرون، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006.

127. محمد راتول، بن داودية وهيبة، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدروس المستفادة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

128. محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: **أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر. محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، العـــــــدد 11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999.

129. محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

130. محمد العيد مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**،، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أفريل 2002.

131. محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية** ،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS واليونسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثاني "البعد الاقتصادي"، الطبعة الأولى، بيـــــروت، 2006.

132. المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، **وضع واستخـــــــــدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، طنجة، المغرب، 16/13 مارس 2001.

133. مركز تطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة، **دراسة مشروع إنشاء هيئة عامة لدعم وتنمـــــــية المنشات الصغيرة والمتوســـــطة في المملكة**، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 25/54 شوال 1426.

134. مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتـــــصاديات العربيـــــة في ظل ضوابط التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

135. مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصـــــناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

136. موسوس معنية، بلغنو سميحة، **ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

137. منظمة العمل العربية، **دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في التخـــــفيف من أزمة البطالة**، ورقة عمل مـــــقدمة إلي المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 21/19 أكتوبر 2009.

138. نظال محمد طالب، **الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الغربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

139. نورين بومدين، **دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008.

140. وسيلة سبتي، موسي رحماني، **واقع الجماعات المحلية في ضل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية**، الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2/1 ديسمبر 2004.

141. يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائـــــر "برنـــــامج EDPME "**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 18/17 أفريل 2007.

142. يونس قرار، **تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال قي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الغربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

IV. القوانين والمراسيم:

143. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، 2001.

144. الجريدة الرسمية المادة7/4 من القانون 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43.

145. الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 الصادر في: 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، العدد77.

146. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد:13، 2003.

147. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في11 جويلية 2000، المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42.

148. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 94-214 المؤرخ في 18 جويلية 1994، المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42.

149. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

150. المادة 08-09 من المرسوم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.

151. المادة السادسة من الفصل الثاني من قانون رقم:01-19 مؤرخ في: 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها.

152. المادة السادسة من الفصل الثاني من قانون رقم:01-19 مؤرخ في: 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها.

V. مواقع الأنترنات:

153. أبو بكر مصطفي بعيره، أنس أبو بكر بعيره، **لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة**، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا، دون ذكر السنة، المحمل من الموقع:
http://unpan1.un.orgintradocgroupspublicdocumentsunpanunpan038762.pdf
تاريخ التحميل: 2010/05/28.

154. أزراراق بوعلام، **إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصلبة**، محملة من الموقع info@mir-algeria.org بتاريخ 2010/04/12.

155. أحمد شرفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، المحملة من الموقع: WWW.ULUM.NL تاريخ التحميل 2010/04/18.

156. **إعلان مراكش حول الإدارة الرشيدة والاستثمار**، المؤتمر الوزاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري ، مراكش، المملكة المغربية، 23 نوفمبر2009، المحمل من الموقع: http://www.oecd.orgdataoecd221844143614.pdf تاريخ التحميل: 2010/06/11.

157. الأمين العوض حاج أحمد، واخرون، ورقة بعنوان، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**، دون ذكر مكان النشر، أوت، 2007، المحمل من الموقع: www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf تاريخ التحميل 2010/06/22.

158. **التنمية المستدامة**: انظر الموقع: http://ar.wikipedia.org تاريخ التحميل: 2010/05/21.

159. جمال الدين سلامة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009، المحملة من الموقع www.ULUM.NL، تاريخ التحميل: 2010/04/25.

160. حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: **صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية:(الجائز والمنهي عنه شرعا)**، مصر، دون ذكر سنة النشر، المحملة من الموقع: egyptmortgagehome.comfiles.phpfile=islamic_finance_884272448.pdf تاريخ التحميل: 2010/03/25.

161. حسين يوسف القطرونى، مقالة بعنوان: **التنمية المستدامة : أبعادها وتحدياتها العربية**، تاريخ النشر2010/02/24 ، المحملة من الموقع:http://www.alwatan-libya.comdefault.aspmode=more&NewsID=8705&catID=22 تاريخ التحميل: 2010/07/12.

162. دارم البصام، **المقاربة المتكاملة لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن: دراسة حالة قطرية**، المحمل من الموقع: www.unhabitat.org.joinpUpload3074041_darem.ppt تاريخ التحميل 2010/07/18.

163. سيد الكاسب، جمال كمال الدين،**المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات** ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، المحملة من الموقع: ww.pathways.cu.edu.egsubpagestraining...SME-PDF...2-Chapter-1.pdf ، تاريخ التحميل: 2010/06/06.

164. شفيق الأشقر، **إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية**، المحملة من الموقع: http://www.afa.com.eg تاريخ التحميل 2010/03/03.

165. شبيب دياب، **التنمية المحلية في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلي 1نوفمبر 2007، المحمل من الموقع . http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdfتاريخ التحميل 2010/03/22.

166. صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: **سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة**، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت 2008، المحملة من الموقع css.escwa.org.lbsdpdpresentations3-4Nov072-5-Oman.pdf بتاريخ 2010/04/22.

167. ماجد عبد الله القصبي، **أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة عمل الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، السعودية، 2008، المحملة من الموقع www.ssic2008.comassetsfilesPDF51-100100.pdf تاريخ التحميل: 2010/06/10.

168. محمد عبد الحميد بصل، مقالة بعنوان: **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات التمويلية**، المحملة من الموقع: http://www.megaupload.com/?d=YDVCTPL6. تاريخ التحميل: 2010/04/12.

169. **مقالة حول ولاية تبسة**، محملة من الموقع: http://ar.wikipedia.org، تاريخ التحميل: 2010/07/16.

170. مقالة بعنوان: **إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد1، المجلد 46، 2009، المحملة من الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2009/03/pdf/fd0309a.pdf تاريخ التحميل: 2010/06/21.

171. مقالة بعنوان: **أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟**، المحملة من الموقع: http://www.tanmia.maarticle.php3id_article=21325&lang=ar تاريخ التحميل: 2010/06/11.

172. مقالة بعنوان: **بحث شامل حول التنمية المستدامة**، المحمل من الموقع http://www.4geography.comvbt354.html تاريخ التحميل 2010/07/13.

173. مقالة حول: **بلدية بريتال مكتب التنمية المحلية**، المحملة من الموقع: www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea_Ismail.pdf. تاريخ التحميل: 2010/08/19.

174. مقالة بعنوان: **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة)**، دون ذكر بلد النشر، 7 أفريل 2008، المحملة من الموقع www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08(1).pdf تاريخ التحميل: 2010/05/02.

175. مقالة بعنوان: **مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر**، ضمن الموقع: http://www.ingdz.com,vbshowthread.phpt=58069 تاريخ التحميل 2010/07/10.

176. لورنزو نيغرو، حمدان طه، **تل السلطان في السياق الحضاري لوادي الأردن: إدارة الموقع، الحفاظ، والتنمية المستدامة**، نتائج المؤتمر الدولي المنعقد في أريحا 2005، روما، 2006، ص 07، المحمل من الموقع http://www.lasapienzatojordan.itPubblications_file031%20Testo%20arabo.pdf تاريخ التحميل: 10 /03/ 2010.

177. كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة علوم إنسانية العدد25، 2005، المحملة من الموقع http://www.ulum.nl تاريخ التحميل 2010/04/18.

178. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **إعلان مسابقة نيل الجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المحملة من الموقع: www.pmeart-dz.org تاريخ التحميل: 2010/08/16.

179. مقالة بعنوان: **قرابة 3 ملايين طن من النفايات الصناعية والسامة في الجزائر**، محملة من الموقع: http://tioutwaha1.blogspot.com200912blog-post_31.html تاريخ التحميل 2010/08/10.

VI. المراجع باللغة الأجنبية:

180. Abdelkader chachi, Abul hassanو **Financing Small and medium businesses : The British experiment**,intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003.

181. Afnor, **Guide pratique du développement durable un savoir-faire à l'usage de tous**, France, 2005.

182. Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France, 2004.

183. Ammar salemmi , **Petite et moyenne industrie et le développement**, OPE, Alger, 1998.

184. Beat Burgenmeier, **Politiques Économiques du Développement Durable**, 1er Édition, Boeck Université, paris , 2008.

185. Bruno Cohen-Bacrie**, Communiquer efficacement sur le développement durable** ,les éditions DEMOS, Paris, 2006.

186. Corinne Gendron, **vous avez dit développement durable?**, presses international polytechnique, canada, 2007.

187. ESTALEY, R.MORSE**, La petite industrie moderne el le développement**. Paris, 2000, T1.

188. Fonds de promotion de la compétitivité industrielle**, dispositif de mise a niveau des entreprises**, ministère de l'indstrie et de la restructuration.

189. Gabriel Wakerman, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008.

190. Institut du développement Marseille, **Le financement de la petite entreprise en Afrique**, L'Hamattan Edition, Paris, 1995.

191. Laurent Comeliau, et autres, **repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable**, approche territorial sur le développement durable.

192. Ludovic Vigneron, **Condition de financement de la PME et relation bancair**es, mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008.

193. Octave Gélinier et autres**, Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable** , 3eme édition, Esf Editeur, Cegos, France, 2005.

194. Paul de Backer, **Les indicateurs financiers du développement durable**, Edition d'organisation, paris. 2005.

195. Virginie Perroud, **Développement urbain durable et agenda 21 local : Analyse de la filière du bois a Lausanne**, faculté des lettres, institut de géographie, septembre 2006.

196. Meliani Hakim, Bouadam Kamel**, la PME-PMI Algérienne: passé et perspectives**, intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003.

197. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2003**, 2004, Algérie.

198. Article sous le titre : **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies ,** Third edition Methodology sheets, 2007, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsmethodology_sheets.pdf.

199. United Nations, **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies,** Third edition, New York, October 2007, télécharger le 03/08/2010 du: http://www.un.orgesasustdevnatlinfoindicatorsguidelines.pdf.

200. Article publié **, DEMARCHE AGENDA 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt**, France , novembre 2004, Télécharger du : http://www.agenda21france.orgdocpacommuneBessancourt.pdf. Le:15/08/2010

201. MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des Technologies vertes et des Négociations sur le climat, **Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux**, France , 2010, télécharger du : http://www.pays.asso.frIMGpdfAppel_a_reconnaissance_2010.pdf. Le:14/08/2010

202. www.arabvolunteering.org/corner/art15284.html. Télécharger le: 11/05/2010

الفهـــــرس العـــــــام

التشكـــــــــــــرات.	
الإهـــــــــــــداء.	
فهـــــــــــــرس الجداول.	**III - I**
فهـــــــــــــرس الأشكال.	**V - IV**
قائمـــــــة المحتويـــــات.	**IX - VI**
المقـــــدمة العامـــــــــة.	أ – ز
الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**1**
مقدمـــــة الفصـــــل الأول.	**1**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**2**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**3**
أولا: معايير تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**3**
ثانيا: تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**6**
ثالثا: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**11**
رابعا: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**12**
المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	12
أولا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس توجهها.	13
ثانيا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس طبيعة الإنتاج.	13
ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل.	14
رابعا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني.	16

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	18
أولا: الإدارة والتسيير.	18
ثانيا: سهولة التأسيس.	18
ثالثا: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين.	19
رابعا: أنماط الملكية.	19
خامسا: التجديد والإبداع.	19
سادسا: تلبية طلبات المستهلكين.	19
سابعا: الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل.	19
ثامنا: إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة.	20
تاسعا: إحداث التوازن بين المناطق.	20
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها.	21
المطلب الأول: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية.	21
أولا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الأمريكي.	22
ثانيا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الياباني.	22
ثالثا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد السعودي.	23
رابعا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولمصغرة في الاقتصاد الهندي.	23
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	23
أولا: التمويل من المصادر الداخلية.	24
ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية.	25

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	26
أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	26
ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	27
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.	32
أولا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي.	33
ثانيا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق.	33
ثالثا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي.	34
رابعا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة.	35
خامسا: المشاكل والمعوقات المتعلق بالإدارة والتنظيم.	36
سادسا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات.	36
المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	37
أولا: أساليب دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	37
ثانيا: سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	39
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	41
أولا: عالمية التجارة.	41
ثانيا: عالمية الاتصال.	41
ثالثا: ثورة المعلومات والتكنولوجيا.	42
رابعا: عالمية الجودة.	42
خامسا: التنمية المستدامة.	42

سادسا: التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ.	43
خلاصـــــة الفصـــــــل الأول.	44
الفصل الثاني: مدخل نظري حول التنمية المحلية المستدامة.	45
مقـــــدمة الفصـــــل الثـــــاني.	45
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.	46
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.	47
أولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.	47
ثانيا: تعريف التنمية المستدامة.	50
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.	53
أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.	54
ثانيا: البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة.	55
ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة.	56
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.	58
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة.	60
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.	60
أولا: تعريف التنمية المحلية.	60
ثانيا: تعريف التنمية المحلية المستدامة.	63
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.	65
أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة.	65

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.	68
المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة.	74
أولا: أهداف اجتماعية.	74
ثانيا: أهداف اقتصادية.	75
ثالثا: أهداف بيئية.	75
المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	77
المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	77
أولا: المعوقات الاجتماعية.	77
ثانيا: المعوقات الاقتصادي.	78
ثالثا: المعوقات الإدارية.	79
رابعا: المعوقات السياسية.	79
المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	80
أولا: الإدارة المحلية.	80
ثانيا: المشاركة الشعبية.	81
ثالثا: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من اجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.	82
رابعا: التمويل المحلي.	83
المطلب الثالث: البرنامج المحلى للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.	84
أولا: تعريف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية).	84
ثانيا: مكونات البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية).	84

ثالثا: شروط انطلاق البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) والمجال المناسب لتطبيقه.	85
رابعا: أهداف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية).	86
خلاصة الفصل الثاني.	88
الفصل الثالث: الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كآلية لدعم التنمية المحلية المستدامة.	89
مقـــــدمة الفصـــــل الثـــالث.	89
المبحث الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.	90
المطلب الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.	91
المطلب الثاني: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي.	93
المطلب الثالث: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي.	95
المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.	96
المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	97
1–وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	97
2–الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	98
3–صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	98
4–وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.	99
5–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	99
6–لجنة المساعدة من اجل تحديد وترقية الاستثمار.	100
7–الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.	100

8–بورصات المناولة والشراكة.	101
9–الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	102
10–صندوق رأس مال المخاطر.	102
11–الوكالة الوطنية للعقار الصناعي.	103
12–الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	103
المطلب الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	104
أولا: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	104
ثانيا: قانون تطوير الاستثمار.	104
ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	104
رابعا: برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	105
خامسا: البرنامج الخماسي لدعم النمو(2010-2014).	113
سادسا: حاضنات الأعمال (المشاتل).	115
سابعا: إنشاء مراكز التسهيل.	117
ثامنا: المناولة (La sous-traitance) .	118
تاسعا: التعاون الدولي.	119
المطلب الثالث: معوقات ومشاكل إنشاء وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.	121
أولا: التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.	121
ثانيا: المعوقات والمشاكل الإدارية والتسييرية والتنظيمية.	122
ثالثا: نظام المعلومات.	122

رابعا: الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي.	123
خامسا: المعوقات المالية.	123
سادسا: مشكلة الموارد البشرية.	125
المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة في الجزائر.	125
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل.	125
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.	127
أولا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة.	127
ثانيا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.	128
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية.	129
المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجانب البيئي.	130
خلاصـــــة الفصـــــل الثـــالث.	133
الفصل الرابع :تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.	134
مقدمـــــة الفصـــــل الرابـــــع.	134
المبحث الأول: تقديم الإمكانيات العامة لولاية تبسة.	135
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية لولاية تبسة.	135
أولا: الإمكانيات الطبيعية لولاية تبسة.	136
ثانيا: الإمكانيات البشرية.	143
المطلب الثاني: الإمكانيات السياحية لولاية تبسة.	145
أولا: المواقع الطبيعية.	145

ثانيا: الحمامات المعدنية.	146
ثالثا: المعالم التاريخية والدينية.	146
رابعا: الصناعات التقليدية.	148
خامسا: هياكل الإيواء والوكالات السياحية.	148
المطلب الثالث: الإمكانيات الصناعية لولاية تبسة.	151
أولا: الصناعات الاستخراجية.	151
ثانيا: الصناعات التحويلية.	151
ثالثا: الصناعات الغذائية.	151
رابعا: مواد البناءً ومواد التنظيف.	152
خامسا: الصناعات التركيبية الميكانيكية.	152
المطلب الرابع: المنشآت القاعدية والهياكل التربوية والثقافية في ولاية تبسة.	153
أولا: المنشآت القاعدية في ولاية تبسة.	153
ثانيا: الهياكل التربوية والثقافية في ولاية تبسة.	157
المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	160
المطلب الأول: برامج ومخططات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	160
أولا: الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة.	160
ثانيا: المخطط البلدي للتنمية (PCD).	162
ثالثا: البرنامج القطاعي الغير الممركز (PSD).	164
رابعا: البرنامج القطاعي الممركز (CENTRALISE).	166

المطلب الثاني: حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تبسة.	168
أولا: تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) على القطاعات.	168
ثانيا: تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) على القطاعات.	171
المطلب الثالث: نتائج ومعوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	174
أولا: نتائج التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.	174
ثانيا: معوقات التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	178
المبحث الثالث: واقع ودور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة.	183
المطلب الأول: واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة.	183
أولا: توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب بلديات ولاية تبسة.	183
ثانيا: توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب قطاعات النشاط في ولاية تبسة.	185
ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب الحجم.	187
رابعا: تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة في الفترة (2005-2009).	188
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.	189
أولا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل في ولاية تبسة.	189
ثانيا: مساهمتها في الإيرادات الجبائية.	191
ثالثا: مساهمتها في تفعيل القطاع الفلاحي.	193
رابعا: مساهمتها في الجانب البيئي.	194
خامسا: مساهمتها في تدعيم الصناعات التقليدية.	195
سادسا: مساهمتها في تنشيط القطاع السياحي.	195

سابعا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات أخرى.	196
المطلب الثالث: عراقيل وسبل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة	197
أولا: عراقيل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.	197
ثانيا: سبل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة.	200
خلاصـــة الفصـــــل الرابـــع.	213
الخاتمـــة العامـــــــــــــة.	220-214
قائمـــــــــة المراجـــــــــع.	238-221
الفـــــــهرس العـــــــــــام.	249-239
المـــلاحـــــــــــــــــق.	
الملـــــــــــــــــخص	

الملاحـــــــــق

الملخـــــص

الملخص..... Résumé .....

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا استراتيجيا والبديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية، وذلك لما تمتلكه من خصائص التي تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أضحي من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية مستدامة في هذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعي الجزائر وعلى غرار بقية الدول تسعي إلي النهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلي توجيه مميزات هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الشاملة والتنمية المحلية المستدامة ضمن مختلف المناطق المكونة لها، وباعتبار أن ولاية تبسة من الولايات التي تسعي إلي المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة من خلال الارتقاء بمستويات التنمية المحلية المستدامة في المنطقة واستغلال جميع الآليات لدعم هذه التنمية والتي تشكل فيها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أهم مدخل.

Le monde passe, au stade actuel une période de concurrence aiguë entre les pays de la zone de soutien et de mise à niveau de l'espace des moyennes et petites et des micro entreprises et mise à profit pour répondre aux exigences du développement durable dans tous les domaines des droits économiques, sociaux et environnementaux, et maintenant ces institutions représentent un choix stratégique et alternative la plus pratique en face des nations développées et en développement, et qu'en raison de son des biens qui se qualifient eux pour atteindre le taux de croissance désiré et de surmonter les déséquilibres structurels qui imprime leurs économies, de sorte qu'il ne devrait pas permettre une croissance équilibrée et durable de développement local dans ces pays sans le soutien et le développement des moyennes et petites et des micro entreprises.

Sur cette base et compte tenu de l'évolution économique accélérée, l'Algérie est à la recherche, comme le reste du pays qui cherchent à promouvoir ce type d'institutions à travers l'adoption d'une stratégie intégrée visant à laquelle pour guider les avantages de ces institutions pour servir le développement global et de développement local durable dans les différents domaines de ses constituants, et étant que la wilaya de Tébessa l'un des wilayas des États qui cherchent à contribuer au développement global durable aux niveaux national grâce à l'amélioration du développement local durable dans la région et d'utiliser tous les mécanismes pour soutenir le développement et si elles sont les moyennes et les petites et les micro entreprises une entrée mini principale.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، التنمية المستدامة، التنمية المحلية المستدامة، استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاية تبسة.